الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

العدد
38
2020
يونيو

الإمارات تعزز صدارتها الإقليمية و موقعها العالمي في التنافسية

توفير الغذاء قضية أمن قومي ذات أولوية في الإمارات

الاستباقية والتحفيز تمهد لازدهار ما بعد كورونا

محفزات بالجملة لدعم الاقتصاد ومجتمع الأعمال والأفراد

www.economy.ae

هيئة التحرير بوزارة الاقتصاد

المشـرف العام:
حميد المهيـري

مـدير التحريـر:
عمـــاد العـــلي

سكرتير التحرير:
نجلاء أبو القاسم

التنسيـق:
محـمـد إبراهيم

التوزيـــع:
سعيد بطي المهيري
صـــلاح الـعـبري

التصويـــر:
محـمـد شافـي

التصميم والإخراج الفني:

DESIGN

مكاتب وزارة الاقتصاد

الإمارة	الهاتف	الفاكس
أبوظبي	02 613 1111	02 626 0000
دبي	04 314 1555	04 358 1811
الشارقة	06 528 1222	06 528 5333
عجمان	06 747 1333	06 754 7979
رأس الخيمة	07 227 8000	07 228 0099
ام القيوين	06 766 4426	06 766 4426
الفجيرة	09 223 3330	09 222 0041
مدينة العين	03 765 5268	03 766 4880

للتواصل والإقتراحـــات
communication@economy.ae

اقتصـــاد الإمـــارات

مجـلة فصـــلية تصـــدر عـــن وزارة الاقتصاد

العدد
38
2020
يونيو

المحتويات

08
تنافسية
الإمارات تعزز صدارتها الإقليمية و موقعها العالمي في التنافسية

14
الأمن الغائي
توفير الغذاء قضية أمن قومي ذات أولوية في لإمارات

18
استباقية
الاستباقية والتحفيز تمهد لازدهار ما بعد كورونا كورونا

07 | **رسالة الوزير**
صدارة مستحقّة رغم التحديات

22 | **محفزات**
محفزات بالجملة لدعم الاقتصاد ومجتمع الأعمال والأفراد

26 | **نمو مستدام**
مقومات راسخة لنمو اقتصادنا الوطني

30 | **الاقتصاد في أرقام**

32 | **رواد الأعمال**
دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال أولوية لمستقبل الاقتصاد

35 | **شباب الأعمال**

38 | **صاحبات الاعمال**

41 | **التجارة الاليكترونية**
"التسوق عن بُعد" ينتعش في الإمارت بدعم من البنية الرقمية المتطورة

44 | **استثمار**
المناطق الحرة تعزز جاذبية الإمارات الاستثمارية

47 | **تكنولوجيا الغد**

49 | **أنشطة وفعاليات**

تحقيق تنمية وتنافسية الاقتصاد الوطني
وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال
الاقتصادية عبر سن وتحديث التشريعات
الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية
وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتنمية
السياحة عبر تطوير منتجاتها وتحسين جودتها
وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة
وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة
وحماية حقوق المستهلك والملكـــية
الفكـــرية ودعم جهود الجمعيات التعاونية
وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتعميم
التطبيقات الذكية المميزة بقيادة كفاءات
وطنية وفقا لمعايير الإبداع والابتكار والتميـز
العـالـمـية واقتصـاديات المعرفة.

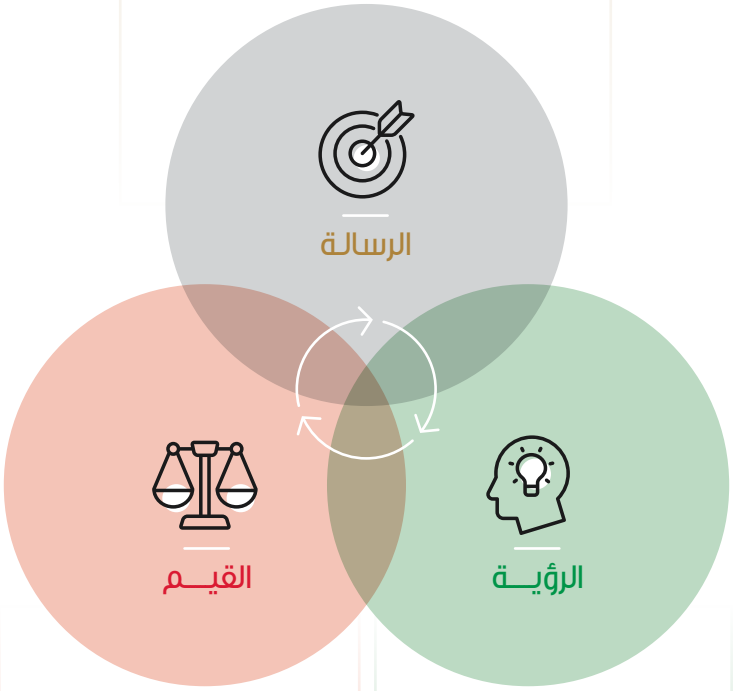

الابتكار، احترام الحقوق،
الاستدامة، التكامل، التنافسية،
التميـز وروح الفريق.

اقتصاد تنافسي عالمي متنوع
مبني علـــى المعرفة والابتكار
وبقيادة كفاءات وطنية.

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

وزيــر الاقتصــاد

صدارة مستحقّة رغم التحديات

تخطو الإمارات بخطى حثيثة واثقة نحو الريادة والصدارة في العديد من المجالات، في طريقها نحو القمة وأن تكون الرقم واحد عالمياً، كما تريد لها قيادتنا الرشيدة، وهذا لم يكن ليحدث لولا وجود استراتيجية وعمل دؤوب بدأ منذ اللحظة الأولى لتأسيس دولتنا الحبيبة قبل نحو 50 عاماً، على يد الوالد المؤسس، المغفور له بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، وسارت على نهجه قيادتنا الحكيمة. حيث قطعت الإمارات شوطاً كبيراً في زمن قياسي لم تستطع دول أخرى قطعه، أو حتى جزء منه، على مدى مئات السنين.

لذلك لم يكن مستغربا محافظة الدولة على موقعها ضمن العشر الكبار في مؤشر التنافسية للعام الرابع على التوالي، وتصدرها عربياً، وكذلك تفوّقها على دول متقدّمة وعريقة في العالم، ما يؤكد على مثابرة وإصرار الإمارات، بتخطيط واستراتيجيات مدروسة، وعمل دؤوب، على تحقيق طموحاتها في رحلة منافسة أكثر الدول تقدماً والوصول إلى القمة في مختلف المجالات.

و تصدر الإمارات المركز الأول عالمياً في 23 مؤشراً، وجاءت ضمن المراكز العشرة الأولى في 106 مؤشرات فرعية، يعتبر شهادة على تفوقها في تحقيق قفزات تنموية سريعة في مجالات كثيرة جعلت منها محط أنظار العالم، وفي مقدمتها المؤشرات الاقتصادية، وكذلك ما يتعلق بأداء الحكومة، إضافة إلى المؤشر الحضاري في تصدر الإمارات لنسبة تمثيل المرأة في البرلمان.

وما يزيد من أهمية تقرير التنافسية هذا العام أنه صدر في وقت شهد العالم آثاراً كبيرة بسبب جائحة «كورونا»، وهو ما كشف عن كفاءة استثنائية لدولتنا في مواجهة تبعات هذه الأزمة، ما منحها صدارة مستحقة وحلولها ضمن "العشر الكبار "عالميا .

ومن المعروف عن دولة الإمارات أنها تسابق الزمن لكي تحقق الإنجازات التي تجعلها دائماً في مراكز الصدارة والتميز بين دول العالم. وهذه رؤية القيادة الرشيدة في الدولة التي أكدت مراراً وتكراراً أنها لا تقبل إلا القمم والريادة في العالم، وحكومة دولة الإمارات تسعى دائماً لتحقيق رؤية القيادة في أن تكون الإمارات الرقم واحد عالمياً.

وبفضل توجيهات ودعم القيادة الرشيدة، والجهود المتواصلة التي تقودها الحكومة لتعزيز القدرات التنافسية العالمية للدولة، عبر تطوير الأداء في مختلف القطاعات، نجحت الإمارات في الاحتفاظ بموقعها ضمن الاقتصادات العشرة الأكثر تنافسية في العالم، وذلك وفق خارطة الطريق التي وضعتها الدولة منذ عشر سنوات مضت للانضمام إلى أفضل 10 اقتصادات تنافسية في العالم بحلول العام 2021. وحققت الدولة إنجازات كبيرة، ولم تتوقف أمام التحديات والأزمات. واستطاعت أن تصل إلى هدفها قبل الموعد المستهدف في العديد من تقارير التنافسية العالمية.

وها هي دولة الإمارات للعام الرابع على التوالي تتصدر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، والذي أشاد بالأداء التنافسي لدولة الإمارات، وبالتحسينات الكبيرة التي شهدتها العديد من المحاور والمؤشرات، والتي ساهمت في بقاء تصنيف الدولة ضمن قائمة الدول العشر الأوائل عالمياً في التنافسية العالمية.

و مؤكد ان صدارة دولة الإمارات في تقرير التنافسية العالمية 2020، وتصنيف الدولة في المرتبة التاسعة عالمياً بين الدول الأكثر تنافسية في العالم، هو تتويج جديد للجهود المبذولة، ومؤشر على كفاءة النموذج التنموي لدولة الإمارات وقدرته على مواصلة تفوقه عالمياً رغم التحديات الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، و المكانة الاستثنائية التي وصلت إليها الدولة ما هي إلا انعكاس لرؤية سديدة كانت وما زالت تخط مستقبلاً مشرقاً ومشرفاً لأبناء هذه الأرض والمقيمين عليها.

ستمضي دولتنا الحبيبة بإذن الله، و برؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة على طريق الريادة والتميز والتنافسية و لتعزيز وترسيخ مكانتها بمقدمة دول العالم في مختلف القطاعات وعلى مختلف الصعد.

الإمارات تعزز صدارتها الإقليمية و موقعها العالمي في التنافسية

بخطى واثقة وخطوات حثيثة تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة، مسيرتها المظفرة على طريق التميز والريادة والتمكين وتعزيز الازدهار المستدام ،متجاوزة المصاعب و محولة التحديات إلى فرص وإنجازات ، و استنادا إلى هذه الحقائق الدامغة و عملا بها تصدرت دولة الإمارات للعام الرابع على التوالي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020، الصادر مؤخرا عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية، والذي صنف الدولة في المرتبة التاسعة عالمياً بين الدول الأكثر تنافسية في العالم.

وتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة، للعام الرابع على التوالي، بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020، وفي المرتبة التاسعة عالمياً بين الدول الأكثر تنافسية في العالم، يبرهن على صواب الرؤية والهدف لقيادة الدولة، فبعد أن شطبت حكومة الإمارات كلمة «مستحيل» من قاموس عملها، أصبح «الرقم واحد»، من بدهيات العمل في مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية. واليوم تحافظ دولة الإمارات -كما عهدتها دول العالم- على مكانتها ضمن أفضل عشر دول تنافسية في العالم خلال عام 2020، متقدمة على دول مثل: الولايات المتحدة، وإيرلندا، وفنلندا، ولوكسمبورج، وألمانيا، والمملكة المتحدة، ولتبقى أيضاً دولتنا الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في حجز موقعها ضمن نادي العشرة الكبار في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، وذلك لأربع سنوات متتالية، منذ انضمامها لقائمة العشرة الأوائل في عام 2017.

مؤشرات متنوعة

ووفقاً لنتائج التقرير، تبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالمياً في 23 مؤشراً ومحوراً فرعياً، فيما حلّت ضمن المراكز الخمسة الأولى عالمياً في 59 مؤشراً، وضمن المراكز العشرة الأولى عالمياً في 106 مؤشرات، من إجمالي 338 مؤشراً تناولها التقرير هذا العام.

ويعتمد تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية في منهجيته على الاستبيانات التي يتم جمعها بنسبة 33.33% وعلى الإحصاءات والبيانات التي توفرها الدول بنسبة 66.67%، ويرتكز التقرير في تصنيفه للدول التي يشملها، على أربعة محاور رئيسية تشمل الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وكفاءة الأعمال، والبنية التحتية والتي يندرج تحتها 20 محوراً فرعياً تغطي 338 مؤشراً تنافسياً في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والتشريعية والإدارية والاجتماعية، إلى جانب بعض المؤشرات الجديدة التي تمت إضافتها في نسخة العام الحالي، ومنها ما يعكس أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتقدم تصوراً لموقف الاقتصاد فيما يتعلق بالأهداف المستدامة المختلفة التي يجب تلبيتها في غضون عشر سنوات مثل التعليم والبيئة والتمكين والشيخوخة والصحة.

تقدم مستمر

وسجلت الدولة تقدماً في محورين من المحاور الرئيسية الأربعة، وهما محور الأداء الاقتصادي، والذي صعدت فيه الدولة إلى المركز الرابع عالمياً، ومحور البنية التحتية الذي تقدمت فيه الدولة 5 مراكز، بينما حلّت في المرتبة الثالثة عالمياً في محور الكفاءة الحكومية والمرتبة السابعة عالمياً في محور كفاءة الأعمال.

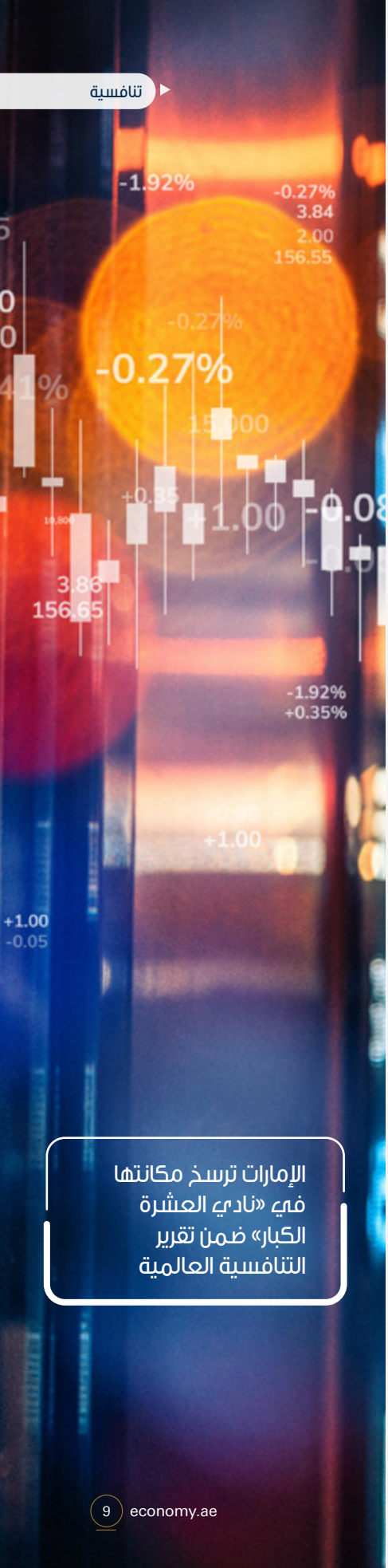

الإمارات ترسخ مكانتها في «نادي العشرة الكبار» ضمن تقرير التنافسية العالمية

الإمارات الأولى إقليمياً والتاسعة عالمياً في التنافسية العالمية لعام **2020**

وإلى جانب تقدم دولة الإمارات في المحورين الرئيسيين "الأداء الاقتصادي" و "البنية التحتية" سجلت الدولة كذلك تحسناً في 7 محاور فرعية، حيث صعدت للمركز الأول عالمياً في محور سوق العمل، وإلى المركز الخامس عالمياً في محور التوظيف، والمركز السادس في محور الأسعار، وتقدمت في محاور فرعية أخرى مثل محور الإطار المجتمعي، والتعليم، والبنية التحتية التكنولوجية، والصحة والبيئة، فيما حافظت على ترتيبها دون تغير في محورين فرعيين هما محور السلوكيات والقيم /الثانية عالمياً/ ومحور السياسة الضريبية /الثالثة عالمياً./

وأشاد تقرير هذا العام بالأداء التنافسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتحسينات الكبيرة التي شهدتها العديد من المحاور والمؤشرات، والتي ساهمت في بقاء تصنيف الدولة ضمن قائمة الدول العشر الأوائل في التنافسية العالمية التي تصدرتها سنغافورة للعام الثاني على التوالي.

وشهدت قائمة العشر الأوائل هذا العام تحولات في تصنيف الدول، حيث تراجعت الولايات المتحدة من المركز الثالث في تقرير العام الماضي إلى المركز العاشر هذا العام، وتراجعت هونج كونج من المركز الثاني إلى المركز الخامس، بالإضافة خروج إيرلندا التي حلت في المركز السابع العام الماضي من قائمة العشر الأوائل لتأتي هذا العام في المركز الثاني عشر.

تفوق الأداء الاقتصادي

وبالرغم من الظروف الطارئة التي يمر بها العالم أجمع بسبب جائحة فيروس كوفيد -19، إلّا أن دولة الإمارات حققت أداءً متوازناً في المحاور الرئيسية التي يرتكز عليها التقرير، حيث تقدمت الدولة بواقع ثلاثة مراكز في محور الأداء الاقتصادي الرئيسي، فقد تصدرت هولندا الترتيب عالمياً، تلتها الولايات المتحدة ثم سنغافورة، وحلّت دولة الإمارات في المركز الرابع عالمياً متجاوزة دولاً مثل ألمانيا، والصين، ولوكسمبورج، وماليزيا، وكندا، واليابان وغيرها.

ويحتوي هذا المحور على مجموعة من المحاور فرعية، شملت محور الاقتصاد المحلي، والتجارة الدولية والاستثمارات الدولية، والتوظيف ومحور الأسعار والذي صعدت فيه الدولة من المرتبة 18 في تقرير العام الماضي إلى المرتبة السادسة هذا العام، كما تبوأت الدولة مراتب متقدمة ضمن الخمسة مراكز الأولى عالمياً، في العديد من هذه المحاور الفرعية، حيث حلّت بالمرتبة الخامسة عالمياً في محور التوظيف، مقارنة بالمرتبة التاسعة في العام الماضي، كما حققت المرتبة الرابعة عالمياً في محور التجارة الدولية.

وفي المحور الرئيسي "الكفاءة الحكومية" والذي حلّت فيه دولة الإمارات في المرتبة الثالثة عالمياً، جاءت الدولة ضمن المراكز العشرة الأولى عالمياً في ثلاثة من المحاور الفرعية التي ينضوي عليها هذا المحور وهي: "السياسة الضريبية" /الثالث عالمياً/ و "السياسة المالية العامة" /الخامس عالمياً/ وتشريعات الأعمال /السادس عالمياً./

وفي المحور الرئيسي "كفاءة الأعمال" والذي حققت فيه الدولة المركز السابع عالمياً، فقد جاءت الدولة ضمن المراتب الخمس الأولى في محورين من المحاور الخمسة التي يشتمل عليها، وهما: محور "سوق العمل" والذي تقدمت فيه الدولة إلى

المرتبة الأولى عالمياً، ومحور "السلوكيات والقيم" /الثاني عالمياً/، فيما جاءت الدولة في المرتبة الثانية عشر في محوري الإنتاجية والكفاءة، والممارسات الإدارية، كما حلت الدولة في المرتبة العاشرة عالمياً في محور "البنية التحية الأساسية" ضمن المحور الرئيسي "البنية التحتية" الذي تقدمت الدولة فيه 5 مراكز عن العام الماضي وتحسّن أداء الدولة في ثلاثة محاور فرعية من أصل خمسة.

الصدارة عالمياً في 23 مؤشرا

وحققت الدولة المركز الأول عالمياً في 23 مؤشراً، شملها التقرير ضمن محاوره ومؤشراته الفرعية حيث تبوأت الدولة مركز الصدارة العالمية في مؤشرات، نسبة التوظيف، وشروط التبادل التجاري، وقلة تهديدات تغيير مواقع الأعمال على الاقتصاد، ومؤشر تضخم أسعار المستهلكين، ومؤشر نفقات الاستهلاك الأسري - النمو الفعلي، المنضوية تحت محور الأداء الاقتصادي.

كما جاءت كذلك في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشرات، غياب البيروقراطية، ومرونة قوانين الإقامة وقلّة تكاليف تعويض إنهاء خدمات العامل، وانخفاض نسبة الدين الحكومي الخارجي، ومؤشر قلّة التهرّب من دفع الضرائب، وقلّة ضريبة الدخل الشخصية المحصلة /%/، ومؤشر قلّة إيرادات الضرائب غير المباشرة المحصلة /%/، ومؤشر الضرائب الشخصية الفعلية، ومؤشر نسبة تمثيل الإناث في البرلمان، وهي المؤشرات المشمولة ضمن محور الكفاءة الحكومية ومحاورة الفرعية.

وجاءت الدولة في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشرات، نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان، وساعات العمل، ومؤشر كبار المديرين المختصين، ومؤشر قلّة النزاعات العمالية، ومؤشر نسبة القوى العاملة الوافدة، والتي تندرج تحت محور كفاءة الأعمال .. كما جاءت في الصدارة العالمية في مؤشرات قلّة نسبة الإعالة، والشراكة بين القطاع الحكومي والخاص، والقوانين البيئية والتي تندرج تحت محور البنية التحتية ومحاورة الفرعية.

ضمن العشر الأوائل

ووفقاً لنتائج تقرير الكتاب السنوي للتنافسية 2020، جاءت دولة الإمارات ضمن العشر الأوائل عالمياً في 106 مؤشرات من أصل 338 مؤشراً فرعياً شملها التقرير، حيث جاءت في المرتبة

> سلطان المنصوري: التفوق العالمي لتنافسية اقتصادنا الوطني يؤكد كفاءة النهج الاقتصادي الذي تبنته حكومة دولة الإمارات

الثانية في مؤشرات: نفقات الاستهلاك الحكومي "النمو الفعلي"، وتحصيل ضرائب الشركات، ونسبة تحصيل رأس المال والضرائب العقارية، وقدرة سياسة الحكومة على التكيّف، واللوائح التنظيمية للعمل، وانخفاض عدد كبار السن نسبة إلى السكان، ونسبة العمالة الماهرة، وتوافر الخبرات العالمية، واستخدام الشركات للبيانات الضخمة والأدوات التحليلية، وريادة الأعمال، وجودة النقل الجوي، والإنفاق الحكومي على التعليم لكل طالب.

وجاءت الدولة في المرتبة الثالثة في مؤشرات انخفاض الدّين المحلي للحكومة، والأطر القانونية والتنظيمية، وتشريعات البطالة، وقلّة تسّرب المواهب، واستقطاب الأجانب ذوي المهارات العالية، ومؤشر إدارة المدن، في حين جاءت في المرتبة الرابعة في مؤشرات انخفاض توقعات التضخم،

حافظت الإمارات على موقعها ضمن العشر الكبار للعام الرابع على التوالي

وتدني نسبة البطالة، وغياب الاقتصادي الموازي، وتوافر الفرص وغياب التهديدات، وصورة الدولة في الخارج، والثقافة الوطنية، ونسبة إجمالي إنتاج الطاقة المحلية، والأمن السيبراني.

وحلت الدولة في المركز الخامس عالمياً في العديد من المؤشرات، شملت مؤشر نسبة إجمالي المدخرات المحلية، مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمعدل القوة الشرائية، ومؤشر نسبة إجمالي الدين الحكومي العام، ومؤشر الإجراءات اللازمة لبدء النشاط الاقتصادي، ومؤشر الائتمان، ومؤشر التوجهات نحو العولمة، ومؤشر توافر المهندسين المؤهلين، ومؤشر انتقال طلبة التعليم العالي إلى داخل الدولة.

كما جاءت الدولة في المركز السادس عالمياً في مؤشرات، التمويلات العامة، وفعالية معدل ضريبة الدخل الشخصي، ومؤشر التمهن "مدة التدريب في المهنة"، ومؤشر الخدمات المالية والمصرفية، ومؤشر توافر رأس المال الاستثماري، ومؤشر تغّير ظروف السوق، وفعالية مجالس إدارات الشركات، واستيعاب الحاجة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، والتحول الرقمي في الشركات، والتعليم الأساسي والثانوي.

وجاءت دولة الإمارات في المرتبة السابعة عالمياً في مؤشرات: صادرات السلع، ونسبة العمالة في القطاع الحكومي، وأسعار الوقود، ومؤشر دفع الفائدة، وإجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة، وتحصيل مساهمات الضمان الاجتماعي، وسياسة المصرف المركزي، ومؤشر استقرار سعر الصرف، ومؤشر الشفافية، ومؤشر قلّة الرشاوى والفساد، ومؤشر محفزات الاستثمار، وتأسيس الشركات، وقلّة جرائم القتل، والتلاحم المجتمعي، ومؤشر إنتاجية القطاع الصناعي وفقاً لمعدل القوة الشرائية للفرد، ومؤشر دعم قيم المجتمع للتنافسية.

وحلت الدولة كذلك في المرتبة الثامنة عالمياً في مؤشرات: رصيد الحساب الجاري / مليار دولار أمريكي/، ومؤشر التركيز على الصادرات من الشركاء، ومؤشر نمو القوى العاملة، ومؤشر مهارات اللغة، فيما جاءت في المرتبة التاسعة في مؤشرات، نسبة الصادرات إلى السلع، وتكلفة رأس المال، والدعم، وعدد الأيام المستغرقة لبدء النشاط التجاري، والاستقرار السياسي، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والكلفة الاقتصادية لكل عامل، وتوافر المهارات المالية، ومؤشر مشاكل التلوث، وحلّت الدولة في المرتبة العاشرة عالمياً في مؤشرات تدفقات الاستثمارات المباشرة إلى الخارج نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر قلّة بطالة الشباب، ومؤشر تكافؤ الفرص، ومؤشر الإنتاجية الكليّة مع تعادل القوة الشرائية، ومؤشر قلّة ديون الشركات، ومؤشر إجمالي إنتاج الطاقة المحلية، ومؤشر نسبة التلاميذ إلى المعلمين /التعليم الثانوي.

كفاءة النهج الاقتصادي

وتعقيباً على أداء دولة الإمارات في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية هذا العام أكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، أن التفوق العالمي لتنافسية اقتصاد دولة الإمارات، وتفرده بمراكز الصدارة في العديد من مؤشرات التنافسية العالمية، يمثل شهادة دولية على كفاءة النهج الاقتصادي الذي تبنته حكومة دولة الإمارات، في إطار محددات رؤية الإمارات 2021، والسعي لبناء اقتصاد تنافسي عالمي متنوع مبني على المعرفة والابتكار وبقيادة كفاءات وطنية.

وقال معاليه إن تقدم الدولة 3 مراكز في محور الأداء الاقتصادي في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية 2020، لتأتي في المرتبة الرابعة عالمياً متفوقة على العديد من الاقتصادات الكبرى، بالإضافة إلى تربعها على المركز الأول عالمياً في مؤشر الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص،

الإمارات تحافظ على الريادة عربياً وإقليمياً وهي الأولى عالمياً في 23 مؤشراً وضمن المراكز العشرة الأولى عالمياً في 106 مؤشرات فرعية

يقدم مرة أخرى دليلاً على وضوح الرؤية الاستراتيجية للدولة وكفاءة سياساتها التنموية وفعالية النموذج المستدام الذي تتبناه في ارتقاء سلم الريادة العالمية.

وأضاف معاليه : إذا أخذنا في الحسبان ما يمر به العالم حالياً من أزمة عالمية غير مسبوقة بسبب جائحة كوفيد-19 والتي هوت بالاقتصاد العالمي نحو أكبر موجة كساد منذ الحرب العالمية الثانية، ندرك أن التقدم الذي حققته دولة الإمارات في محور ومؤشرات الأداء الاقتصادي، يكتسب أهمية مضاعفة، إذ لم يقتصر على تأكيد صلابة اقتصاد الإمارات أمام التحديات فحسب، بل تعدى ذلك إلى القدرة على الاحتفاظ بمكانته التنافسية ومواصلة تحقيق الريادة والتقدم على مستوى عالمي، حتى في أحلك الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي.

وأكد أن هذه النتائج هي أيضا ثمرة للشراكات القوية بين القطاع الحكومي والخاص الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لقوة الاقتصاد، خاصة في مرحلة ما بعد كوفيد-19 والتهيؤ لمرحلة الاقتصاد الرقمي الذي سيقود مرحلة التعافي وما بعده من انتعاش، والتركيز على مهارات المستقبل للمهن والوظائف والتحول نحو إدخال التكنولوجيا في كل مرحلة من مراحل الإنتاج باعتبارها عامل استمرارية مهماً للأعمال وتحقيق النمو في المستقبل.

المراكز الريادية

و أشاد عدد من الوزراء والمسؤولين بالمراكز الريادية التي حققتها دولة الإمارات في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية، والذي كشف عن تصدر الدولة للعام الرابع على التوالي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحتلالها المرتبة التاسعة عالمياً بين الدول الأكثر تنافسية في العالم.

وأكدوا أن تحقيق دولة الإمارات للمراكز الأولى عالمياً في العديد من مؤشرات التقرير يأتي تتويجاً للجهود الحكومية الاتحادية والمحلية في تنفيذ رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة، في أن تكون الإمارات في مصافّ دول العالم المتقدمة.

وأكدت معالي عهود بنت خلفان الرومي وزيرة دولة للسعادة وجودة الحياة، مدير عام مكتب رئاسة مجلس الوزراء، عضو مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، أن تجربة العمل الحكومي في دولة الإمارات التي تتبنى رؤى وتوجهات

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، تمثل نموذجاً عالمياً في الكفاءة والمرونة والجاهزية للمتغيرات، وتجربة ريادية تحتذى في تطوير مناهج وآليات استباقية تعزز ريادة الدولة في مؤشرات التنافسية العالمية.

وقالت معاليها إن تحقيق دولة الإمارات المركز الأول عالمياً بمؤشر غياب البيروقراطية في العمل الحكومي في الكتاب السنوي للتنافسية 2020، وحلولها في المركز الأول عالمياً في 23 مؤشرا، والمراكز الأولى في العديد من محاور ومؤشرات التنافسية، يشكل ثمرة لجهود فريق عمل حكومة الإمارات لتجسيد توجيهات القيادة بتطوير منهجيات تعزيز الكفاءة الحكومية المرتكزة على جودة حياة الإنسان، وعلى تطوير قطاعات جديدة تعزز جهود الاستعداد للخمسين عاماً المقبلة، وتضمن الحفاظ على ريادة الدولة وتنافسيتها عالمياً.

خارطة طريق

قال سعادة عبد الله ناصر لوتاه، مدير عام الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء : وضعت دولة الإمارات ومنذ أكثر من 10 سنوات خارطة طريق واضحة المعالم للانضمام إلى أفضل 10 اقتصادات تنافسية في العالم بحلول العام 2021، ومنذ ذلك الحين تحقق الدولة إنجازات استثنائية، وبالرغم من التحديات التي يواجهها العالم في أزمة كوفيد -19، فإن دولة الإمارات لا تزال تحافظ على ريادتها العالمية، وتكرّس موقعها ضمن العشرة الأوائل عالمياً، واستطاعت الدولة أن تصل إلى هدفها قبل الموعد المستهدف في العديد من تقارير التنافسية العالمية، وأبرزها تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية والذي يُعدّ أحد أهم تقارير التنافسية عالمياً في تقيم الدول حسب كفاءتها في إدارة مواردها لتحقيق الازدهار لشعوبها.

وأضاف لوتاه : إن دولة الإمارات وضمن الاستراتيجية الوطنية للاستعداد للخمسين، تمضي وبرؤية طموحة تستشرف المستقبل، وترسخ ثقافة التميز في أن تكون بمقدمة دول العالم في التنافسية على مختلف الأصعدة، وبفضل رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة، تمكنت الدولة ومنذ العام 2017 في الانضمام لأفضل 10 دول تنافسية في هذا التقرير، وأن تحافظ على موقعها المستحق ضمن العشرة الأوائل عالمياً في الترتيب العام وعلى ريادتها الإقليمية، وذلك رغم التحولات المتسارعة في خريطة التنافسية العالمية والتطورات المتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتي تؤثر بشكل ما على القدرات التنافسية للدول.

الإمارات الثالثة عالمياً في الكفاءة الحكومية والرابعة عالمياً في الأداء الاقتصادي

توفير الغذاء قضية أمن قومي ذات أولوية في الإمارات

بذلت دولة الإمارات جهوداً كبيرة من أجل استدامة القطاع الغذائي بشتى صنوفه، ووفرت البيئة الخصبة للاستثمار والتوسع فيه، بما يلبي الهدف الاستراتيجي الخاص بتنويع الإنتاج وكفاءته، والتركيز على قطاع قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية؛ بوصفهما رافدين محوريين من روافد الأمن الغذائي، ودافعاً قوياً لعجلة التنمية والتنوع الاقتصادي، ومسهماً واعداً ومؤثراً في مسيرة تعزيز النمو؛ استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية المستدامة، وأحدث التقنيات التكنولوجية المتبعة في هذا المجال، وبما يثري المخزون المعرفي ويطوّر إمكانات العاملين في هذا القطاع، ويعزز من إسهاماتهم في دعم الأداء ورفع الإنتاجية، من خلال جذب ونقل المعرفة والتقنيات الحديثة اللازمة للإنتاج، وبما يمكّن المزارعين ومربي الثروة الحيوانية من زيادة عائداتهم الاقتصادية الناتجة عن استثماراتهم في أنشطة القطاع من جانب ويعزز الأمن الغذائي الحيوي في الدولة ،وترافق ذلك مع تعزيز وزيادة استثمارات الإمارات الخارجية في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية المرتبطة به.

شهادات دولية

ذكرت وكالة «بلومبيرغ» للأنباء أن الإمارات تتعامل مع توفير الإمدادات الغذائية لسكانها، مواطنين كانوا أم مقيمين،

> تتبع دولة الإمارات أفضل الأساليب المبتكرة لتعزيز الأمن الغذائي

باعتبارها قضية أمن قومي. ومن هذا المنطلق، لا تتوانى حكومة الإمارات أو تألو جهداً في تذليل كافة العقبات التي من شأنها اعتراض مسيرة الأمن الغذائي لسكان الدولة، وهو ما طبقته فعلياً وبنجاح خلال الأزمة العالمية الراهنة الناجمة عن انتشار جائحة «كورونا» في مختلف أنحاء العالم.

ونشرت الوكالة تقريراً مفصلاً عن تعامل دول الخليج العربي بصفة عامة، والإمارات بصفة خاصة، مع الإمدادات الغذائية نتيجة الاضطرابات الحادة في حركة سلاسل التوريد والإمداد العالمية بسبب «كورونا.»

وأكد التقرير أن الإمارات تدرك جيداً أهمية مسألة توفير الإمدادات الغذائية لسكانها. وعليه، اتخذت الإمارات كافة التدابير التي من شأنها ضمان توفير الإمدادات للسكان بصورة طبيعية في زمن «كورونا»، وعلى نفس النحو قبل «كورونا.»

وكان من أهم هذه التدابير تشكيل مجلس الأمن الغذائي في فبراير الماضي، والذي كانت أولى قراراته الإعلان عن زيادة مخزون الدولة من السلعة الاستراتيجية. وبالفعل، بدأت الحكومة في تعبئة طائرات الشحن القادمة للدولة بكميات إضافية من المواد الغذائية. وبالتوازي مع ذلك، أعلنت حكومة الإمارات عن تيسير اللوائح الحاكمة لاستيراد السلع الغذائية في الظروف العادية، فخفضت قيمة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الغذائية المستوردة وخففت من شرط كتابة اسم المُنتَج الغذائي باللغة العربية على كل عبوة.

وأكد التقرير أن دول الخليج، وفي مقدمتها الإمارات، استوعبت جيداً الدرس الذي مرت به إبان الأزمة المالية العالمية في 2008، حينما واجهت دول الخليج آنذاك مشاكل في توفير احتياجاتها من المواد الغذائية، ذلك أن الدول المنتجة لتلك السلع فرضت قيودا مشددة على تصدير هذه السلع، بُغيَة ضمان توفيرها لسكانها من دون ارتفاع في الأسعار.

وأوضح التقرير أن الأمر اختلف تماماً في دول الخليج في الأزمة الراهنة الناجمة عن «كورونا»، ذلك أنها باتت الآن تحصل على تلك السلع من مشاريع استثمارية مملوكة لها داخل الدول المنتجة. فعلى سبيل المثال، تدبر الإمارات جزءاً كبيرا من الاحتياجات الغذائية لسكانها من مزارع تمتلك فيها استثمارات ومشروعات مشتركة في شرق أوروبا وشرق أفريقيا.

وقال إيكارت فويرتز، مدير معهد «جيجا لدراسات الشرق الأوسط» في مدينة هامبورغ الألمانية: «تعلمت دول الخليج كثيرا من أزمة 2008»

وأشار التقرير إلى تأثير أزمة «كورونا» على السياسيات المستقبلية لدول الخليج في التعامل مع مسألة الغذاء، فذكر أن الأزمة أعادت إلى بؤرة الاهتمام قضية استصلاح الأراضي واستزراعها. وأوضح التقرير، أن دول الخليج تعتزم التعامل مع هذه القضية باهتمام أكبر بعد انحسار «كورونا». ومن أهم الأدلة على ذلك، اعتزام أبوظبي بناء أكبر مزرعة عمودية في العالم، حيث ستعهد بإنشائها إلى شركة «إيروفارمز» الأمريكية المتخصصة في التقنيات الزراعية، ومن المنتظر أن تبدأ المزرعة انتاجها منتصف العام المقبل.

أساليب مبتكرة

أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، في نوفمبر عام 2018، الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي؛ سعياً إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام، وتحديد عناصر سلة الغذاء الوطنية، وفق معايير أساسية هي: معرفة حجم الاستهلاك المحلي لأهم المنتجات، والقدرة على الإنتاج والتصنيع والاحتياجات الغذائية من خلال 38 مبادرة رئيسية تركز على تسهيل تجارة

> نجاح الإجراءات و المبادرات التي اتخذتها الإمارات لتعزيز الأمن الغذائي

الغذاء العالمية، وتنويع مصادر استيراد الغذاء، وتحديد خطط توريد بديلة؛ بما يجعل الدولة الأفضل عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بحلول عام 2051، وضمن أفضل 10 دول بحلول عام 2021.

و تواكب دولة الإمارات لمبادرات والتعهدات الدولية كافة، الخاصة بالالتزام بتحقيق مستهدفات الأمن الغذائي، وبما ينسجم مع مستهدفات «رؤية الإمارات 2021»، و«مئوية الإمارات 2071»، ويحقق المستقبل الأفضل للأجيال الحالية والمقبلة؛ من خلال توسيع قاعدة الابتكار في تطبيقات التكنولوجيا الحديثة، وتوظيفها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالاعتماد على منظومة متكاملة من العمل والشراكة والتعاون المتبادل بين القطاعين الحكومي والخاص في القطاعات كافة، من خلال مجموعة من الوسائل، أهمها: تكريس التقنيات الذكية في إنتاج الغذاء، وتفعيل المبادرات لتعزيز قدرات البحث والتطوير في مجال الغذاء، وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال ضمن قطاع الإنتاج الزراعي، والحد من فقد وهدر الغذاء، واعتماد برامج تدريبية تعنى بالسلامة الغذائية الوطنية والوقاية في مجال نشاطات الأغذية التجارية.

"اتعزيز الأمن الغذائي

أكدت الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء على نجاح الإجراءات المبادرات التي اتخذتها الإمارات لتعزيز الأمن الغذائي في الدولة ضمن إجراءاتها الاحترزية لمنع تفشي فيروس كورونا المستجد . "

وأكدت الهيئة في تقرير حديث أن الخطوات التي اتخذها مجلس الإمارات للأمن الغذائي ساهمت في تعزيز المخزون الوطني من الإمدادات الغذائية والصحية. مشدداً على أن صدور قانون المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في دولة الإمارات مؤخرا يعد خطوة ذات بعد استراتيجي لتعزيز منظومة الأمن الغذائي في الدولة تسهم في رفع اكتفاء الدولة من احتياطي السلع الغذائية الرئيسية في مختلف الظروف، بما فيها حالات الأزمات والطوارئ والكوارث.

ورصد التقرير الذي حمل عنوان" مبادرات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة أزمة كورونا" أبرز تلك المبادرات والإجراءات.

وأشار التقرير إلى اعتماد المجلس آلية مراقبة نظم استيراد الغذاء للدولة لمتابعة

حركة البضائع والمنتجات الغذائية الرئيسية ضمن مختلف مكونات سلسلة الإمداد والتي تتضمن 3 مراحل رئيسية هي: الحركة اللوجستية على المنافذ الحدودية، وبيانات الميزانية الغذائية العالمية والتي ترصد كميات الأغذية المتوفرة للتداول والتصدير في الأسواق العالمية، وبيانات الرصد المبكر للإنتاج الزراعي باستخدام تقارير نظام مراقبة معلومات الأسواق الزراعية.

وأوضح التقرير أن المجلس وجه بضرورة مرونة العمل الحكومي في تنفيذ المواصفات القياسية التكميلية وإجراءات الإفساح عن شحنات الأغذية بالاعتماد على الوثائق الإلكترونية للشهادات الصحية واستكمال فحوصات متبقيات المبيدات الحشرية في الدولة.

ووضع المجلس خطة تنويع مصادر استيراد أصناف الأغذية الرئيسة، كنقطة استدلال واسترشاد لتجارة الأغذية لتمكينهم من توفير الأغذية بسلاسة، وعمل المجلس على التنسيق والتواصل مع تحالف الأمن الغذائي للوقوف على استعداداتهم لدعم الأمن الغذائي الوطني من خلال استثماراتهم الزراعية الخارجية والمنتجات المتوفة لديهم، حيث قام المجلس بالتواصل مع البعثات الدبلوماسية للدولة لتسهيل تجارة الأغذية.

وطور المجلس خطة إعلامية تتضمن رسائل توعوية تهدف إلى عدم الشراء المفرط للأغذية وأهمية تبني احترازات سلامة الغذاء المتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية.

قانون المخزون

وأشار التقرير على أهمية صدور قانون المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في

> الخطوات التي اتخذها مجلس الإمارات للأمن الغذائي ساهمت في تعزيز المخزون الوطني من الإمدادات الغذائية والصحية

دولة الإمارات مؤخرا، والذي جاء كخطوة ذات بعد استراتيجي لتعزيز منظومة الأمن الغذائي في الدولة من الناحية التشريعية ووضع الإجراءات القانونية لرفع اكتفاء الدولة من احتياطي السلع الغذائية الرئيسية في مختلف الظروف، بما فيها حالات الأزمات والطوارئ والكوارث.

ونوه التقرير بأهمية ما نص عليه القانون من تعزيز لنموذج الشراكة وتكامل الأدوار بين القطاعين الحكومي والخاص بما يصب في خدمة الأهداف الاستراتيجية، وإلزام المزودين والتجار المسجلين الحفاظ على مخزون آمن وتوفير وتوريد السلع المطلوبة وفق خطط التوزيع المحددة، كما تضمن القانون حصول التجار والمزودين المسجلين على حزمة من الحوافز والتسهيلات مقابل التزامهم بالمعايير المنصوص عليها في القانون، الربط الإلكتروني مع الجهات المختصة لمتابعة المخزون الاستراتيجية بصورة دائمة.

وتناول التقرير مجموعة أخرى من الخطوات التي اتخذتها جهات متعددة في الدولة لتعزيز الأمن الغذائي في مواجهة وباء كورونا ومنها زيادة المخزونات الاحتياطية للسلع الغذائية الأساسية. رفع إجمالي المخزون الغذائي لفترات طويلة بنسبة 30 بالمئة والذي تزيد قيمته على نصف مليار درهم، ليصل عدد السلع الغذائية وغير الغذائية الموجودة في صالات العرض إلى أكثر من 69 ألف سلعة متنوعة.

تأمين الاحتياجات

وأوضح التقرير أن الإمارات بدأت بتنفيذ 5 آليات ضمن استراتيجيتها للأمن الغذائي، وذلك لتعزيز منظومة الاكتفاء ودعم القدرة على تأمين السوق المحلي من احتياجاته الغذائية في مواجهة أزمة كورونا، تمثلت في تنويع أسواق ومصادر جلب السلع من الخارج لكل صنف غذائي أساسي بالسوق لتلبية الطلب المحلي وتحقيق احتياطي المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية.

وتضمنت الاليات التوسع بمشاريع الزارعة المستقبلية لوجود بنية تحتية مؤهلة لزيادة الإنتاج الغذائي في الدولة، وتعزيز التكنولوجيا والزراعة المستدامة وأدوات الذكاء الاصطناعي المتاحة لتطوير الصناعات الغذائية بإنتاج حوالي 100 ألف طن من الأغذية خلال 3 سنوات.

كما تضمنت الآليات اتباع برامج التوعية والترشيد في استهلاك الغذاء، بما يحقق وفرة السلع، وتخفيض معدلات الهدر، والتوسع في تمويلات القطاع المصرفي لمشاريع قطاع صناعة السلع الغذائية، إضافة الى زيادة التراخيص الممنوحة للمشاريع الصناعية والأنشطة التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة.

خطوط الشحن

ومن ابرز الخطوات المتخذة كذلك، توجيه شركات الطيران الوطنية بفتح خطوط للشحن الجوي لضمان تدفق السلع والمنتجات الغذائية والطبية، وتوجيه كافة موردي السلع

الغذائية بالتزود من المنتجين المحليين بالجملة، والتواصل مع المزارعين وأصحاب مزارع اللحوم والأسماك المحليين لوضع برنامج مشتريات شهري دعما للإنتاج المحلي.

وتطرق التقرير إلى جملة المبادرات الاستثنائية التي شهدتها الدولة لدعم الأمن الغذائي ومنها مبادرة تأمين احتياجات سكان إمارة أبو ظبي من مواطنين ومقيمين من السلع الاستهلاكية الضرورية والرئيسية وخاصة المواد الغذائية عبر زيادة أعداد منافذ البيع في كافة مدن ومناطق الإمارة لتسهيل خيارات شراء المستهلكين من أقرب منفذ لهم و إتاحة تطبيق ذكي لعرض المنتجات الغذائية بما يمكن للمستهلك من اختيار المواد الضرورية والدفع من خلاله، و توصيل السلع الاستهلاكية من منافذ البيع إلى منازل المستهلكين من خلال مركز النقل المتكامل وبأسعار مناسبة.

ولفت التقرير إلى مبادرات ضبط ورقابة أسعار السلع الغذائية ولوازم التعقيم ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار، ومبادرة" الميرة" المجتمعية لتوفير المواد الغذائية الأساسية لـ 12 ألف من الأسر والأفراد والعمال، ومبادرة منح الموردين مساحات بيع مجانية في التعاونيات ومنافذ البيع الرئيسية، ومبادرة التعاون والتنسيق بين الشركات التي تمتلك منصات للتسوق الإلكتروني، باستخدام مركبات الأجرة

> الصناعات الغذائية تلبي احتياجات السوق المحلي في الإمارات

> رفع اكتفاء الدولة من احتياطي السلع الغذائية الرئيسية في مختلف الظروف، بما فيها حالات الأزمات والطوارئ والكوارث

للمساهمة في تنفيذ طلبات المشتريات التي ترغب بإيصالها إلى الجمهور.

الصناعات الغذائية

شهد قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في دولة الإمارات خلال السنوات الماضية نموا متسارعا عزز من مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي للدولة بعد نجاحه في تغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلي بعدد كبير من المنتجات الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك اليومي.

ويبلغ عدد مصانع المواد الغذائية والمشروبات المسجلة لدى وزارة الطاقة والصناعة أكثر من 500 مصنع موزعة على مختلف إمارات الدولة، وتعمل بطاقة إنتاجية عالية لتأمين متطلبات الأسواق ومنافذ البيع المحلية بل والتصدير إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

ويقدر حجم الاستثمار في قطاع صناعة الأغذية والمشروبات بالدولة بما يزيد عن 62 مليار درهم، وهو رقم مرشح للزيادة بشكل كبير في المستقبل نتيجة الزيادة الطبيعية في تعداد السكان وما يرافقها من ارتفاع في معدلات استهلاك الطعام والشراب.

وتلتزم دولة الإمارات بتقديم كافة اشكال الدعم لقطاع الصناعات الغذائية والمشروبات وضمان توفير جميع الموارد التي يحتاجها لتلبية الطلب المتزايد في الاستهلاك المحلي وفي مقدمتها تزويده بنسبة أكبر من المنتجات المزروعة محليا من خلال التقدم المبتكر في إنتاج الأغذية واستخدام التكنولوجيا الزراعية.

وتولي الامارات عناية فائقة لعملية تطوير اللوائح والمعايير الفنية في قطاع صناعة الأغذية والمشروبات بهدف حث المصنعين على اعتماد أفضل الممارسات والإجراءات التي تسهم في رفع جودة المنتجات الوطنية وتعزز ثقة المستهلك المحلي والدولي بها.

وفي هذا الإطار تؤدي هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس "مواصفات" دورا وطنيا في دعم جهود الحكومة في مجال الأمن الغذائي من خلال وضع المعايير وإصدار شهادات المطابقة الخاصة بالمنتجات الغذائية المحلية، حيث أصدرت مواصفات ما يناهز 1250 مواصفة قياسية في قطاع الأغذية والزراعة، منها 716 لائحة فنية ذات علاقة.

وعلى المستوى العالمي، نجحت منتجات الصناعات الغذائية الإماراتية، في حجز مكانة مرموقة في كبرى وأهم الأسواق العالمية، حيث باتت منتجات المخبوزات والألبان ومشتقاتها والقهوة والعصائر والمنتجات الزراعية العضوية الإماراتية تنافس بقوة في هذه الأسواق معتمدة على المعايير الصحية الصارمة ومقاييس الجودة العالمية التي تتمتع بها.

الاستباقية والتحفيز تمهد لازدهار ما بعد كورونا

تتوالى الإشادات العالمية ممثلة بمراكز ابحاث ومؤسسات دولية ممرموقة بالاجراءات الاستباقية التي اتخذتها دولة الإمارات لتحفيز الاقتصاد بمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا ،والتي حمت الاقتصاد الوطني وقطاع الاعمال من الانعكاسات السلبية للجائحة ومهدت الطريق لمرحلة ما بعد كورونا.

أشاد تقرير بريطاني بالاستجابة الاستباقية للإمارات في التعامل مع تفشي فيروس "كورونا" عالمياً. وعدد التقرير ستة مؤشرات لازدهار مقبل في الإمارات وهي الاستباقية في التخطيط، التنفيذ المنظم، التحفيز، التضامن، التفاؤل وأهمها التعامل الإنساني الذي ظهر بوضوح في مجتمع الإمارات خلال الأزمة الصحية العالمية.

وقال إنها أدركت خطورة الوضع مبكراً، وكانت منظمة للغاية واستراتيجية في تعاملها ومتقدمة تقنيًا في الإجراءات التي تتم بطريقة مرحلية، مع مراقبة التطورات حول العالم عن كثب، والتجاوب مع توصيات منظمة الصحة العالمية.

ووفق تقرير نشرته مجلة "إتش آر دايركتر" المتخصصة بقضايا الموارد البشرية فإن هذا الوباء جعل الناس في الإمارات أقرب وأقوى ويعملون في تضامن أكثر من أي وقت مضى، فهم أكثر رعاية وأكثر دعمًا، ويقدم الأفراد والمؤسسات خدمات استشارية مجانية وندوات مجانية عبر الإنترنت وتدريبًا مجانيًا وتطوعًا وغير ذلك الكثير للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، إن الإنسانية والتفاؤل إلى جانب التعاون سيساعد الشركات والمجتمع ليس فقط على البقاء بل والازدهار.

وقال التقرير انه عندما تفشى الفيروس في العالم مع بداية 2020، وبينما كانت بعض البلدان تتخبط في ردود أفعالها، واتخذ البعض منهجًا بطيئًا للغاية بين الانكفاء والإنكار، ووقف البعض الآخر في حالة عجز، شعر مجتمع الإمارات والشركات العاملة فيه بالأمن والاطمئنان، وكانت من أوائل الدول التي اتخذت تدابير للسيطرة على الوباء حتى قبل إعلان منظمة الصحة العالمية عن تحول تفشي الفيروس إلى جائحة عالمية في 11 مارس.

وأضاف التقرير أنه نتيجة لتلك التدابير الصارمة والإجراءات المنظمة، لم يكن يحدث نقص في السلع الأساسية والدوائية، كما في بعض البلدان. واتبع الجميع التوجيهات والتعليمات الحكومية. والأهم من ذلك أن الحكومة طمأنت الجميع ليكونوا آمنين، والبقاء في منازلهم، وأن كل شيء بتوفر بكثرة ولا داعي للقلق. وبدأت الأعمال الانتقال إلى العمل عن بعد وفي فترة وجيزة، بدأ الجميع في تقديم الخدمات عبر الإنترنت، من الاجتماعات، إلى الدورات التدريبية، وحتى المؤتمرات.

> مؤشرات كثيرة تبشر لازدهار مقبل في الإمارات

دعم سخي

وأشاد التقرير بالدعم السخي الذي قدمته الحكومة لقطاع الأعمال من خلال حزم التحفيز الحكومية مع تخفيض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية من 25-98 بالمئة، قائلا أنه كان من شأن ذلك تشجيع وتسهيل الأعمال التجارية في الاستثمار والإنتاج والتجارة والاستيراد والتصدير، والتي كان لها شأن كبير في التخفيف من آثار "كورونا" على الاقتصاد.

كما وفرت الحكومة منصة موحدة للمقيمين للتقدم للوظائف على بوابة سوق العمل الافتراضية. وطلبت من أصحاب العمل نشر وظائفهم الشاغرة على هذه البوابة مع ربط الوظائف الشاغرة بحاملي تأشيرة الإقامة. كما خفضت شركات المرافق من رسوم الكهرباء والمياه لتخفيف التأثير على أصحاب المنازل والشركات خلال الوباء.

> محفزات الإمارات تضخ دماء جديدة في الاقتصاد الوطني

نمو متوقع

و توقعت مؤسسة «فيتش سوليوشنز» متعددة الجنسيات للدراسات الاقتصادية أن تحقق الإمارات انتعاشاً هائلاً في نموها الاقتصادي خلال العام المقبل، إذ من المتوقع أن تسجل الدولة في 2021 ناتجاً محلياً إجمالياً لن تقل نسبته عن 3.9%.

وأصدرت «فيتش سوليوشنز» تقريراً عن التأثير الاقتصادي المتوقع لانتشار جائحة «كورونا» في مختلف أنحاء العالم على النمو الاقتصادي المتوقع في الإمارات خلال العامين الجاري والمقبل. وأكد التقرير أن اقتصاد الإمارات سيتعافى ويعاود الانتعاش بقوة خلال العام المقبل مسجلاً قفزة قوية في نموه، حيث سيحقق نمواً يبلغ 3.9%. وتوقع التقرير أن يساهم في انتعاش الاقتصاد الارتفاع المتوقع في أسعار النفط بفعل عودة الطلب العالمي عليه نتيجة عودة النشاط الاقتصادي الذي توقف في مختلف أنحاء العالم بسبب «كورونا.» ومن أبرز العوامل أيضاً عودة حركة التجارة العالمية عبر الموانئ واستئناف سلاسل الإمداد والتموين العالمية لنشاطها.

بدورها توقعت مجلة «ايكونومست» البريطانية أن تؤدي المحفزات المالية التي أعلنت عنها تباعاً أكثر من جهة معنية في الإمارات خلال الفترة الأخيرة إلى حماية الاقتصاد في الدولة، وتعزيز الاستهلاك الخاص بين السكان. ونشرت وحدة «انتيلجينس» التابعة للمجلة الأسبوعية تقريراً خاصاً عن توقعاتها لآفاق اقتصاد الإمارات خلال الفترة من 2020 وحتى 2024.

> تشجيع وتسهيل الأعمال التجارية في الاستثمار والإنتاج والتجارة والاستيراد والتصدير

وأشار التقرير إلى مجموعة المحفزات المالية التي أعلنت عدة جهات معنية في الإمارات عنها خلال الأسبوعين الماضيين للتعامل مع التأثيرات الاقتصادية السلبية الناجمة عن الانتشار السريع لفيروس «كورونا» المُستَجَد. ومنها إعلان مصرف الإمارات المركزي عن حزمة محفزات مالية ضخمة.

وعن نسبة التضخم المتوقعة في الإمارات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أكد التقرير أن سياسات الدولة ستنجح في الإبقاء على معدلات التضخم منخفضة بحيث لا تتجاوز في المتوسط 2.7% خلال الفترة المذكورة. وتطرق التقرير إلى سياسة ربط الدرهم بالدولار الأمريكي، فتوقع أن تبقى سارية نظراً للالتزام الواضح بها من جانب حكومة الإمارات، وأكد التقرير أن هذه السياسة حققت الاستقرار النقدي في اقتصاد الإمارات على مدى عقود متتالية.

الصادرات

وعن الصادرات، توقع التقرير أن عائداتها ستنخفض خلال العام الجاري نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، إلا أنها ستستعيد انتعاشها بدءاً من العام المقبل، وذلك مع بدء استخدام أبوظبي لطاقتها الجديدة في إنتاج النفط، فضلاً عن الارتفاع المتوقع في أسعار النفط إلى 70 دولاراً للبرميل، خلال الفترة من 2021 وحتى 2024. وتوقع التقرير في ختامه أن يرتفع فائض التجارة الدولية للإمارات خلال الفترة من 2020 وحتى 2024 لتصل نسبته إلى 19,6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

تفاؤل المديرين الماليين

أعرب غالبية المديرين الماليين العاملين بالإمارات، عن تفاؤلهم بقرب تعافي الاقتصاد من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس «كورونا» المُستَجَد، والمعروف أيضاً باسم جائحة «كوفيد 19»، في جميع أنحاء العالم.

وأجرت شركة «مكنزي أند كو» الأمريكية للدراسات والاستشارات المتنوعة، استبياناً بين المديرين الماليين العاملين بالدولة، لرصد

مشاعرهم حيال تعافي اقتصاد الإمارات من الأزمة الاقتصادية العالمية الحادة التي خَلّفَتها الجائحة، وأيضاً تقييم كيفية تطور أساليبهم في التعامل مع هذه الأزمة، والتجاوب مع المتغيرات التي فرضتها، وذلك ضمن سلسلة استبيانات مماثلة، أجرتها الشركة في عدد من دول العالم.

وفي ما يخص الإمارات، أفادت نتائج الاستبيان، بأن 60 % من المديرين الماليين متفائلون بتعافي النشاط الاقتصادي في الدولة، وعودته إلى حالته الطبيعية ما قبل الأزمة، أو حالة قريبة منها، وذلك في غضون فترة قصيرة، تتراوح بين شهرين إلى ثلاثة أشهر من الآن.

واستند المديرون الماليون المتفائلون، في تفاؤلهم، إلى عدة أسباب، ومنها سرعة التحرك من جانب الإمارات لاحتواء التداعيات الاقتصادية للجائحة وذلك من خلال مجموعة متتالية من التدابير التحفيزية، التي بدأت حكومة الإمارات في تطبيقها على كافة المستويات، سواءً الحكومة الاتحادية، أو الحكومات المحلية، أو كيانات تابعة للحكومة، كمصرف الإمارات المركزي، وذلك بُغيَة تخفيف حدة هذه التداعيات على الاقتصاد الوطني، ومساعدته على سرعة التعافي منها.

وأعرب 33 % من المديرين الماليين، عن توقعهم بأن يستغرق تعافي الاقتصاد فترة أطول، تتراوح بين 6 أشهر إلى 12 شهراً، فيما توقع الـ 7 % الباقون، أن تترك الجائحة تأثيراً سلبياً أطول على الاقتصاد.

مرتبة متقدمة

حلت دبي في المركز الأول إقليميا والـ 5 عالميا في قائمة أفضل 100 مدينة المعروفة عالميا بفرصها الاقتصادية والتعليمية والطموحة، لإدارة اقتصاد ما بعد " كوفيد 19" في دراسة صدرت أمس عن مؤسسة" FutureLearn منصة التعلم عن بعد عبر الإنترنت، وهي شركة خاصة مملوكة بشكل مشترك بين" الجامعة المفتوحة "ومجموعة "سيك" ومقرها لندن. ووفق الدراسة، فاقت دبي مدنا عالمية كبرى من أبرزها سان فرانسيسكو وميونيخ وجنيف وشتوتغارت ولوس أنجلوس وسيرول ونيويورك وستوكهولم وفرانكفورت وطوكيو وباريس ولندن.

واستخدمت الدراسة البيانات والإحصاءات لتقييم أفضل المدن للعثور على وظيفة. حيث تم تحليل كل مدينة مقابل 15 عاملاً تتعلق بالاقتصاد والسياسات الحكومية ونوعية الحياة والمساواة بين الجنسين، ويندرج تحتها مؤشرات فرعية من ضمنها الناتج المحلي وفرص الشباب ومعدلات البطالة ومعدلات الهجرة والانفتاح والمرأة في دور القيادة.

وأفادت الدراسة أن دبي سجلت أرصدة عالية في عدة مؤشرات فرعية، حيث حصدت رصيدا كاملا بنسبة 100 بالمئة في مؤشر الإنفاق الصحي الفرعي، و95.62 بالمئة في مؤشر الدخل القابل للتصرف و93.80 بالمئة في مؤشر فرص الشباب و96.52 بالمئة في مؤشر المرأة في دور القيادة و98.89 بالمئة في مؤشر معدلات الهجرة والانفتاح فيما بلغ رصيدها الإجمالي 85.18 بالمئة.

ووجد استطلاع الدراسة الأشخاص الذين يعيشون في دول مثل فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة أن ما متوسطه 50 بالمئة من المستطلعين إما فقدوا وظائفهم بالكامل أو تقلصت قدرتهم على الكسب بطريقة ما منذ بداية الوباء. ونتيجة لذلك، كان لا بد من المضي قدمًا في هذا المشروع البحثي، ليس فقط لتقديم الأمل والبصيرة في أفضل المدن للوظائف، ولكن أيضًا لأخذ الوقت للتفكير في التأثير الاقتصادي لـ "كوفيد 19"، واستجابة كل حكومة للأزمة.

ولإجراء الدراسة، حددت المنصة التعليمية أولاً قائمة تضم 100 مدينة حول العالم تشتهر بفرصها الاقتصادية والتعليمية والطموحة، حيث أن مدى تمتع المدينة بموقع اقتصادي قوي مؤشر مهم لفرص عملها، لذلك قامت بجمع البيانات المتعلقة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتبط بمرحلة ما قبل تفشي الفيروس، بالإضافة إلى عدد الشركات الناشئة الجديدة، لتوضيح ما إذا كانت المدينة مركزًا للابتكار.

تفاؤل المديرين الماليين بالإمارات بتعافي الاقتصاد

ثم قارنت الدراسة الإحصائيات مع معدل البطالة الحالي مقابل معدل البطالة بنفس الفترة من العام الماضي، للمساعدة في تحديد تأثير الوباء على سوق العمل، بعد ذلك نظرت في استجابة الحكومة لـ " كوفيد 19" من حيث الدعم المقدم للشركات، مثل القروض والمساعدة المالية (للأفراد والشركات) والخطط الموضوعة لمساعدة الصناعات المتعثرة.

وتصدرت المؤشر الذي خلا من أي مدينة عربية أخرى، كل من سنغافورة وكوبنهاغن وهلسنكي واوسلو على التوالي، وحلت لندن في المركز 34 وباريس 68 وروما 97 وسنتياغو 100.

تحسن وتيرة التوظيف

و في مؤشر على معاودة الانتعاش أفادت بيانات من شبكة "لينكد إن" الموجهة للمهنيين والتابعة لشركة مايكروسوفت، بأن التوظيف في الإمارات بدأ يتعافى من تراجع حاد جراء جائحة فيروس كورونا.

وأشارت البيانات، إلى أن أعداد الأشخاص الذين عثروا على وظيفة جديدة بالدولة بدأ يرتفع عددهم طفيفاً مع نهاية الشهر الماضي بعد أن تراجعت بقوة منذ أوائل مارس وهو الموعد الذي فرضت فيه القيود على التنقل.

وقال مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأسواق الناشئة في أوروبا وأفريقيا لدى لينكد إن: "الإمارات تأثرت سلباً من جراء القيود المفروضة لاحتواء انتشار الفيروس". وأوضح علي مطر، أن أنشطة التوظيف على لينكد إن، تراجعت ما بين 40 و44 بالمائة على أساس سنوي للفترة من مارس إلى مايو.

وسنوياً، تراجعت الوظائف الشاغرة في قطاع التجزئة المنشورة على الموقع 63 بالمائة، وانخفضت بنسبة 50 بالمائة في قطاعات الترفيه والسفر، و30 بالمائة في الإعلام والاتصالات، و15 بالمائة في قطاع الإنشاءات.

وشهدت إعلانات الوظائف على موقع لينكد إن بالنسبة لوظائف التكنولوجيا والبرمجيات أكبر زيادة، وبلغت 66 بالمائة، كما زادت الوظائف الشاغرة في الرعاية الصحية 28 بالمائة. وبلغ إجمالي التوظيف في القطاع الخاص في دولة الإمارات في نهاية الربع الأول من عام 2020 عدد 5.1 مليون موظف.

وبحسب تقرير المراجعة للربع الأول من عام 2020 الصادر من المصرف المركزي الإماراتي، أضاف القطاع الخاص الإماراتي 64 ألف وظيفة لسوق العمل في دولة الإمارات. وأوضح التقرير أنه لم تنعكس التطورات السلبية في الاقتصاد الكلي بسبب فيروس كورونا المستجد بنهاية الربع الأول من عام 2020 على سوق العمل، حيث زاد التوظيف في القطاع الخاص بنسبة 1.3 بالمائة على أساس ربع سنوي و2 بالمائة على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2020، مقارنة بزيادة قدرها 0.3 بالمائة و2 بالمائة على التوالي.

محفزات بالجملة لدعم الاقتصاد ومجتمع الأعمال والأفراد

شكلت المحفزات الكثيرة التي أطلقت في دولة الإمارات على المستويين الاتحادي والمحلي الرافعة الاساسية لدعم وتعزيز استمرارية الأعمال في ظل الظروف الراهنة المرتبطة بتداعيات انتشار فايروس كورونا المستجد "كوفيد 19" على مستوى العالم.

تخطى عدد المحفزات الاقتصادية والتجارية التي أطلقتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في إمارات الدولة كافة أكثر من 227 محفزا خلال نحو 3 أشهر أسهمت في مجملها بتعزيز نمو الاقتصاد ودعم قطاع الأعمال وذلك بحسب رصد نفذته الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

ووفقا لتقرير الرصد الجديد - الذي أصدرته الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ويعد الثاني من نوعه في غضون ثلاثة أشهر - فقد واصلت الوزارات والمؤسسات في الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية إطلاق المزيد من المحفزات التي انعكست بآثارها الإيجابية على القطاعات الاقتصادية والتجارية ومجتمع الأعمال والأفراد بشكل عام خلال الفترة من مارس وحتى بداية شهر يونيو من العام 2020.

وتفصيلا فقد خصص التقرير الثاني لرصد المحفزات خلال الفترة من 11 أبريل وحتى 4 يونيو من العام الجاري والتي وصل عددها إلى نحو 127 محفزا في حين بلغ عدد المحفزات التي رصدها التقرير الأول للفترة من 1 مارس وحتى 10 أبريل من العام ذاته نحو 100 محفز.

محفزات "اتحادية"

ويظهر التقرير الجديد أن المؤسسات الاتحادية واصلت إطلاق المحفزات التي استهدفت دعم القطاعات كافة والشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الأفراد ومنح إعفاءات وتأجيل مستحقات وغيرها من التسهيلات الأخرى.

و خلال الفترة من بداية أبريل وحتى مطلع يونيو من العام الجاري واصل مصرف الإمارات المركزي حث البنوك والمؤسسات المالية على دعم شركات القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد نظرا لدورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدولة وذلك من خلال الاستمرار في تأجيلات أقساط القروض للعملاء مع إمكانية تمديد فترة تأجيل الديون والفائدة على الدفعات المستحقة حتى 31 ديسمبر 2020 ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة.

227 محفزا أطلقتها الإمارات لتعزيز نمو الاقتصاد ودعم الأعمال خلال 3 أشهر

كما قرر تأجيل تنفيذ مجموعة من معايير رأس المال المرتبطة بخطط تنفيذ متطلبات "بازل 3 " لكافة البنوك،وذلك تخفيفا للأعباء التشغيلية المترتبة على القطاع المالي خلال هذه المرحلة.

أنظمة شاملة

وضع المصرف المركزي أنظمة تفصيلية وشاملة لخطة الدعم الاقتصادي من خلال مجموعة من قرارات الدعم وللحفاظ على حماية المستهلك ومنها تخفيض مبلغ الدفعة الأولى المقدمة لمشتري العقار لتسهيل شراء العقارات وعدم فرض حد أدنى على رصيد حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلزام جميع البنوك بفتح الحسابات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة أقصاها يومين بشرط الالتزام بالشروط

تخصيص محفزات لدعم الأفراد ومنح إعفاءات وتأجيل مستحقات وغيرها من التسهيلات الأخرى

الخاصة بمواجهة الاستخدامات غير المشروعة.

وعلى مستوى مبادرات حكومة دولة الإمارات والجهات الاتحادية فقد قررت وزارة الاقتصاد تخفيض رسوم 94 خدمة للمتعاملين من الأفراد والشركات وقطاع الأعمال مما سيقلل التكلفة على قطاع الأعمال.

حزمة مبادرات

أما وزارة الموارد البشرية والتوطين فقد أطلقت حزمة مبادرات لدعم استمرارية عمل منشآت القطاع الخاص تمثلت في تخفيض رسوم الحصول على تصاريح العمل الداخلية المقررة و إمكانية استرجاع قيمة الضمان المصرفي عن العمال وإلغاء القيود المفروضة على المنشآت مع وقف الغرامات الإدارية لمدة 6 أشهر وإعادة تنظيم العمل من ناحية الأجور والإجازات، وتنظيم العمل عن بعد.

واتخذت هيئة الأوراق المالية والسلع عددا من المبادرات لدعم الأسواق المالية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ومنها تعديل مقدار تحرك سعر السهم انخفاضا، ليكون بنسبة 5%من سعر الإقفال السابق كحد أقصى وتمديد مهلة انعقاد جمعيات الشركات المساهمة إلى 30 يونيو الجاري بهدف تلافي أية مخاطر لتأخر انعقاد اجتماعات ومنح بعض الاستثناءات من نظام شراء الشركات لأسهمها بغرض تسهيل قيام الشركات بشراء أسهمها وغيرها من المحفزات الأخرى.

من جانبها أطلقت هيئة التأمين حزمة ثانية من المحفزات شملت" أكاديمية التأمين للتدريب المهني" المجانية للمواطنين وبعض البرامج المجانية للعاملين في القطاع وتمديد فترة تقديم الطلبات بشأن الانتساب للبيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية في قطاع التأمين وإطلاق المسار السريع باتخاذ القرار في الطلبات إلى 15 يونيو 2020 .. وفيما قررت الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية تأجيل سداد اشتراكات شركات القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتمديد فقد سمح برنامج الشيخ زايد للإسكان بتأجيل استحقاقات المستفيدين من 6 أشهر إلى عام.

وأعلنت وزارة المالية عن 3 قرارات جديدة لتخفيض الرسوم الاتحادية والتي شملت تخفيض رسوم القيد في سجل الموردين والمقاولين وإلغاء رسوم تجديد القيد ليصبح التجديد مجانا وإلغاء رسوم بيع وثائق ومستندات المناقصات لدى الجهات الاتحادية /الوزارات والهيئات/ لتصبح مجانية.

أما الهيئة الاتحادية للضرائب فقررت تمديد الفترة الضريبية للمسجلين للضريبة الانتقائية استثنائيا لتشمل شهري مارس وأبريل 2020.

المبادرات المحلية

وعلى مستوى مبادرات الحكومات المحلية لضمان استقرار قطاع الأعمال فقد قامت حكومة أبوظبي بتخصص 15% من إجمالي المشتريات والتعاقدات السنوية الحكومية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وقررت اقتصادية أبوظبي الغاء غرامات و مخالفات على 72 ألف رخصة اقتصادية بأكثر من 246 مليون درهم.

وشملت المحفزات التي أطلقتها مؤسسات وهيئات حكومة أبوظبي محفزات عن هيئة أبوظبي للإسكان وصندوق أبوظبي للتنمية يطلق مبادرة بقيمة مليار درهم لدعم الشركات الوطنية من خلال قروض ميسرة ومنصة Hub71 وجمارك أبوظبي وسوق أبوظبي العالمي يقرر تخفيض رسوم تأسيس الشركات في السوق ومدينة خليفة الصناعية.

وفي إمارة دبي شملت المؤسسات التي أطلقت محفزات كل من مركز دبي المالي العالمي وسلطة واحة دبي للسيليكون وسلطة المنطقة الحرة بمطار دبي "دافزا" المنطقة الحرة في جبل علي /جافزا/ ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة

المؤسسات الاتحادية واصلت إطلاق المحفزات التي استهدفت دعم القطاعات كافة والشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة

والمتوسطة، ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وجمارك دبي، وسلطة مركز دبي التجاري العالمي والمنطقة الحرة "دبي الجنوب"وسلطة مدينة دبي الطبية.

أما حكومة الشارقة فقد قامت بضخ 4 مليارات درهم عبر صكوك قصيرة الأمد لتعزيز السيولة في بنوك الإمارة .. فيما أطلقت المنطقة الحرة لمدينة الشارقة للنشر حزمة مساعدات لدعم المتعاملين الحاليين و إعفاء العملاء الدائمين من إيجار 3 أشهر وغيرها من المحفزات الأخرى.

وفي إمارة عجمان فقد قررت مدينة عجمان الإعلامية الحرة تمديد حزم دعمها للشركات العاملة لديها: وتمديد العمل بإلغاء الغرامات في مدينة عجمان الإعلامية الحرة المقررة نتيجة عدم تجديد عقود الإيجار للوحدات المستأجرة حتى 15 مايو وتمديد العمل برد جميع المبالغ المستلمة كضمانات للوحدات المستأجرة حتى 15 مايو وقررت منطقة عجمان الحرة تخصيص 6 ملايين درهم لدعم إدارة السوق الصيني في عجمان .. فيما قررت هيئة النقل في عجمان دعم شركات الامتياز في قطاع النقل.

وفي إمارة أم القيوين تم إطلاق حزمة من المحفزات لدعم قطاعات الأعمال والأفراد تتمثل في تخفيض 50% من رسوم الرخص الجديدة والتجديد بأنواعها / تجاري، صناعي، مهني/ وإلغاء غرامات التأخير للرخص المنتهية على الشركات والمؤسسات الاقتصادية بالإمارة وغيرها من المحفزات الأخرى.

من جانبها أطلقت حكومة رأس الخيمة حزمة إجراءات تحفيزية وتسهيلات تشمل مختلف قطاعات الأعمال في الإمارة ومنها إعفاء بنسبة 25% على رسوم تجديد الرخص التجارية التي تم إغلاقها بناء على التعاميم من الجهات الحكومية وغيرها من المحفزات الأخرى.

أما حكومة الفجيرة فقد قررت دعم قطاع الأعمال بإعفاءات من الرسوم والضرائب المحلية ومنها إعفاء الأنشطة التجارية من الرسوم السنوية للرخص التجاري وإعفاء المنتجعات والفنادق والشقق الفندقية من الضريبة المحلية المقررة وإعفاء المؤسسات التجارية من رسوم غرفة التجارة والصناعة بالفجيرة للعام 2020.

و يشير تقرير لوزارة الاقتصاد صدر بعنوان «حوافز حكومة دولة الإمارات لقطاع الأعمال للتصدي لفيروس كورونا»، انه في مقدمة الحوافز التي قدمتها الإمارات لقطاع الأعمال للتصدي لآثار كورونا، كانت خطة الدعم الاقتصادي الشاملة التي اعتمدها المصرف المركزي، وتضمنت عدداً من التدابير وإجراءات السياسة النقدية على المستوى الاتحادي، لدعم الاقتصاد الوطني، وحماية المستهلكين والشركات، تمثلت في إقرار معايير إقراض وتخفيض رأس المال، واعتماد أنظمة جديدة. حيث بلغت قيمة الخطة 256 مليار درهم، تشمل 50 مليار درهم في شكل تخفيض رؤوس الأموال الوقائية بالبنوك، و50 مليار درهم دعماً تمويلياً بتكلفة صفرية، و95 مليار درهم خفضاً في السيولة الاحتياطية، و61 مليار درهم عبارة عن تخفيض في متطلبات الاحتياطيات النقدية الإلزامية.

وتركزت حوافز الدعم الاقتصادية والمبادرات الحكومية حول تخفيف الأعباء الاقتصادية خلال الأزمة للوقاية من أي تداعيات سلبية ناتجة عن تفشي «كوفيد - 19» على مختلف القطاعات في الدولة، حيث اعتمدت الحكومة الاتحادية 9 مبادرات وإجراءات، تشجيعاً للمستثمرين وقطاع الأعمال بشكل عام، وتسهيلاً على المواطنين والمقيمين والزائرين.

وأصدر مجلس الوزراء قراراً في شأن تحديد القائمة الإيجابية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية التي يجوز الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ونسب تملكها الذي يسمح بالتملك الأجنبي بنسبة 100%، والمتضمن تحرير 122 نشاطاً اقتصادياً رئيساً وفرعياً في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات أمام المستثمرين الأجانب.

كما أعلنت الحكومة الاتحادية قرارات عدة، منها تمديد تصاريح الإقامات المنتهية للمقيمين في 1 مارس ولمدة 3 أشهر، وإعفاء المنتهية إقاماتهم من المخالفات المالية حتى نهاية 2020، وإيقاف احتساب الغرامات الإدارية على مخالفات خدمات الهيئة

شملت المحفزات تخفيف الأعباء التشغيلية المترتبة على القطاع المالي خلال هذه المرحلة

وضع المصرف المركزي أنظمة تفصيلية وشاملة لخطة الدعم الاقتصادي من خلال مجموعة من قرارات الدعم وللحفاظ على حماية المستهلك

الاتحادية للهوية والجنسية من 1 أبريل 2020، واعتماد تسجيل المركبات من دون تسديد المخالفات المرورية أو إجراء الفحص الفني للمركبة.

الإمارات الأولى بخطة الدعم

أكد جهاد أزعور مدير منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لدى صندوق النقد الدولي، أن الإمارات قادرة على مواجهة تبعات الأزمة وتجاوزها بدعم من مصدّاتها المالية الضخمة، وقاعدة النمو الاقتصادي لديها، ورجح أن يعود الاقتصاد لتسجيل نمو قوي بمعدل 3.3% في العام المقبل بعد انكماش بنحو 3.5% في العام الجاري نتيجة لتبعات أزمة (كوفيد- 19) التي تسببت بتوقف شبه كامل في حركة الاقتصاد العالمي.

وقال إن الإمارات كانت من أولى دول العالم في اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة التداعيات الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، لمواجهة تفشي الفيروس، وأقرت الإمارات عدداً من حزم الدعم المالي والنقدي، إضافة إلى عدد من التدابير لخفض الرسوم ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة تداعيات الأزمة، مع تركيز لافت على الجوانب الصحية، والحفاظ على سلامة المواطنين، والمقيمين.

بحسب تقديرات الصندوق التي أوردها ضمن تقرير آفاق النمو الاقتصادي لدول المنطقة الذي أطلق مؤخرا ، يتوقع أن تصل قيمة إجمالي الناتج المحلي الاسمي للإمارات هذا العام إلى 1.26 تريليون درهم (343 مليار دولار)، وأن يرتفع إلى 1.334 تريليون درهم (363.6 مليار دولار) في العام المقبل، مع تعافي الاقتصاد من التبعات المرحلية المؤقتة لفيروس (كوفيد -19).

ويتوقع الصندوق أن يؤدي جمود الأنشطة الاقتصادية في ظل الإجراءات الاحترازية الرامية لاحتواء انتشار الفيروس، إلى انكماش الناتج المحلي غير النفطي للإمارات بنحو 5% هذا العام ليسجل قفزة في النمو بنسبة 4% في العام المقبل.

وقال إن إجمالي الناتج المحلي النفطي للدولة متوقع أن يستقر هذا العام دون تراجع، أو نمو، ليعود ليسجل نمواً بحو 1.7% في العام المقبل. وبحسب تقديرات الصندوق (التي تم إعدادها قبل اتفاق مجموعة أوبك+ الأخير) فيتوقع أن يصل إنتاج الدولة من النفط إلى 3.06 مليون برميل في اليوم هذا العام، ونحو 3.14 مليون برميل في 2021. ووفقاً لتقديراته يتوقع أن تصل صادرات الدولة اليومية من النفط الخام إلى 2.37 برميل هذا العام، ونحو 2.44 مليون برميل في العام المقبل.

الإمارات الأولى عالمياً في طرح خطة الدعم الاقتصادي بمواجهة كورونا

مقومات راسخة لنمو اقتصادنا الوطني

يتمتع اقتصادنا الوطني بمقومات راسخة تعزز فرص نموه المتوازن المستدام رغم التحديات الحالية التي تواجه الاقتصاد العالمي عموما ،و توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق الإمارات نمواً اقتصادياً إيجابياً في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 3.3 بالمئة لعام 2021، كما توقع خبراؤه، في أحدث تقارير الصندوق، أن تحقق الإمارات فائضاً في ميزان المدفوعات إلى الناتج الإجمالي المحلي بحدود 4.1 بالمئة للعام المقبل مقابل 1.5 بالمئة للعام الجاري.

بحسب صندوق النقد الدولي أكثر التحديات التي ستواجهها دول العالم، وخاصة الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط خلال العامين الجاري والمقبل، هو توفير السيولة المالية الكافية لاقتصاداتها ودعم استقرارها المالي وخاصة مع تراجع إيراداتها النفطية بشكل كبير بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط وتداعيات تفشي جائحة كورونا، وأكد التقرير أن البلدان ذات الديون المرتفعة الأكثر عرضة للتقلبات المالية والاقتصادية.

عديدة مقومات

ويمتلك اقتصاد الإمارات 6 مقومات رئيسة تجعله أكثر قدرة وصلابة على مواجهة صدمات الأزمات والتقلبات الاقتصادية والمالية التي عصفت باقتصادات العالم

> يمتلك اقتصاد الإمارات مقومات كثيرة تجعله أكثر قدرة وصلابة على مواجهة صدمات الأزمات والتقلبات الاقتصادية والمالية التي عصفت باقتصادات العالم والمنطقة

والمنطقة خلال السنوات الأخيرة وخاصة منذ الأزمة المالية العالمية 2008 والتي خرج منها أكثر صلابة ومتانة.

ويتمثل المقوم الأول في سياسة التنويع الاقتصادي الناجحة التي بدأتها الإمارات منذ أكثر من 30 عاماً وتحصد ثمارها اليوم. وطبقاً لأحدث تقارير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، فإن مساهمة قطاع النفط والغاز والتعدين والمحاجر في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات تقلصت بشكل كبير، وبلغت قيمتها 387 مليار درهم تشكل نسبة 25 بالمئة فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي البالغ تريليوناً و546.6 مليار درهم بنهاية عام 2019 بالأسعار الجارية.

في المقابل، تتعاظم مساهمة أدوار قطاعات غير نفطية أخرى مثل قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 12.5 بالمئة والصناعة التحويلية 8.7 بالمئة والتشييد 8.4 بالمئة والأنشطة المالية والتأمين 8.6 بالمئة، وقطاعات أخرى غير نفطية بحصة 36.7 بالمئة. وهذا التنوع الاقتصادي يساهم بقوة في امتصاص أثر صدمات تراجع أسعار النفط.

وخلال السنوات العشر الماضية 2010 - 2019 والتي شهدت أزمات عالمية وإقليمية اقتصادية كبرى ارتفع الناتج الإجمالي للإمارات بنسبة 45.3 بالمئة بالأسعار الجارية، من 1.06 تريليون درهم عام 2010 إلى 1.54 تريليون درهم بنهاية 2019.

استثمارات نوعية

وبموازاة توسع الإمارات في سياسة التنويع الاقتصادي، فإنها توجه استثمارات نوعية ضخمة لقطاع النفط والغاز لزيادة إنتاجها وتعظيم احتياطاتها من النفط كما يقول نجيب الشامسي الخبير الاقتصادي المدير العام لشركة مسار للدراسات الاقتصادية، حيث تقدر هذه الاحتياطات بنحو 98.6 مليار برميل لتحتل المركز السادس عالمياً في إنتاج النفط. كما أن الإمارات ضمن نادي الخمسة الكبار في احتياطات الغاز بمخزون مقداره 353 تريليون قدم مكعبة.

وثاني المقومات هو امتلاك الإمارات لأصول استثمارية ضخمة توفر لها سيولة مالية

> تحصد الإمارات اليوم ثمار سياسة التنويع الاقتصادي الناجحة التي بدأتها منذ أكثر من **30** عاماً

كافية، فالدولة لديها عدة صناديق للثروة السيادية واستثمارات خارجية تناهز قيمة أصولها 1.5 تريليون دولار، وأبرزها جهاز أبوظبي للاستثمار الذي احتل مؤخراً المرتبة الثالثة عالمياً ضمن أكبر الصناديق السيادية.

وذلك بقيمة 697 مليار دولار، ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية التي حلت في المركز الـ13 بأصول نحو 233.8 مليار دولار وشركة مبادلة للتنمية في المركز الـ14 بقيمة ناهزت 226 مليار دولار، وهيئة الإمارات للاستثمار في المرتبة 28 عالمياً بأصول بلغت قيمتها 34 مليار دولا، وهذه الأصول توفر لها سيولة مالية تحت الطلب.

احتياطات متزايدة

وثالث المقومات هو احتياطات دولية متزايدة، سواء للمصرف المركزي والبنوك والبالغة بنهاية مارس الماضي 449.6 مليار درهم وهذه الاحتياطات تحقق نمواً مستمراً تدعمها استراتيجية فعالة يطبقها المصرف المركزي لتوفير السيولة للاقتصاد الوطني.

وحلقت السيولة إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق بنهاية أبريل الماضي. حيث بلغت 1.75 تريليون درهم. ويدعم هذه السيولة قطاع مصرفي قوي تزيد أصوله وفقاً لأحدث الإحصاءات إلى 3 تريليونات و155.7 مليار درهم، وودائع مصرفية للمقيمين وغير المقيمين ارتفعت بنهاية أبريل إلى تريليون و872.2 مليار درهم. كما ارتفعت ودائع الحكومة إلى 286.7 مليار درهم بنهاية أبريل.

و يرى مختصون ان السيولة المالية الضخمة التي تملكها الإمارات سواء عبر صناديقها السيادية أو احتياطاتها النقدية في الخارج أو أصول قطاعها المصرفي والاستثماري في الداخل، كفيلة بأن تمكنها من مواجهة أية أزمات سواء جائحة كورونا أو غيرها.

كما أن المصرف المركزي يقوم بدور كبير في توفير السيولة بشكل ناجح وهو ما ظهر بشكل واضح في خطته الشاملة المرصود لها أكثر من 265 مليار درهم وهي أكبر خطة دعم مالية في المنطقة.

المقوم الرابع هو تضاؤل المديونية الخارجية للدولة. وكما يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور علي العامري، فإن الإمارات لا توجد عليها أعباء أو التزامات مالية ضاغطة سواء كانت ديوناً أو غيرها، والموجود فقط ديون ضئيلة

مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات تقلصت بشكل كبير

غالبيتها لشركات، وهذه الديون تتضاءل كثيراً أمام الأصول الاستثمارية للدولة والشركات الحكومية والخاصة وكذلك أمام سعر صرف الدرهم القوي.

سياسات منفتحة

المقوم الخامس هو السياسات الاقتصادية المنفتحة وبيئة العمل التنافسية التي تمتاز بها الإمارات وترسخت عبر عشرات السنين ما جعلها بيئة الأعمال والاستثمار الأولى في المنطقة. وتكشف إحصاءات وتقارير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» عن أن الإمارات تحتل المرتبة الأولى عربياً في جذب وتصدير الاستثمارات.

وارتفع رصيد الاستثمارات الأجنبية الداخلة للدولة من 76.1 مليار دولار لعام 2010 إلى 140.32 مليار دولار لعام 2018 بارتفاع مقداره 64.2 مليار دولار وبنسبة نمو 64 بالمئة. كما ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدولة من نحو 4 مليارات دولار لعام 2010 إلى 10.4 مليارات دولار لعام 2018

علاقات تجارية واسعة

والمقوم السادس هو العلاقات التجارية الواسعة للإمارات مع نحو 220 دولة في قارات العالم الست. وارتفعت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية من 754.4 مليار درهم بنهاية عام 2010 إلى 1.62 تريليون درهم بنهاية عام 2018 بزيادة مقدارها 873.6 مليار درهم وبنسبة نمو 115بالمئة. وارتفعت الصادرات غير النفطية من 83.1 مليار درهم إلى 212 مليار درهم بارتفاع مقداره 129 مليار درهم وبنسبة نمو 155 بالمئة.

و فقاً لإحصاءات التجارة الدولية 2019 الصادرة عن منظمة التجارة العالمية فإن صادرات الدولة من الخدمات تحتل المرتبة 22 عالمياً وتساهم بما نسبته 1.2 بالمئة من الصادرات العالمية من الخدمات. فيما تأتي الصادرات السلعية وتشمل النفط في المرتبة 16 عالمياً وتساهم بما نسبته 1.8 بالمئة من الصادرات العالمية، كما تتصدر دولة الإمارات المرتبة الأولى عربياً في الصادرات السلعية والخدمية، وتحتل الدولة المرتبة الـ3 عالمياً في إعادة تصدير السلع.

بدء انتعاش الاقتصاد

وتوقع مصرف الإمارات المركزي أن يبدأ انتعاش النشاط الاقتصادي الإماراتي في النصف الثاني من العام 2020. وشهدت الأنشطة الاقتصادية في الربع الأول من 2020 تحركات متباينة حيث جاء أداء الاقتصاد الإماراتي جيدا خلال الشهرين الأولين من العام.

وأكد المصرف – في تقرير المراجعة عن الربع الأول من العام 2020 الذي أصدره مؤخرا – أنه من المرجح أن يؤثر برنامج الدعم الموجه من جانب المصرف المركزي وحزم التحفيز الاقتصادي التي أعلنتها الحكومات المحلية بشكل إيجابي على مؤشر مديري المشتريات وأسعار العقارات والتوظيف ونمو الائتمان مع تأثير إيجابي على الشعور العام. وأوضح المصرف

تتعاظم مساهمة قطاعات غير نفطية مثل تجارة الجملة والتجزئة والصناعة التحويلية والتشييد والأنشطة المالية والتأمين

المركزي أن متوسط انتاج الإمارات من النفط سيبلغ 2.984 مليون برميل يوميا خلال العام 2020 وذلك تماشياً مع اتفاق أوبك.

من جانب آخر اظهر تقرير المصرف المركزي أن سوق العمل في دولة الإمارات شهد نشاطا خلال الربع الأول من العام 2020، حيث زاد التوظيف في القطاع الخاص بنسبة 1.3 بالمئة على أساس ربع سنوي و2 بالمئة على أساس سنوي في الربع الأول من العام مقارنة بزيادة قدرها 0.3 بالمئة و0.2 بالمئة على التوالي في الربع السابق. وبلغت الوظائف في القطاع الخاص 5.1 مليون موظف حيث تمت إضافة 64 ألف وظيفة جديدة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري.

وفي عام 2019 زادت وظائف القطاع الخاص بما يتماشى مع الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني حيث بلغ معامل الارتباط بين زيادة الوظائف وزيادة الناتج غير النفطي 70بالمئة في الفترة الأخيرة. وزادت الوظائف في قطاع العقارات وخدمات الأعمال والقطاعات الأخرى على أساس سنوي في الربع الأول بنسبة 7.1بالمئة و11.3% مقابل 6.35 و10.5بالمئة في الربع السابق.

واستمر التوظيف في قطاع الصناعة التحويلية، الذي يشكل حوالي 9.2 بالمئة من إجمالي التوظيف في القطاع الخاص، في النمو بنسبة 1.3 % على أساس سنوي، وهو نفس المعدل المسجل في الربع الأول من عام 2020 ..وبالإضافة إلى ذلك، زاد التوظيف في قطاع النقل والتخزين والاتصالات، بنسبة 0.9 بالمئة على أساس سنوي.

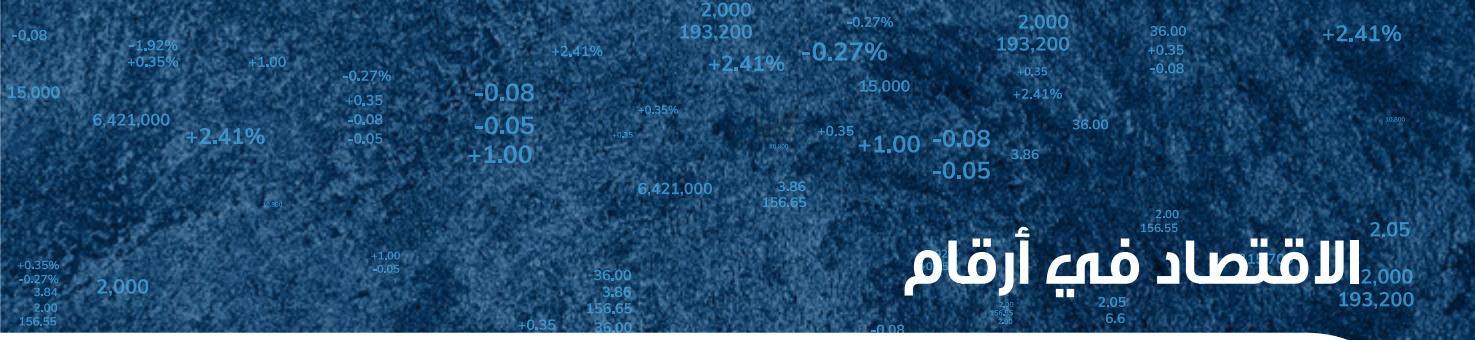

الاقتصاد في أرقام

1.6
تريليون درهم

إجمالي التجارة غير النفطية لدولة الإمارات خلال العام 2019 بنمو نسبته 4.4% مقارنة مع 1.536 تريليون درهم في العام 2018 وذلك وفقا لأحدث الاحصائيات التي أصدرتها اليوم الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء. وتظهر الاحصائيات أن تجارة إعادة التصدير لدولة الإمارات واصلت زخمها خلال العام الماضي حيث بلغت قيمتها 457.4 مليار درهم مقارنة مع 431.55 مليار درهم في العام 2018 ، مستحوذة على نحو 28.5% من إجمالي التجارة الخارجية .. فيما شكلت الصادرات نحو 14.4% من إجمالي التجارة مرتفعة من 206 مليارات درهم إلى 231.23 مليار درهم خلال فترة الرصد ذاتها. وارتفعت قيمة الواردات من 898.37 مليار درهم تقريبا الى 914.8 مليار درهم تشكل 58% من إجمالي التجارة. وباتت تجارة إعادة التصدير والمناطق الحرة ، تشكل ميزة راجحة لاقتصاد الإمارات ، على مستوى منطقة الشرق الأوسط والعالم .

8.44
مليارات درهم

حجم الدفع الإلكتروني في الامارات عبر محافظ الدفع الرقمية الهواتف الذكية في الدولة (مثل «آبل باي» و«سامسونغ باي» بحلول عام 2022. بحسب «تاليس»، الشركة المتخصصة بحلول الدفع الإلكتروني، التي أكدت أن الإمارات بالصدارة إقليمياً في بطاقات الدفع اللاتلامسية ومحافظ الهواتف الرقمية. وقدّرت الشركة أن يصل عدد البطاقات مزدوجة الواجهة (لاتلامسية وذات الشريحة) إلى 17 مليون بطاقة قيد الاستخدام محلياً في 2020ونوهت "تاليس" ان التقنيات الرقمية أصبح لها تأثيراً كبيراً على قطاعي الخدمات المصرفية والمالية، مدعوماً بالابتكار المستمر، حيث أصبحت هذه التقنيات منتشرة أكثر فأكثر في أعقاب جائحة الفيروس التاجي "كورونا". وأصبحت الخدمات المصرفية الرقمية بالفعل الطريقة المفضلة للمتعاملين لإدارة احتياجاتهم المالية، حيث أظهرت بيانات من شركة «ماكينزي» أن أكثر من 80% من المستهلكين في الإمارات والسعودية يخططون لاستخدام هواتفهم أو أجهزتهم الأخرى لتلبية احتياجاتهم المصرفية في 2020

149.8
مليار درهم

أرباح الشركات المساهمة الحكومية الإماراتية خلال 2019 مقارنة مع 149.65 مليار درهم في العام 2018 و 132 مليار درهم تقريبا خلال العام 2017 وذلك بحسب الأرقام التي تصدرها الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء. وتعكس الربحية التي حققتها الشركات الحكومية القوة والملاءة المالية الكبيرة التي تتمتع بها والتي وضعتها في مصاف كبريات الشركات العالمية خلال السنوات الماضية.

وتتوزع الشركات الحكومية على جميع إمارات الدولة لكن النسبة الأكبر منها يتركز في إماراتي أبوظبي ودبي ،علما بأن رؤوس اموالها تتجاوز 200 مليار درهم بحسب احصائيات سابقة صادرة عن الجهات المختصة ومن ضمنها وزارة الاقتصاد. وشكلت ايرادات الشركات المساهمة الحكومية نحو31.3 % من إجمالي الإيرادات العامة للدولة والتي بلغت 478.2 مليار درهم تقريبا خلال العام 2019 وذلك وفق ما تظهره أرقام الحسابات القومية الصادرة عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء.

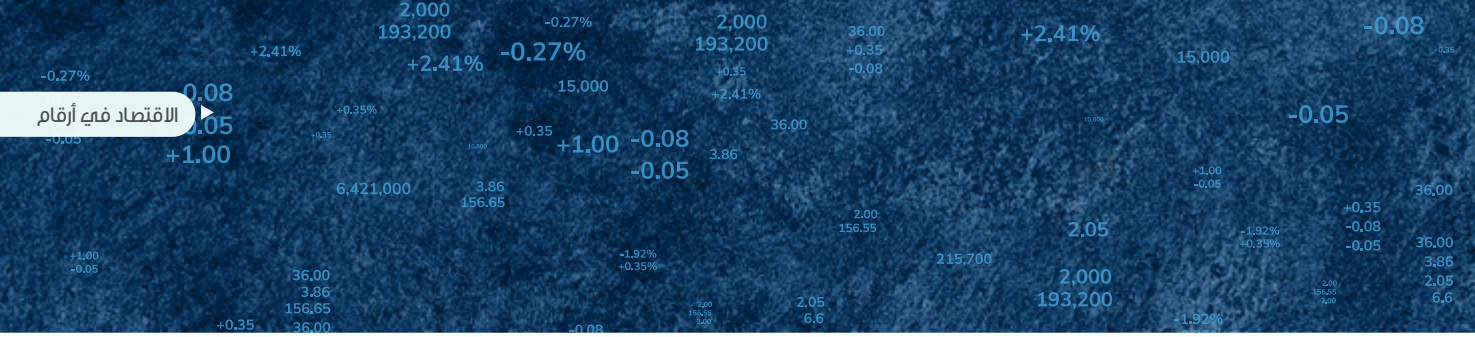

803.56
مليار درهم

الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي خلال عام 2019، وذلك بالأسعار الثابتة، بنسبة نمو 1.5 بالمئة مقارنة بنحو 792,065 مليار درهم في عام 2018. كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 10.2% ليبلغ 313.1 ألف درهم خلال عام 2019 بالمقارنة مع 284.1 ألف درهم خلال عام 2018، وبلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت 142.402 مليون درهم بحسب نتائج عام 2019. ورغم أهمية النفط بالنسبة لاقتصاد إمارة أبوظبي، فإن الإمارة تتبنى استراتيجية طموحة لتنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، . ومن واقع تقديرات مركز الإحصاء- أبوظبي، مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغت نحو 40.8% فقط رغم الارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام الماضي، وأسهمت الأنشطة والقطاعات الاقتصادية غير النفطية بنحو 59.2% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الأمر الذي يؤكد بوضوح أن إمارة أبوظبي قطعت شوطا بعيدا في مضمار تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل.

93.4
مليار درهم

إجمالي الرصيد التراكمي للتسهيلات المالية التي قدمتها البنوك العاملة في دولة الإمارات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى خلال الربع الأول من العام 2020 بزيادة قدرها 3.9 مليار درهم وبنمو نسبته 4.3% مقارنة مع 89.5 مليار درهم في الربع الأخير من العام 2019 .وتشكل القروض التي حصلت عليها المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 8.1% من إجمالي الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها كافة الانشطة الاقتصادية والتجارية في القطاع الخاص خلال الربع الأول من العام الجاري والبالغة 1.149 تريليون درهم تقريبا وفق ما تظهره الاحصائيات الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي. وتمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما يزيد على 94% من إجمالي عدد الشركات العاملة في الدولة، موزعة بنسبة 73% في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، و 16% في قطاع الخدمات، و 11% في قطاع الصناعة بحسب احصائيات وزارة الاقتصاد.

10
مليارات دولار

حجم التمويلات التي قدمها صندوق النقد العربي لـ14 دولة من أعضائه منذ تأسيسه عام 1976 وحتى نهاية 2019 تقابل 2.4 مليار دينار عربي حسابي (الدينار يعادل 4.1 دولارات)، منها قروض بقيمة 321 مليون دولار تم إقرارها خلال العام الماضي. وأكد الصندوق في تقريره السنوي انه استجاب لكافة طلبات التمويل التي تقدمت بها الدول العربية الأعضاء خلال 2019؛ لدعم برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي فيها، مشيراً إلى زيارة بعثات مشاورات من الصندوق الدول الطالبة للدعم، وتم الاتفاق على مجموعة من برامج الإصلاح التي تم دعمها بموارد الصندوق. وأشار التقرير إلى أن « النقد العربي » واصل التزامه بالمساهمة في الجهد الجماعي للهيئات المالية العربية للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، بتخصيص 10% من صافي الدخل السنوي لدعم قطاعات التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي والمرأة.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال أولوية لمستقبل الاقتصاد

يشكل نمو قطاع الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ركيزة لترسيخ مكانة المنطقة مركزاً للابتكار وإنتاج المعرفة، حيث يسهم القطاع بنحو 40 % في الناتج المحلي للإمارات ويوفر نحو 50 % من الوظائف، من هنا تبرز أهمية اتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم المشاريع الصغير والمتوسطة وتحسين التدفق النقدي لمواجهة تراجع الإيرادات التي افرزتها الاوضاع الناجمة عن أزمة "كورونا".

يعتبر تمكين الشركات الناشئة ورواد الأعمال وتعزيز النشاطات الاقتصادية الرقمية أولوية أساسية ودعامة

مهمة لمستقبل اقتصاد مستدام على المستويين الوطني والعالمي ، بحسب تقرير حديث أصدرته مؤسسة دبي المستقبل . وذكر التقرير أن أزمة "كوفيد-19" ستفرض تحديات حقيقية على الشركات الناشئة في دولة الإمارات كما هي الحال في العالم أجمع، إلا أن الإمارات تعد من أفضل الدول استعداداً للتغيرات المستقبلية في قطاع الابتكار وريادة الأعمال، في حين تشكل الشركات الناشئة الصغيرة نحو 50% من الشركات المسجلة في دبي، وتولّد نحو 47% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لدولة الإمارات أكبر حصة من التمويل للمشاريع في المنطقة بنسبة بلغت 60%، وفقًا لتقرير الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2019، وتلتها مصر بنسبة 14%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 9 بالمائة.

ضمان الاستمرارية

وأكد التقرير أهمية المبادرات التحفيزية التي تبنتها دولة الإمارات لدعم قطاع الشركات الناشئة ورواد الأعمال، إدراكاً منها للدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الابتكارية في مختلف المجالات الاقتصادية، وفي تعزيز مسيرة الابتكار واستمرارية قطاع ريادة الأعمال عبر تطوير آليات إصدار الرخص التجارية والتأشيرات وإدارة التدفقات النقدية والاعتماد بشكل متزايد على مفهوم العمل عن بعد، ومواكبة التغيرات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى تحديث التشريعات والأنظمة الخاصة في ظل التغيرات العالمية وخاصة في قطاعات الصحة والتعليم والطاقة والعمل عن بعد وغيرها.

وتناول التقرير عدداً من المقترحات لتعزيز البيئة الابتكارية في دولة الإمارات والمنطقة بما في ذلك دعم أصحاب العمل في خفض تكاليف إيجار المكاتب والمرافق، وتأجيل سداد المدفوعات والرسوم والضرائب المستحقة، وخفض رسوم التراخيص التجارية وتسهيل تجديدها في حال انتهاء صلاحيتها، وتوفير القروض وخيارات التمويل المرنة، والعمل على خفض تكاليف المعيشة والسكن، وتسهيل الحركة وتعزيز المناطق الحرة وإصدار ونقل التأشيرات.

> تعد الإمارات من أفضل الدول استعداداً للتغيرات المستقبلية في قطاع الابتكار وريادة الأعمال
> أهمية كبيرة للمبادرات التحفيزية التي تبنتها دولة الإمارات لدعم قطاع الشركات الناشئة ورواد الأعمال

توفير الدعم

ويرى التقرير أن الدعم الحكومي الذي تقدمه الدول للشركات الناشئة القوية التي تتسم بمعدل استنفاد عال سيساعدها على العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة بمجرد انحسار جائحة كوفيد-19، وسيسهم في حماية البيئة الابتكارية وقطاع ريادة الأعمال من الأضرار الدائمة التي قد تؤدي إلى حدوث انكماش اقتصادي على المدى الطويل.

تسهيلات مالية

و في إطار دعم رواد الأعمال ألزم المصرف المركزي جميع البنوك فتح الحسابات لعملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غضون فترة زمنية أقصاها يومان. كما طالب البنوك بألا تفرض حداً أدنى لرصيد حساب العملاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجاوز 10 آلاف درهم حتى يتسنى للمؤسسات متابعة ممارسة أعمالها التجارية.وأكد أن

> دور محوري تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الابتكارية في مختلف المجالات الاقتصادية

فترة صلاحية برنامج الدعم تسري حتى نهاية عام 2020، مشدداً أنه يجب على البنوك تأجيل الأقساط والفوائد لقروض عملائها المتضررين من الأفراد وشركات القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و سبق وأكد أصحاب مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر أن مشاريعهم بعيدة نسبياً عن رادار البنوك بعد حزمة المحفزات، التي أقرها المصرف المركزي بسبب الاشتراطات، التي تفرضها البنوك على تلك الشركات، مؤكدين أن عدداً من البنوك تتباطأ في توفير الدعم والتسهيلات اللازمة لصغار المستثمرين، وتطلب منهم إجراءات وتدابير غير قابلة للتنفيذ. وذكروا أن طلبات تسوية المديونيات وتأجيلها والتمويلات الجديدة يتم تجميدها ووقفها، بدون أسباب واضحة، موضحين أن فترات السماح للسداد وخفض سعر الفائدة غير مفعلة بالشكل المطلوب حتى الآن. وطالبوا بضرورة تضافر جهود المصرف وكل الجهات الحكومية المعنية لدفع البنوك نحو تطبيق تسهيلات الدعم الكبيرة، التي أقرتها القيادة الرشيدة والمصرف خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وقطاع تجارة التجزئة.

و لفت رواد أعمال إلى ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشكلات كبيرة خاصة في التعامل مع البنوك. منوهين ان طلبات تسوية المديونية أو تأجيلها وطلب تمويلات جديدة كلها مرفوضة ومتوقفة بشكل أو بآخر، حتى فترة السماح للسداد وخفض سعر الفائدة كلها غير موجودة، والبنوك تقابل طلباتنا بالرفض الصريح أو المقنع.

آلية لتفعيل التسهيلات الاتحادية

وجه معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد ورئيس مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالعمل على تفعيل الحوافز والتسهيلات الاتحادية الموجهة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة المتعلقة بالتمويل والمشتريات الحكومية بشكل عاجل، والبدء الفوري في الإجراءات التي تساهم في الحد من آثار انتشار فيروس كورونا على الأعمال التجارية للمواطنين والمواطنات المتضررين.

جاء ذلك خلال ترؤس معاليه الاجتماع الأول لمجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدورة الثانية للمجلس بعد قرار مجلس الوزراء الموقر بتجديد تشكيل المجلس..والذي ضم سعادة كل من : عائشة محمد بالحرفية وكيل الوزارة المساعد لشؤون العمل، وزارة الموارد البشرية والتوطين، سعادة/ عبد الرحمن الحمادي - وكيل وزارة الخدمات المساندة والرقابة، وزارة التربية والتعليم، سلطان أحمد التميمي – مدير إدارة مكتب المحافظ، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، شاكر فريد عبدالرحمن - رئيس قطاع الأعمال، مصرف الإمارات للتنمية، سعيد محمد النظري – مدير عام المؤسسة الاتحادية للشباب، المؤسسة الاتحادية للشباب، موزة عبيد الناصري الرئيس التنفيذي بالإنابة، صندوق خليفة، عبدالباسط الجناحي – المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الشيخ عبدالله بن

> تعزيز مسيرة الابتكار واستمرارية قطاع ريادة الأعمال عبر تطوير آليات إصدار الرخص التجارية والتأشيرات وإدارة التدفقات النقدية

مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة" يضع آلية للتفعيل العاجل للتسهيلات الاتحادية المخصصة لرواد الأعمال

ناصر النعيمي مدير إدارة التخطيط وتطوير الأعمال، دائرة التنمية الاقتصادية-عجمان، حمد علي عبدالله المحمود – مدير مؤسسة رواد، عبدالله خميس السويدي الرئيس التنفيذي لبرنامج سعود بن راشد المعلا، يوسف محمد إسماعيل عضو مجلس إدارة غرفة رأس الخيمة ورئيس اللجنة العليا لمؤسسة سعود بن صقر لتنمية مشاريع الشباب، عبدالرحمن عبيد بن نمرود – عضو مجلس الادارة، غرفة تجارة وصناعة الفجيرة.

دعم لا محدود

وقال معالي المنصوري، إن التحديات التي يواجها قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة كبيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ولكن الجهود الحكومية والدعم اللامحدود من قيادتنا الرشيدة في الدولة، فضلاً عن توافر بنية مؤسسية وتشريعية منظمة وداعمة لهذا القطاع الحيوي، هي جميعها عوامل كفيلة بتمكين رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من تجاوز العقبات التي أفرزتها الجائحة العالمية، والتعافي منها واستعادة النشاط مرة أخرى.

وأكد على ضرورة التحرك السريع لتفعيل الإجراءات وحزم الدعم الاقتصادي المقدمة من الحكومة الاتحادية لدعم أصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة، مع العمل على تحديث قاعدة بيانات متكاملة لهذا القطاع. وأضاف أن وجود تمثيل قوي للمؤسسات والجهات ذات العلاقة بريادة الأعمال على الصعيدين الاتحادي والمحلي داخل مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يجعل منه منصة مثالية لتنسيق وتوحيد الجهود المبذولة بما يضمن سرعة استفادة أصحاب المشاريع من حزم التسهيلات المُعلن عنها.

وأوضح المنصوري أنه لتحقيق مزيد من التجانس فيما بين أدوار الجهات والمؤسسات الممثلة في عضوية المجلس، تم اعتماد نظام عمل جديد للمجلس من خلال تشكيل لجان دائمة ولجان فرعية على أن يُسند للبرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة مهام الأمانة العامة والذراع التنفيذي للمجلس.

ولفت معاليه إلى أهمية مواصلة الجهود لتعزيز بيئة أعمال حاضنة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وممكنة للابتكار وتوظيف أدوات التكنولوجيا المتقدمة وتعزيز الشراكات الدولية، وجذب الاستثمارات الأجنبية والتي تسهم في نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا.

وشهد الاجتماع مناقشة أبرز التحديات التي تواجه قطاع المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وخاصة في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، وتحديدا الخاصة بالتمويل وسلاسل الإمداد وغيرها.

كما تم استعراض عدة مقترحات بشأن تطوير حوافز بالتعاون بين وزارة الاقتصاد مع الصناديق والمؤسسات والبرامج المحلية المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما يخدم المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة التي يملكها ويديرها مواطنون. وقد اتفق المجلس على تحويل الملف إلى اللجنة الطارئة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمواطنين نتيجة فيروس كورونا.

لجان دائمة

وتشمل قرارات المجلس بشأن اللجان المشكلة.. اللجان الدائمة وتضم: لجنة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، برئاسة سعادة/ شاكر فريد عبد الرحمن، رئيس قطاع الأعمال في مصرف الإمارات للتنمية.. و لجنة التدريب والتأهيل للمواطنين، برئاسة سعادة/ موزة عبيد الناصري، الرئيس التنفيذي بالإنابة لصندوق خليفة لتطوير المشاريع..و لجنة الحوافز والمشتريات الحكومية، برئاسة سعادة عبد الباسط الجناحي، المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة..و اللجنة الوطنية لريادة الأعمال للمرأة الإماراتية.

أما اللجان المؤقتة فتضم: اللجنة الطارئة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمواطنين نتيجة فيروس كورونا، برئاسة سعادة/ موزة عبيد الناصري، الرئيس التنفيذي بالإنابة لصندوق خليفة لتطوير المشاريع..و اللجنة الوطنية لإنشاء قاعدة البيانات الوطنية للمشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة، برئاسة سعادة المهندسة/ عزة بن سليمان، مدير البرنامج الوطني للمشاريع و المنشآت الصغيرة والمتوسطة - الأمانة العامة للمجلس.

كما قام المجلس باختيار سعادة عبد الباسط الجناحي، المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة نائباً لرئيس المجلس.

شباب الأعمال

حكومة أبوظبي توفر مزيدا من خيارات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة

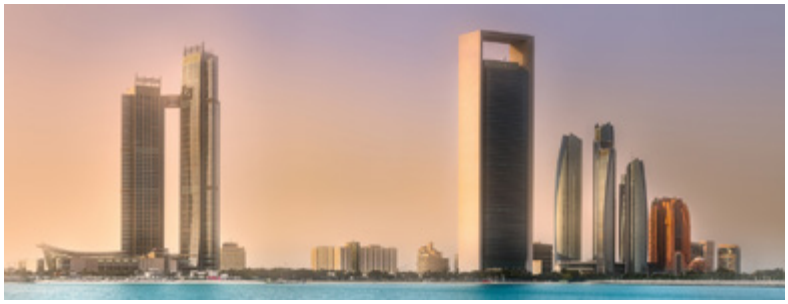

تماشيا مع توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي بمنح الأولوية للشركات الصغيرة والمتوسطة، عممت حكومة أبوظبي الاستفادة من برنامج الضمانات الائتمانية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف توفير المزيد من فرص التمويل لهذه الشركات في الإمارة.

وتوفر هذه الشراكة الجديدة بين دائرة المالية وكل من بنك أبوظبي التجاري ومصرف أبوظبي الإسلامي وبنك أبوظبي الأول المزيد من خيارات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. و بموجب هذه الشراكة، ستضمن الحكومة ما يصل إلى 80% من قيمة برنامج الضمانات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارة، مما يعزز مرونة الشركات للتكيف مع تقلبات السوق.

و تتيح هذه الخطوة للشركات الصغيرة والمتوسطة وصولا أوسع لخيارات قروض تمويل رأس المال العامل لمدة ثلاثة أشهر، فضلا عن منح قروض لأجل لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بما يحفز ويدعم المزيد من الاستثمار في أبوظبي.. ويتاح هذا البرنامج لجميع الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة والعاملة والتي يقع مقرها الرئيسي في الإمارة. تأتي الشراكة الجديدة ضمن حزمة التحفيز الاقتصادي التي أعلنت عنها حكومة أبوظبي في شهر مارس الماضي وتتضمن 16 مبادرة لدعم النشاط الاقتصادي وخفض تكاليف المعيشة وتسهيل ممارسة الأعمال في الإمارة.

وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة عنصرا حيويا في اقتصاد أبوظبي إذ تبلغ نسبتها 98% من إجمالي الشركات في الإمارة و تساهم بـ 29% من الناتج المحلي الإجمالي و44% من الاقتصاد غير النفطي في الإمارة. ويساهم تزويد هذا القطاع المهم بمزيد من خيارات التمويل خلال هذه الفترة في توفير عوائد اقتصادية قيمة على المدى البعيد، ويضمن مسيرة مستدامة نحو اقتصاد متنوع قائم على المعرفة في أبوظبي.

صندوق خليفة" يدرب ويؤهل 1260 من رواد الاعمال عبر الاتصال المرئي

صندوق خليفة لتطوير المشاريع
Khalifa Fund for Enterprise Development

نجح صندوق خليفة لتطوير المشاريع في تدريب 1260 مواطنا ومواطنة خلال شهر أبريل الماضي من خلال تنظيمه 15 دورة تدريبية متخصصة ومجانية عبر نظام الاتصال المرئي والتقني وذلك في رقم قياسي هو الأول من نوعه ضمن جهوده في نشر ثقافة ريادة الأعمال وتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقابل تدريب 92 شخصا فقط خلال شهر مارس الماضي.

وركزت دورات التدريب عن بعد على موضوعات متخصصة منها كيفية بناء نموذج العمل الاستثماري للمشروع وإعداد خطة العمل المتكاملة ودورات في مجال توليد الأفكار والمالية المبسطة بالإضافة إلى أهمية الاستجابة المبكرة للأزمات وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي على نجاح المشاريع وتعريف المتدربين بالخطوات الأولية لبدء التجارة الإلكترونية.

وأكد معالي محمد علي محمد الشرفاء رئيس مجلس إدارة صندوق خليفة لتطوير المشاريع حرص الصندوق على ترسيخ دوره ومكانته كمؤسسة رائدة في مجال نشر ثقافة ريادة الأعمال وتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل الظروف الراهنة والتي تتطلب ابتكار طرق ووسائل تضمن الاستمرار في تقديم خدماته لرواد الاعمال المحتملين على مستوى الدولة.

وأضاف أن الاقبال الكبير على دورات التدريب عبر نظام الاتصال المرئي ساعد الى حد كبير في نجاح صندوق خليفة في تنفيذ خطة التدريب والتأهيل حيث شهدت دورات التدريب المجانية عن بعد اقبالا كبيرا غير متوقع شجع القائمين عليها على الاستمرار في نشر ثقافة ريادة الاعمال وتوفير نافذة لإصحاب المشاريع لتوسيع معارفهم وقدراتهم لإدارة مشاريعهم وفق افضل المعايير والإجراءات العالمية المتبعة.

"راكز" تطلق باقة "أعمالي" لدعم رواد الأعمال

أطلقت هيئة مناطق رأس الخيمة الاقتصادية "راكز" أحدث باقاتها تحت مسمى باقة "أعمالي" لدعم روّاد الأعمال في دولة الإمارات وتشجيعهم على استغلال التحديات وتحويلها إلى فرص حيث تضم الباقة كافة الاحتياجات التي يستلزمها الأفراد لتحويل أفكارهم إلى واقع ملموس.

ونوه رامي جلاد الرئيس التنفيذي لمجموعة" راكز" بمزايا الباقة في مساعدة روّاد الأعمال على تأسيس أعمالهم وتنميتها لتحقيق أحلامهم المهنية كونها وسيلة تعبر بها "راكز" عن التزامها بمساندة روّاد الأعمال الجدد أثناء انتقالهم إلى عالم الأعمال والترحيب بهم للانضمام إلى مجتمع عملاء راكز الذين يفوق عددهم 15000 عميل.

ويسري عرض باقة "أعمالي" لفترة محدودة بتكلفة تبلغ 11535 درهما مع ضمان التكاليف ذاتها عند التجديد الأول للرخصة لتلائم ميزانية المستثمرين في بداية مرحلة تأسيسهم لأعمالهم بحيث يمكنهم تسديد نصف التكلفة مقدما وتسديد النصف الآخر بعد 6 شهور. كما تشمل الباقة رخصة أعمال وبطاقة منشأة سارية الصلاحية لمدة سنة وتأشيرة إقامة للمستثمر بدولة الإمارات والعديد من المزايا الأخرى التي تشمل أيضاً أفراد أُسر روّاد الأعمال.

دبي للمشاريع الناشئة" تنظم ندوة إلكترونية لأعضائها الجدد

نظمت "دبي للمشاريع الناشئة" - إحدى مبادرات غرفة تجارة وصناعة دبي المبتكرة لدعم ريادة الأعمال - ندوة إلكترونية لأعضائها الجدد في إطار خططها للتحول نحو الخدمات الإلكترونية والذكية في فعالياتها المقبلة التزاما باستراتيجيتها لتعزيز مفهوم ريادة الأعمال ومساعدة رواد الأعمال في الإمارة.

استهدفت الندوة الإلكترونية 40 عضوا جديدا تعرفوا على الخدمات والمزايا التي توفرها الغرفة لتطوير أفكارهم الريادية وتعزيز مشاريعهم الناشئة إضافة إلى تعريفهم بالمبادرات المتنوعة التي تقدمها لرواد الأعمال لتعزيز تنافسيتهم ومساعدتهم على النجاح والتميز في بيئة الأعمال التنافسية التي تتمتع بها دبي.

و قالت ناتاليا شيفا مديرة ريادة الأعمال في غرفة تجارة وصناعة دبي إن التحول الذكي في خدمات دبي للمشاريع الناشئة بات ضرورة ملحة لمواكبة المتغيرات في العمل المؤسسي مشيرة إلى أن تنظيم الندوات والورش التدريبية الإلكترونية يعد خطوة هامة نحو ترسيخ مفهوم ريادة الأعمال والارتقاء بمكانة دبي كوجهة عالمية لريادة الأعمال.

و نوهت إلى أن التقنيات الحديثة مرتبطة أكثر بالشباب ورواد الأعمال الذين يدركون أهميتها في ترويج أعمالهم ودعم استمراريتها مشيرة إلى أن نجاح الندوة الإلكترونية في تحقيق أهدافها مؤشر على أهمية استكمال هذه السلسلة من الدورات الإلكترونية التي توصل المعلومة وتوفر الوقت والجهد وتتيح تفاعلا إيجابيا يعزز من تنافسية رواد الأعمال.

و توفر العضوية في دبي للمشاريع الناشئة الفرصة لرواد الأعمال للتعرف والاستفادة من المبادرات والخدمات التي توفرها مثل شبكة شراكات الأعمال ومسابقة دبي لرواد الأعمال الذكية وبرنامج شراكات الأعمال وغيرها الكثير.

شركات دبي الصغيرة تتحدى "كورونا"

أكدت مجلة «إنتربرينور» الأمريكية أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي قادرة على تجاوز الأزمة الاقتصادية الحادة الراهنة، والناجمة عن تفشي فيروس «كورونا» المستجد «كوفيد- 19» في مختلف أنحاء العالم. ونشرت المجلة تقريراً عن آفاق الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي في ظل الأزمة الراهنة، والفرص المتاحة أمامها لاجتيازها، موضحة أن هناك 4 أسباب تدعم هذه الشركات في مواجهة الجائحة. وأوضح التقرير أن هذه الشركات تمتلك الفرصة للتغلب على الأزمة برغم صعوبتها الشديدة، إلا أن ثمة عوامل محددة من شأنها أن تمنحها الدعم اللازم للخروج من الأزمة ومواصلة نشاطها التجاري كما كان الحال قبل تفشي «كوفيد 19»، أو على أقرب نحو ممكن له.

وذكر التقرير أهم هذه العوامل هو دعم دبي الحثيث لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتباره واحداً من أهم الشرايين الحيوية لاقتصاد الإمارة. واستشهد التقرير بنتائج بيانات صدرت العام الماضي عن «مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، وأفادت بأن هذا القطاع استأثر في 2019 بنسبة 99.2% من إجمالي المنشآت التجارية في دبي، فضلاً عن كون القطاع مسؤولاً عن توظيف 51% من إجمالي القوة العاملة بالإمارة. وعلاوة على ذلك، استأثرت الشركات الصغيرة والمتوسطة بتوليد 46% من الناتج المحلي الإجمالي لدبي في 2019.

وذكر أن السبب الثاني هو تفوق دبي في آليات العمل عن بعد، والتجارة الإلكترونية، وتطبيقات الرقمنة، وغيرها من منتجات وآليات التقنية الحديثة التي صارت أمراً واقعاً في مختلف اقتصادات العالم بعد ظهور "كوفيد 19".

وتطرق التقرير إلى السبب الثالث، وهو تميز دبي، والإمارات بصفة عامة، على صعيد تسهيل ممارسة الأعمال التجارية. أما السبب الرابع فهو الإعفاءات الضريبية السخية التي تمنحها دبي للشركات العاملة على أرضها.

"الاستثمار في "صندوق بداية" لتمكين شركات التكنولوجيا الناشئة"

أعلن "مكتب أبوظبي للاستثمار" عن استثماره في "صندوق بداية" بهدف تمكين شركات التكنولوجيا الناشئة في أبوظبي من الوصول إلى رأس المال الذي تحتاجه لمواصلة تطوير أعمالها. ويهدف "صندوق بداية" الذي تبلغ قيمته الإجمالية 40 مليون دولار /147 مليون درهم/، وتديره شركة "شروق بارتنرز" الاستثمارية في أبوظبي، لدعم شركات التكنولوجيا الناشئة في مراحل التمويل الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويمثل "صندوق بداية" الاستثماري استمراراً لاستراتيجية "شروق بارتنرز" الرامية للاستثمار في الشركات في مراحل التأسيس والتمويل المبكرة، ومساعدتهم في الانتقال إلى مراحل التمويل اللاحقة. وعلى الرغم من تمتع "صندوق بداية" بصلاحيات إقليمية أوسع، وتركيزه على الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط، إلا إن استثمار "مكتب أبوظبي للاستثمار" البالغ 5 ملايين دولار /18.4 مليون درهم/ سيسرع من دعم" صندوق بداية" للشركات التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها.

وسيركز "صندوق بداية" استثماراته على الشركات الناشئة المتخصصة في مجالات تكنولوجية مختلفة مثل التكنولوجيا المالية، وخدمات الأعمال، والمنصات والبرامج التي تعتمد على التكنولوجيا. وستعمل "شروق بارتنرز" بشكل وثيق مع هذه الشركات لتوسيع أعمالهم في المنطقة وخارجها.

صاحبات الاعمال

سيدات الأعمال يدرن مشاريعهن عن بُعد

أكدت سيدات أعمال إماراتيات أن جائحة كورونا لم تؤثر على مشاريعهن وعلى استمرار العمل مع اتخاذهن الإجراءات الاحترازية، مع إدارة الأعمال عن بُعد. وأشرن إلى نجاحهن في العمل عن بُعد مع التحول الذكي في جميع معاملات والإجراءات بين الجهات الحكومية والخاصة وبين أفراد المجتمع مع توفر خدمات الشبكة القوية وتوسعها في جميع أنحاء مناطق الدولة.

وقالت الدكتورة هدى المطروشي شريك في مجموعة امباير لإدارة المطاعم والتموين والضيافة ان الاقتصاد يمر بأربع مراحل، وهي الانتعاش، التضخم والركود والكساد، وعليه نحن كسيدات ورجال أعمال علينا مواجهة أي تحديات بكل كفاءة واقتدار وتعزيز قدراتنا على التطور والتقدم بحلول مبدعة وأفكار خلاقة، ففي هذه الظروف عقدنا اجتماعات عن بُعد مع الشركاء واعتمدنا بعض القرارات التي ستسهل مسيرة العمل في الأيام القادمة، منها إعادة هيكلة كاملة لطريقة العمل، ومحاولة تقليل النفقات والبحث عن طرق جديدة للدعاية وتطوير المنتجات وإضافة خدمات جديدة لم تكن موجودة لتسهيل وصول الخدمة للمستهلك من دون التنازل عن جودة الخدمة وجودة المنتج مع تطبيق جميع معايير الصحة والسلامة. ونوهت إلى أن هذه الظروف تدفع إلى إعادة النظر في المشاريع وإعادة الترتيب والبحث عن شراكات ومشاريع جديدة.

بدورها، أشارت بدرية الملا (سيدة أعمال) أنها تقوم بمتابعة جميع أنشطة أعمالها التجارية من المنزل وعبر برامج وتطبيقات متعددة، والتي تمكنها من عقد اجتماعات مع الموظفين، كما تتواصل مع فرق عمل ومستثمرين من عدة دول مثل اليونان إسبانيا وسويسرا. وأضافت أنها لم تشعر بأي تغير أو تأثير على نشاطها الإداري لمشاريعها باستثناء بعض الإجراءات والتعاملات مع العملاء الحكوميين والتي تأخذ وقتاً أطول، مشيرة إلى أن الأزمة الحالية أثبتت قدرة الدولة وجاهزيتها في التحول الرقمي بالكامل، كما خلقت فرصة لدى سيدات الأعمال للتفكير باستراتيجية جديدة وإيجاد الحلول لعلاج الخلل الموجود وكيف يمكنهن تطوير آلاستراتيجيات الذكية والابتعاد عن طرق العمل التقليدية التي تكلف المال والجهد.

وقالت فاطمة السعدي (سيدة أعمال) «التجربة بالنسبة لي ليست جديدة، حيث إنني مستمرة في عملي عن بُعد، والذي أمارسه من خلال الترخيص المنزلي لمشروعي المتمثل في إعداد الطعام وبيعه من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. وأضافت السعدي أن الإمارات استعدت مبكراً لمرحلة الانتقال وكانت الأسرع عالمياً في التحول إلى الرقمي.وأكدت السعدي أهمية توسعة استفادة أصحاب المشاريع من التطبيقات العديدة في الترويج لمشاريعهم وإيصالها لجميع المستفيدين، مؤكدة أن برامج التواصل نفسها في تزايد وهناك متابعة لها من جميع الفئات في المجتمع.

سيدات أعمال عجمان يستعرض إنجازاته

استعرض مجلس سيدات أعمال عجمان خلال اجتماعه الثاني الذي عقد عن بعد برئاسة الدكتورة آمنة خليفة آل علي رئيسة المجلس عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عجمان ما تم إنجازه خلال الربع الأول من العام الجاري وخطة العمل للعام 2020.

وتم خلال الاجتماع الذي عقد بحضور عضوات مجلس إدارة سيدات أعمال عجمان، استعراض جدول الأعمال ومحضر الاجتماع السابق والتصديق عليه، ومناقشة توصيات الاجتماع الأول وما تم بشأنها، وما تم إنجازه في الربع الأول لعام 2020م، إلى جانب مناقشة أبرز التطورات على خدمات المجلس خلال الفترة الراهنة والمرتبطة بالعمل عن بعد.

وناقش الحضور إمكانية عقد دورات وورش عمل عن بعد، وخطة العمل الخاصة بالمجلس والمرتبطة بتنويع الخدمات الموجهة لعضوات المجلس وسيدات الأعمال وتعزيز الشراكة والتعاون مع القطاعين الحكومي والخاص لضمان توفير خدمات ذات قيمة مضافة. واطلعن على آخر مستجدات مبنى غرفة تجارة وصناعة عجمان الجديد، وما سيوفره من منصة مستدامة لأصحاب المشاريع وإيجاد حلول تسويقية لرواد ورائدات الاعمال، بالإضافة إلى توفير قاعات تنظيم للمعارض والدورات وورش العمل الموجهة.

وأكدت الدكتورة آمنة خليفة حرص مجلس سيدات أعمال عجمان على متابعة تقديم خدماته لعضواته الحاصلات على رخصة بدايات من خلال العمل عن بعد لضمان استمرارية الأعمال، إلى جانب إتاحة قنوات المجلس للترويج عن منتجات سيدات الأعمال.

وأشادت بجهود القيادة الرشيدة في تهيئة المناخ الملائم لضمان استمرارية الأعمال وخاصة الشأن الاقتصادي في ظل المرحلة الراهنة والمتغيرات التي تشهدها دول العالم، وذلك من خلال إطلاق حزم مبادرات تحفيزية، كما أشادت بتنوع الخدمات الإلكترونية والرقمية في الدولة والتي توفرها المؤسسات الاتحادية والمحلية لضمان نمو الأعمال واستمراريتها.

سيدات أعمال الشارقة يطلق ثلاث مبادرات إلكترونية

أطلق " مجلس سيدات أعمال الشارقة " التابع لمؤسسة " نماء للارتقاء بالمرأة " ثلاث مبادرات إلكترونية تفاعلية شملت #نصائح_المجلس و#المجلس يقرأ و#مصطلحات_المجلس وذلك بهدف دعم عضواته البالغ عددهن أكثر من 2000 سيدة أعمال وضمان نمو مشاريعهن ورفاههن الشخصي.

تأتي تلك المبادرات في إطار المنهج الشامل والمتكامل للمجلس الذي يسعى إلى دعم المشاريع التي تمتلكها وتديرها سيدات الأعمال في جميع أرجاء إمارة الشارقة ودولة الإمارات العربية المتحدة. و توفر هذه المبادرات مصدراً شاملاً لأحدث المعلومات الريادية و أفضل الممارسات في الأسواق التي تشهد تغيراً متسارعاً إضافة إلى كونها حلقة وصل لمشاركة الأفكار والتعلم من العضوات الأخريات ومساعدتهن على الاستفادة من أوقات فراغهن في التعلم واكتساب المعارف الريادية في مجالات أعمالهن المختلفة.

وحرص المجلس على توفير هذه المبادرات الثلاث على جميع منصات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة له بما يسمح للأعضاء بالتواصل والمشاركة بشكل منتظم ضمن نظام حيوي وفعال.

و تقدم هذه المبادرات مجموعة من النصائح حول الطرق التي من شأنها مساعدة سيدات الأعمال على الاستفادة من الأوقات التي يقضينها في المنزل لصقل رؤيتهن الريادية و يهدف المجلس من خلالها إلى توفير الإرشادات والأفكار والمعارف العملية حول كيفية مواصلة الأعمال التجارية من المنزل مع تحقيق التوازن بين العمل والحياة. وتمد المبادرات كل أسبوع العضوات بأبرز المؤشرات والنتائج الناجمة عن مبادرة #زيارات_المجلس_الإلكترونية التي أطلقها المجلس الأسبوع الماضي والتي توفر استشارات تجارية للعضوات بهدف مساعدتهن على التكيف مع استراتيجيات الأعمال الجديدة في ظل التحديات التي تفرضها الأزمة الصحية العالمية.

وحول إطلاق المبادرات الثلاث قالت الشيخة هند بنت ماجد القاسمي رئيسة مجلس سيدات أعمال الشارقة ان هذه المبادرات تجسد التزامنا بتبادل المعرفة وتوفير الحلول العملية التي تدعم سيدات الأعمال على أكمل وجه في جميع الظروف إنسجاما مع توجيهات ورؤية قرينة صاحب السمو حاكم الشارقة سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي المؤسِّس والرئيس الفخري لمجلس سيدات أعمال الشارقة حيث سعينا لتحويل هذه الفترة الصعبة أثناء البقاء في المنزل و التباعد الاجتماعي إلى فرصة للتعلم والتفاعل والتفكير والابتكار.

منصة إلكترونية للحاصلات على ترخيص "بدايات"

أعلن مجلس سيدات أعمال عجمان ، عن توفير منصة تسوق إلكترونية لمنتجات عضوات مجلس سيدات أعمال عجمان والحاصلات على رخصة بدايات. جاء ذلك بموجب مذكرة تعاون وقعتها الدكتورة آمنة خليفة آل علي رئيسة مجلس سيدات أعمال عجمان مع فهيم زين الزبيدي المدير التنفيذي لشركة "أكشاك".

وأكدت الدكتورة آمنة خليفة، أهمية مذكرة التعاون التي توفر منصة إلكترونية لعرض المنتجات المنزلية للسيدات اللواتي يعملن في المنازل والمسجلات لدى المجلس تحت مظلة واحدة، للتغلب على التحديات التسويقية التي تواجه أصحاب التجارة المنزلية في مواقع التواصل الاجتماعي بما يسهم في إضافة عائد ربحي للسيدات وسهولة تنفيذ المعاملات التجارية عبر التطبيق بطريقة آمنة ومضمونة. وأشادت بجهود شركة أكشاك للتعامل الإلكتروني وتوفيرها منصة تسوق تتواكب مع متطلبات المرحلة الراهنة، لاسيما أنها شركة وطنية تدعم المنتجات المنزلية والحرفية، فضلاً عن أن الشركة عضو في مؤسسة مركز حمدان للإبداع والابتكار.

واتفق الطرفان على ضرورة توعية وتعريف السيدات العضوات الحاصلات على رخصة بدايات المنزلية عن تطبيق أكشاك والترويج للتطبيق، إلى جانب أهمية تدريب وتأهيل السيدات العضوات الراغبات بالانضمام الى المنصة على كيفية استعمال التطبيق والطريقة المثلى للترويج لمنتجاتهم، وتقديم الدعم اللازم للعضوات المشاركات على التطبيق بما يمكنهن من الاستمرارية في مجال عملهن التجاري.

سيدات أعمال الشارقة يضاعف عدد عضواته

ارتفع مجلس سيدات أعمال الشارقة عدد العضوات المنتسبات إليه منذ عام 2016، ولغاية شهر أبريل الماضي، إلى 2246 عضوة، 60% منهن مواطنات و40% مقيمات، في حين كان العدد في عام 2016 نحو 1284 عضوة، حسب الشيخة هند بنت ماجد القاسمي رئيسة المجلس التي لفتت ولفتت إلى أن سيدات الأعمال يمثلن 46% من العضوات، بينما تبلغ نسبة المهنيات 49% والطالبات 5%. وذكرت أن نظام العضوية يشمل خمسة أنواع رئيسة، هي، رائدات الأعمال، والمهنيات، والمنتجات، والطالبات، والأفراد، كما يشمل برنامج العضوية سيدات أعمال من 21 فئة مختلفة، منها العقارات، والاستشارات القانونية، والتعليم، والإدارة، والفنون والحرف، وتكنولوجيا المعلومات، والبرمجيات.

وركزت معظم نشاطات العضوات على قطاعات الأزياء والملابس والمأكولات والمشروبات، وفقاً للشيخة هند بنت ماجد القاسمي، التي أكدت أن المجلس يكرس جهوده لتشجيع السيدات للدخول في قطاعات التكنولوجيا والابتكار والشركات الرقمية من خلال مختلف فعالياته التي وصل عددها خلال الأعوام الخمسة الماضية إلى أكثر من 65 ورشة عمل ومعرضا ومؤتمرا وبعثة تجارية ورحلة عمل.

وبهدف تسريع المعاملات التي تشمل الطلبات، والتصاريح، والتأشيرات، والتراخيص من دائرة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى تشجيع رائدات الأعمال على الاندماج في سوق العمل، نوهت القاسمي بأن المجلس وفر خدمة النافذة الواحدة الحصرية لرائدات الأعمال في العام 2017، وأطلق أول تطبيق عبر الهاتف المتحرك في عام 2017، وأبرم العديد من الشراكات مع المؤسسات الحكومية في العام 2018، كما أطلق منصة "حوار المجلس" وحملة زيارات المجلس والحملة التعريفية للطالبات في عام 2019، إلى جانب إطلاق سلسلة من الورش والجولات الافتراضية في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري.

وقالت رئيسة مجلس سيدات أعمال الشارقة، إن سعي المجلس لتوفير كل أشكال الدعم الاقتصادي لسيدات ورائدات الأعمال، يعكس أهدافه وتوجهاته في تمكين المرأة مهنياً واقتصادياً ودعم سيدات ورائدات الأعمال على تطوير واستدامة وتوسيع أعمالهن ومشاريعهن الخاصة، إلى جانب تشجيع رائدات الأعمال من جميع أنحاء العالم على الاستثمار في اقتصاد الشارقة، وتعزيز مكانة الإمارة وجهة صديقة للأعمال تحتضن جميع رائدات الأعمال، وتشجيع السيدات على التميز في مجال الأعمال وتسهيل تنمية وازدهار الشركات التي تمتلكها سيدات.

"التسوق عن بُعد" ينتعش في الإمارت بدعم من البنية الرقمية المتطورة

استثمرت دولة الإمارات منذ نحو عقد من الزمن بالبنية التحتية الرقمية؛ مما أنعش تجارتها الاليكترونية و سهل في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" مفهوم "التسوق عن بعد" ما جعل التوصيل المنزلي سهلاً وفاعلاً، وهذا ما انعكس وما يزال على تطور منصات البيع الرقمية والتجارة الإلكترونية، وبوتيرة متسارعة.

دفعت أزمة انتشار فيروس «كورونا» المستجد؛ (كوفيد 19) متاجر التجزئة التقليدية؛ للاستثمار في تطوير منصات ومواقع تسوق رقمية خاصة بها؛ للتغلب على حالة الإغلاق، ما ضاعف الطلب على هذه المنصات والمواقع بعدة مرات، مقارنة بما قبل الأزمة.

أكد متخصصون في بناء منصات البيع الرقمية، أنها تساهم ولو جزئياً، في إنعاش المبيعات خلال الفترة الحالية.وقال

> البنية التحتية الرقمية المتطورة في الإمارات أنعشت التجارة الاليكترونية و سهلت "التسوق عن بعد"

الخبراء إن بناء منصات البيع الرقمية بات أسهل وأسرع حالياً مع توافر المعلومات عن السلع والمنتجات، كما باتت تتوافر منصات الدفع عبر البطاقات ووجود شركات كثيرة متخصصة في توصيل المنتجات والسلع للمتسوقين على نحو أفضل من ذي قبل.

يؤكد الخبراء أن التسوق الإلكتروني سيواصل تسارعه، ومع ظهور فيروس «كورونا» المستجد، يتوقع أن تتغير تجربة التسوق بالتحول من المنتجات إلى العملاء كأولوية في قطاع التجزئة؛ حيث يجري في التجزئة المرتكزة على تجربة المتسوق المزج بين المنتجات والخدمات الحسيّة والرقمية مع تطويعها حسب الأذواق الشخصية وما يلائمها، كما ستقوم شركات التجزئة بتحسين كيفية قياسها لتجارب المتعاملين وتحسينها.

وبالنظر قدماً حتى عام 2025، يتوقع ممارسة الروبوتات والذكاء الاصطناعي لدور رئيسي في كافة نواحي الأعمال، بداية من الأتمتة في المستودعات وعمل الروبوتات في المتاجر والتوصيل بالسيارات ذاتية القيادة؛ حيث سيصبح المعيار الأساسي لتوقعات المستهلكين اعتماد نماذج مؤتمتة وآنية في تقديم الخدمات وتلبية الطلبات.

التحول الرقمي

وتحتاج الشركات الراغبة في إطلاق منصات رقمية للتجزئة في الإمارات إلى العمل مع شركاء تقنيين في قنوات التوزيع؛ لتحقيق عملية الربط مع أجندات التحول الرقمي.

ارتفاع كبير

ومن المتوقع أن يبلغ حجم سوق التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط 49 مليار دولار بحلول عام 2021، وفق تقرير حديث عن الصناعة، فيما أصبح التسوق الإلكتروني أحد أهم مكونات خطط الأعمال لدى قطاع التجزئة في المنطقة، لاسيما في دولة الإمارات التي تتمتع بالذكاء التقني، والأسبقية في اعتماد التجارة الإلكترونية.

وتستطيع الشركات التي تتحول إلى مشاريع أعمال ذكية، والتي تدمج بيانات العملاء مع البيانات التشغيلية، رفع الكفاءة؛ لاتخاذ إجراءات تعتمد على رغبات عملائها وميولهم. ويشير حلتوت إلى أن متاجر التجزئة الكبيرة في الإمارات كانت سبّاقة في اعتماد منصات التسوق عبر الإنترنت في الإمارات؛ لذا سارعت سلاسل تجزئة كبرى في عملية تحولها الرقمي؛ عبر فتح منصات رقمية موحدة، توفر مئات الآلاف من المنتجات على موقعها الإلكتروني،

تتوافر بكثرة منصات الدفع عبر البطاقات ووجود شركات كثيرة متخصصة في توصيل المنتجات والسلع للمتسوقين

وعبر تطبيقات للحواسب اللوحية والهواتف الذكية.

وفرضت الحالة الراهنة تسارعاً كبيراً من تجار التجزئة التقليديين للتوجه لتطوير منصات بيع إلكترونية؛ للمساعدة على استدامة المبيعات، لاسيما من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وارتفع الطلب على تطوير منصات البيع الإلكترونية، بشكل كبير منذ ظهور فيروس «كورونا» المستجد، كما أن السوق قد شهد طلباً متزايداً خلال الشهر الماضي بالنسبة لصيانة وإنشاء منصات ومواقع البيع الرقمية، ويمكن رؤية التصاعد لمصطلح «online store» حسب محرك بحث «جوجل» في الأشهر الثلاثة الماضية في دولة الإمارات؛ حيث تظهر إحصاءات «جوجل» أن «التسوق الرقمي» هو الأكثر بحثاً كذلك منذ بداية 2020، كما تعد الإمارات الرابعة عالمياً من حيث الاهتمام بالتسوق الرقمي.

تضاعف الطلب

ومنذ سريان حالة الإغلاق في مراكز التسوق أو المتاجر التقليدية، لاحظنا وجود طلب مضاعف؛ لتطوير منصات بيع رقمية، و أغلب الطلبات تأتي من شركات لم تكن متسعدة لمثل هذا الظرف الطارئ، والذي أوصلها إلى حد التوقف التام في المبيعات.

و لم تعد عملية الدفع عبر البطاقات تحدياً؛ بفعل الشراكات بين مواقع البيع الالكترونية وجهات كثيرة متخصصة في هذا المجال؛ حيث تقوم بتحصيل المدفوعات، ومن ثم تحويلها إلى حساب التاجر بصورة سلسة. ومن الملاحظ ان العديد من شركات توزيع الطعام والسلع أو حتى الخدمات تقوم حالياً بربط عملياتها مع منصات رقمية جاهزة مع أخذ هذه المنصات نسبة من قيمة المبيعات؛ لكن هذا النموذج لا يمكن تعميمه على المتاجر التي تمتلك علامات خاصة بها مثل الأزياء وغيرها والتي تفضل بناء منصات أو مواقع بيع خاصة بها.

جاهزية كبيرة

و يلفت الخبراء إلى ان دولة الإمارات لطالما كانت سوق التجارة الإلكترونية الأسرع نمواً في المنطقة وشمال إفريقيا؛ لذا لاحظنا أن الظروف التي رافقت تفشي وباء «كوفيد-19»؛ ساهمت في تعزيز أعمال منصات التجارة الإلكترونية بشكل كبير. وتشهد هذه المنصات ازدياداً في حركة الزوار بنسبة تراوح من 30% إلى 250% في حين تزايدت نسبة تنزيل تطبيقاتها الإلكترونية بنسبة تصل إلى 400 بالمئة.

و لوحظ ان تطوير واستخدام منصات التجارة الإلكترونية آخذ في الازدياد؛ حيث

سيصبح المعيار الأساسي لتوقعات المستهلكين اعتماد نماذج مؤتمتة وآنية في تقديم الخدمات وتلبية الطلبات

حققت المشتريات عبر الإنترنت أرقاماً قياسية جديدة. ومن الواضح أن معظم سلاسل متاجر الهايبرماركت، قد حققت بالفعل حضوراً لافتاً عبر الإنترنت، والآن نشهد تهافت منافذ المأكولات والمشروبات، والقطاع الطبي وقطاع البيع بالتجزئة في التحول إلى مواقع ومنصات التجارة الإلكترونية؛ لمواصلة المبيعات والتغلب على تبعات إغلاق الأسواق التقليدية.

وشهدت الفترة الأخيرة نمواً في معدلات الطلب على منصات التجارة الإلكترونية؛ بسبب الإجراءات الاحترازية والوقائية في مواجهة فيروس «كورونا» المستجد؛ (كوفيد - 19) وما صاحبها من بقاء المواطنين والمقيمين في منازلهم طيلة الوقت إلا للحالات الضرورية. وعلى سبيل المثال، قفزت طلبات التوصيل المنزلي المتعلقة بالوجبات الغذائية بنسبة تتجاوز خلال الفترة القليلة الماضية 400 بالمئة.

مفاهيم جديدة

و يلفت الخبراء إلى ان التسوق الإلكتروني النمو بسرعة غير مسبوقة؛ حيث أصبحنا نتسوق الآن بطرق وعبر قنوات جديدة، وهو توجّه سيستمر في الأغلب بعد عودة الأمور إلى طبيعتها بعد زوال «كوفيد 19

مشيرين إلى أنّ المتسوقين لن يتوجّهوا إلى التسوق الإلكتروني من أجل الشراء فحسب؛ بل للحصول على الترفيه أيضاً؛ حيث تتوفّر الفيديوهات والألعاب والبث المباشر، الأمر الذي سيرفع الطلب بقوة على تطوير مواقع ومنصات بيع رقمية؛ لتلبية الطلب المتزايد من قبل المتسوقين. ويتعيّن على تجّار التجزئة الإلكترونية توفير

محتوى؛ يلبي رغبات المتسوقين التقليديين وإلاّ سيخسرون عملاءهم لمصلحة منصات أخرى توفر هذه الخيارات.

وكانت التجارة الإلكترونية في المنطقة، قبل بدء الأزمة، تتعلق أكثر ببيع البضائع، كما أنها كانت مقصد المتسوقين؛ بهدف بالشراء فقط، لكنّ هذا سيتغيّر بعد «كوفيد-19»، فكما يقصد المتسوقون المراكز التجارية للحصول على تجربة تسوق، من المرجح أن يحدث الشيء نفسه في بيئة التسوق الإلكتروني الجديدة؛ حيث ستشتمل على محتوى أغنى وأكثر سلاسة. والأفضل من ذلك أن وجهات البيع بالتجزئة في جميع المجالات بدأت بالتحرك في هذا السياق، فعلى سبيل المثال، مع دخول «دبي مول»، أحد أفخم وجهات التسوق في الإمارات في شراكة مع منصة «نون دوت كوم»، أحد اللاعبين الأساسيين في مجال التجارة الإلكترونية في المنطقة؛ بهدف إيجاد مركز تجاري افتراضي لاستهداف المتسوقين والمستهلكين التقليدين، وأهم ما يشغل تجّار التجزئة التقليدية حالياً هو تقديم مستوى تجربة التسوق الفعلي ذاته عند التسوق الإلكتروني.

انتعاش التسوق الشبكي

و أفادت نتائج استبانة أجرتها شركة «كيرني ميدل إيست» للأبحاث أن 79% من مستهلكي الإمارات غيَّروا عاداتهم المتعلقة بالتسوق تماماً خلال الفترة الراهنة بسبب جائحة «كورونا»، وباتوا يفضلون الآن التسوق الشبكي على التسوق التقليدي، وينفقون عليه مبالغ أكبر من ذي قبل.

وأجرت الشركة استبانتها على عينة من المستهلكين قوامها 1,000 شخص، خلال الفترة بين الخامس والتاسع من أبريل الجاري. وعندما سُئِلَ أفراد العينة عن عاداتهم في التسوق بعد انحسار «كورونا»، أفاد 48% منهم بأنهم يعتزمون الإبقاء على هذه العادات الجديدة، وتخصيص حصص أكبر من أوقاتهم وميزانياتهم للتسوق الشبكي. كما أفادت نتائج الاستبانة أيضاً أن 60% من 500 شخص ضمن العينة ينفقون الآن مبالغ أكبر على شراء السلع الأساسية كالأغذية ومنتجات البقالة ومستلزمات الرعاية الصحية.

الدفع اللاتلامسي

أظهرت دراسة عالمية، وجود تحوّل متزايد لاستخدام المدفوعات اللاتلامسية في الإمارات خلال فترة جائحة الفيروس التاجي «كورونا»، حيث أدت خطط الأمان إلى تفضيل المستهلكين لخيارات الدفع اللاتلامسية؛ نظراً للسهولة والراحة الكبيرة التي تمتاز بها. إذ قام 73% ممن شملتهم الدراسة بالدولة باستبدال بطاقاتهم التقليدية ببطاقات أخرى توفر ميزة الدفع اللاتلامسي، و82% من المشاركين محلياً ينظرون إلى أساليب الدفع اللاتلامسية كأسلوب مفضّل للدفع.

وكشفت الدراسة الجديدة التي أجرتها شركة «ماستركارد» حول تغيّر سلوك المستهلكين في 19 دولة، أن العديد من دول الشرق الأوسط خلال مارس الماضي فرضت قيوداً غيّرت النمط المعيشي للعديد من المجتمعات في تلك الدول. ولجأ عدد كبير من المستهلكين بعد تلك القيود لتبني حلول الدفع اللاتلامسية عند شراء احتياجاتهم اليومية.

وأكد 3 من كل 4 أشخاص في الإمارات (74% ممن شملتهم الدراسة) أن مخاوف الإصابة بـ«كورونا»، دفعتهم للحد من استخدام الدفع النقدي، فيما عبّر 83% عن رغبتهم في الاستمرار باستخدام المدفوعات اللاتلامسية حتى بعد تلاشي خطر الجائحة.

وسلّطت الدراسة الضوء على إقبال المستهلكين المتزايد على استخدام تقنيات الدفع اللاتلامسية، حيث أكد 70 % من المشاركين بالدراسة بالشرق الأوسط وأفريقيا، أنهم يستخدمون أساليب الدفع اللاتلامسية لأسباب تتعلق بالأمان والنظافة، وبيّنت ارتفاع مستوى الثقة بحلول الدفع اللاتلامسية، حيث أفاد 71% من المستهلكين بأنهم يستخدمون أحد أساليب

> فرضت الحالة الراهنة تسارعاً كبيراً من تجار التجزئة التقليديين للتوجه لتطوير منصات بيع إلكترونية؛ للمساعدة على استدامة المبيعات

الدفع اللاتلامسية، فيما اتفق 84% على أنه من أساليب الدفع الأكثر سلامة خلال فترة «كورونا»، وأكد 85% منهم أنها أكثر ملاءمة من الدفع النقدي، فيما عبر 84% عن سهولتها.

كما أفاد 78% من المشاركين بالإمارات بأن اعتماد حلول المدفوعات اللاتلامسية يتسم بالسهولة والسلاسة. إذ تعتبر المدفوعات اللاتلامسية أسرع بـ10 مرات من أساليب الدفع الأخرى، ما يتيح للمتعاملين الدخول للمتاجر ومغادرتها في وقتٍ أقل.

المناطق الحرة تعزز جاذبية الإمارات الاستثمارية

قامت المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة بدور حيوي في خدمة التنمية الاقتصادية وكرست دور الإمارات كمركز إقليمي وعالمي للتجارة والخدمات المالية، حيث تحتضن الإمارات نحو 40 منطقة حرة ارتبط نموها السريع بالطفرة الاقتصادية التي حققتها الدولة ،حيث توسعت تلك المناطق لتشمل صناعة المال وتكنولوجيا المعلومات والإعلام وانتشرت في معظم إمارات الدولة، وأسهمت بحيوية في خلق الطلب على العقار والخدمات من خلال الإعداد الكبيرة للعاملين في شركاتها وحاجتهم للمساكن والنقل بالإضافة إلى الإشغال المتزايد للمساحات التجارية نتيجة للتوسع المستمر في مكاتبها.

تدعم المناطق الحرة في دولة الإمارات أداء الاقتصاد الوطني عبر استقطاب الاستثمارات من مختلف مناطق العالم، وباتت حاضنات ازدهار للشركات المحلية والعالمية. وتسهم في تنوع مصادر الدخل الاقتصادي وتعمل على زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني فضلاً عن نقل المعرفة والمهارات.

تسمح 40 منطقة حرة في الدولة بالتملك بنسبة 100% للاستثمار الأجنبي محلياً، كما توفر الدولة مراكز أعمال صناعية وتجارية حديثة، وتتيح مرونة كبيرة للقيام بالأعمال التجارية في أي مكان داخل الإمارات، حيث تتوفر أماكن ممارسة الأعمال في المناطق الحرة، والمناطق الصناعية، والمباني التجارية، بحسب وزارة الاقتصاد. وقال تقرير أصدرته وزارة الاقتصاد :«يستند الاستقرار الاقتصادي لدولة الإمارات على 12 ميزة تشمل: الموقع الاستراتيجي، والاحتياطيات المالية القوية، وصناديق الثروة السيادية الكبيرة، والعلاقات الدولية الراسخة والمتينة، والإنفاق الحكومي المتنامي على البنية التحتية، والتحول الرقمي، والابتكار، وسياسة حكومية منفتحة للتنوع الاقتصادي، والمناطق الحرة متعددة التخصصات، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واقتصاداً متنوراً، واقتصاداً تنافسياً، وانفتاحاً اقتصادياً، ونظاماً قضائياً عادلاً ومتطوراً وسريعاً، ووجود مراكز تحكيم معترف بها دولياً.»

أفضل الوجهات

و تعتبر الإمارات إحدى أفضل الوجهات الاستثمارية جاذبية في العالم، حيث إنها توفر بيئة أعمال مثالية للمستثمرين ورواد الأعمال، كما توفر مرافق البنية التحتية

40 منطقة حرة تتيح التملك 100% للأجانب

الممتازة، مدعومة بالخبرات المهنية والخدمات المميزة، التي تعطي الدولة ميزة تنافسية على دول أخرى.

و تشجع الإمارات نمو القطاع الخاص والمنافسة، وتطبق تشريعات وقوانين تحظر الاحتكار. وتتمتع دولة الإمارات بعلاقات قوية مع المنظمات التجارية الرئيسية على المستويين الإقليمي والدولي، كما لدولة الإمارات عضوية في المنظمات الدولية.

حوافز الاستثمار

و توفر الإمارات العديد من الحوافز الاستثمارية لرواد الأعمال وتتضمن ملكية كاملة بنسبة 100% للاستثمارات في المناطق الحرة، وملكية كاملة بنسبة 100% للاستثمارات في 122 نشاطاً و13 قطاعاً داخل الدولة، ونظام تأشيرة مرناً يسمح بتجديد تأشيرة الإقامة كل 10 سنوات، ونظاماً مصرفياً قوياً في الدولة،

مع مستويات عالية من السيولة ودعم حكومي لقطاع المصارف، إضافة إلى أنه لا توجد قيود على تحويل العملات الأجنبية، وعملة مستقرة ومرتبطة بالدولار الأميركي وحرية تامة في تحويلها لعملات أخرى دون قيود، وانخفاض معدل التضخم، وانخفاض التعرفة الجمركية بين صفر و5% بالنسبة لجميع البضائع تقريباً.

كما توفر الإمارات بيئة أعمال مثالية للمستثمرين ورواد الأعمال، ومرافق البنية التحتية المتازة، مدعومة بالخبرات المهنية والخدمات الشخصية والاقتصاد الرقمي والبنية التكنولوجية المتقدمة والحكومة الذكية، التي تعطي الدولة ميزة تنافسية على دول أخرى.

العمالة الماهرة

وتعد الكوادر والقوى العاملة في دولة الإمارات ضمن الأكثر كفاءة ومهارة في العمل على مستوى العالم، ويسهم التعدد الثقافي لسكان الدولة في تعزيز الإنتاجية والابتكار لدى تلك القوى العاملة وتسعى دولة الإمارات لأن تكون الحاضنة الأولى للكفاءات والعمالة الماهرة ورأس المال البشري من

621.3 مليار درهم تجارة المناطق الحرة في الإمارات خلال 2019

أصحاب المواهب في القطاعات الحيوية والاقتصادية لما تتمتع به من سياسات عمالية مرنة وسهولة في جلب العمالة الأجنبية.

و تسري مزايا قانون الاستثمار الأجنبي المباشر على كافة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي يرخص لها في الدولة باستثناء المناطق الحرة، كما تعامل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر المرخصة معاملة الشركات الوطنية.

أنعشت المناطق الحرة مساحات واسعة للاستثمار في المناطق المحيطة بها حيث توسعت المشروعات العقارية لخدمة العاملين بشركاتها ما أتاح تشابكاً أفضل للقطاعات الاقتصادية عبر وضع حركة التجارة والاستثمار في خدمة التوسع المالي والعقاري الأمر الذي نقل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة متقدمة من توفير الخدمات للاقتصاد الإقليمي في منطقة متسعة تمتد من وسط وجنوب آسيا إلى المنطقة العربية والدول الأوروبية وصولاً إلى عمق القارة الإفريقية.

ويؤكد مسؤولون وخبراء في المناطق الحرة في الامارات ان الدولة تعتبر واحدة من أهم الدول التي تمتلك مناطق حرة ناجحة بمقاييس عدة، مترجمة نجاحاتها بحجم الاستثمارات التي وصلت إليها، وتنوع هذه المناطق من حيث الصناعات والخدمات، وإن النجاح الدائم والمتواصل لهذه المناطق أدى إلى خلق تحديات جديدة مواكبة مع التغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

توسعت أنشطة المناطق الحرة لتشمل صناعة المال وتكنولوجيا المعلومات والإعلام

تجارة المناطق الحرة

ارتفع اجمالي تجارة المناطق الحرة في الإمارات الى 621.3 مليار درهم خلال العام 2019 بزيادة نسبتها 2.1% مقارنة مع 608.3 مليار درهم في العام 2018 وفق ما تظهره سجلات وزارة المالية ..

انتشرت المناطق الحرة في معظم إمارات الدولة موفرة فرصا استثمارية وحوافز كبيرة

وتعد المناطق الحرة المنشرة في جميع إمارات الدولة لاعبا رئيسيا في تنويع مصادر الدخل ورافدا اساسيا للاقتصاد الوطني طيلة السنوات الماضية ،الامر الذي جعل تطويرها سواء على مستوى البنية التحتية اوالتشريعية في صدارة أوليات الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية . وفي مؤشر على اهمية الدور الذي تلعبه المناطق الحرة في دعم الاقتصاد الوطني فقد شكلت قيمة تجارتها نحو 53.5 % من اجمالي تجارة الدولة غير النفطية خلال العام 2019 البالغة 1.16 تريليون درهم بحسب الاحصائيات الرسمية.

وفي تفاصيل حركة تجارة المناطق الحرة فقد بلغت قيمة وارداتها نحو 356.5 مليار درهم خلال العام 2019 بزيادة نسبتها 2.7% مقارنة مع 347 مليار درهم في العام 2018.

أما على مستوى صادرات المناطق الحرة فقد ارتفعت خلال العام الماضي الى 264.8 مليار درهم بنمو نسبته 1.3% بالمقارنة مع 261.3 مليار درهم خلال العام 2018.

وتضم المناطق الحرة عشرات الآلاف من الشركات الاجنبية التي تعمل في مختلف القطاعات ومن ضمنها الصناعات التحويلية وخدمات التخزين بالاضافة الى شركات الخدمات اللوجستية وتجارة السلع الى جانب الشركات العاملة في قطاع الاعلام وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من القطاعات الأخرى.

يشار الى أن حزمة الميزات التي أسهمت في زيادة جاذبية المناطق الحرة في الامارات تشمل الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدولة الإمارات وتوفر البنية التشريعية الاستثمارية والحوافز الممنوحة للمستثمرين بالاضافة الى البنية التحتية ونظم الاتصالات الحديثة والمطارات والموانئ والخطوط البرية السريعة التي تضاهي نظيرتها في الدول الصناعية المتقدمة.

أهم الشركاء

و تتصدر جمهورية الصين الشعبية قائمة أهم عشر شركاء تجاريين للمناطق الحرة العاملة في الدولة على مستوى الواردات بنسبة 24.3 بالمئة تليها فيتنام بنسبة 8.1 بالمئة ثم الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 7.2 بالمئة ثم الهند بنسبة 6.2 بالمئة تليها اليابان بنسبة 5.9 بالمئة ثم كوريا الجنوبية بنسبة 4.6 بالمئة ثم بريطانيا بنسبة 3.6 بالمئة تليها ألمانيا بنسبة 2.9 بالمئة ثم فرنسا بنسبة 2.6 بالمئة وأخيرا إيطاليا بنسبة 2.1 بالمئة. بينما تتصدر الهند قائمة أهم عشر شركاء تجاريين للمناطق الحرة على مستوى الصادرات بنسبة 11.8 بالمئة تليها بريطانيا بنسبة 9.3 بالمئة ثم العراق بنسبة 7.9 بالمئة يليها إيران بنسبة 7.4 بالمئة ثم السعودية بنسبة 4.8 بالمئة تليها مالطا بنسبة 2.7 بالمئة ثم ألمانيا بنسبة 2.6 بالمئة ثم الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 2.4 بالمئة ثم الأردن بنسبة 2.4 بالمئة وأخيراً روسيا الاتحادية بنسبة 2.1 بالمئة.

وتحتل السعودية المرتبة الأولى بين أهم عشر شركاء تجاريين للمناطق الحرة على مستوى إعادة التصدير بنسبة 18.2 بالمئة ثم العراق بنسبة 10.1 بالمئة تليها إيران بنسبة 9.1 بالمئة ثم هونغ كونغ بنسبة 5.1 بالمئة تليها الهند بنسبة 3.7 بالمئة ثم مصر بنسبة 2.7 بالمئة تليها باكستان 2.1 بالمئة ثم لبنان 1.9 بالمئة.

صادرات وواردات

تتمثل أهم صادرات المناطق الحرة في الإمارات بأسلاك النحاس والسفن وزيوت النفط والزيوت المتحصل عليها من مواد معدنية، بينما تتمثل أهم سلع إعادة التصدير في أجهزة الهواتف للشبكات

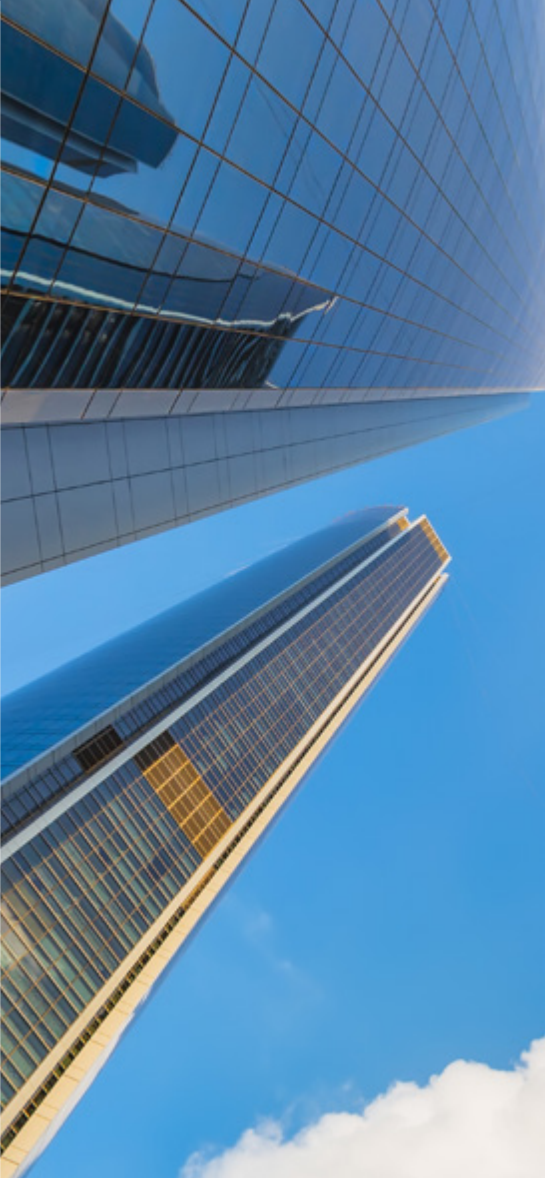

تضم المناطق الحرة عشرات الآلاف من الشركات الاجنبية التي تعمل في مختلف القطاعات ومن ضمنها الصناعات التحويلية وخدمات التخزين

الخلوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية وآلات المعالجة الذاتية للمعلومات ووحداتها وقارئات مغناطيسية وبصرية وزيوت نفط وسيارات وشاشات العرض والألماس والذهب وغيرها من السلع والبضائع. وتشمل أهم واردات المناطق الحرة الأدوية وأجهزة الهواتف وآلات المعالجة الذاتية للمعلومات والألماس والسيارات وغيرها..

تكنولوجيا الغد

نظارة اليكترونية للحماية من عدوى كورونا

تمكن طفل مغربي لا يتعدى عمره 11 سنة، من ابتكار نظارة إلكترونية تنبه حاملها بعدم وجود مسافة الأمان المحددة في متر واحد، التزاما بالإجراء الوقائي المطلوب للحماية من العدوى بفيروس "كورونا" المستجد.

والنظارة الإلكترونية مزودة بمستشعرات، وتطلق إنذارا تنبيهيا بتجاوز مسافة الأمان، ويمكن استعمالها من طرف المكفوفين، كما تظهر على عدستها أرقاما كبيرة تحجب الرؤية، في حال تجاوز المسافة المفروضة. وأوضح الطفل محمد بلال حموتي من مدينة وجدة (شرق المغرب)، لـ "سكاي نيوز عربية"، أن انطلاق الفترة الأولى من حالة الطوارئ الصحية كانت فرصة سانحة له لتعلم المهارات والتقنيات التكنولوجية، ومحاولة تجريب العديد من الأفكار. وأضاف أنه يستعين في تركيب وتطوير أفكاره بعناصر وتقنيات بسيطة، وأحيانا يضطر إلى الاستعانة بعناصر مستعملة من ألعابه الذكية للأطفال.

وكشف حموتي، أنه مولع بحب الاختراعات والتجارب وعلم الروبوتات منذ نعومة أظافره، وكان يمني نفسه عند حصوله على لعب إلكترونية بصنع مثيل لها، إلا أن رغبة والده حينذاك كانت التركيز أكثر على الدراسة.

وعند حصوله على لوح تطوير إلكتروني (آردوينو) في بداية الحجر الصحي، أطلق العنان لتطبيق أفكاره من رحم الطوارئ الصحية، حيث ابتكر نظارة مسافة الأمان. ويطمح الطفل المغربي، إلى الحصول على المساعدة فيما يخص توفير الإمكانيات للعمل على أفكار جديدة، أو أي دعم من أساتذة مختصين لتطوير مهاراته وتوجيه مساره الدراسي نحو علم الروبوتات والتكنولوجيا.

نظام "بيدو" الصيني ينافس الـ"جي بي إس" الامريكي

لا تترك الصين فرصة لمنافسة الولايات المتحدة في أي مجال إلا وانتهزتها، وها هي بكين تناطح واشنطن حتى في نظام تحديد المواقع العالمي (جي بي إس). فقد أطلقت الصين، مؤخرا، آخر قمر صناعي ضمن نظامها "بيدو" للملاحة عبر الأقمار الصناعية، الذي يحاكي نظام "جي بي إس"، مما يمثل خطوة أخرى في تقدم البلاد كقوة فضائية رئيسية.

أطلق القمر الصناعي على متن صاروخ "لونغ مارش 3" من قاعدة إطلاق في مدينة شيتشانغ بأعماق جبال جنوب غرب الصين ،وبعد حوالي نصف ساعة، التحق القمر الصناعي بالمدار، ومدد ألواح شمسية لتوفير طاقته. وتأجلت عملية الإطلاق الأسبوع الماضي بعد أن كشفت فحوصات عن مشكلات فنية لم يعلن عنها.

ويعد الإصدار الثالث من نظام " بيدو"، التي يشير اسمها إلى مجموعة "الدب الأكبر" النجمية، بتوفير تغطية عالمية للتوقيت والملاحة، ويقدم بديلا لأنظمة "جي بي إس" الأميركي، و"غلوناس" الروسي و"غاليليو" الأوروبي. وقال يانغ تشانغ فنغ كبير مصممي نظام "بيدو" ، إن إطلاق القمر الصناعي الخامس والخمسين من عائلة "بيدو" يظهر نجاح الصين في توفير تغطية عالمية "تماما ويشير هذا أيضا إلى أننا ننتقل من كوننا دولة كبرى في مجال الفضاء إلى قوة فضائية حقيقية.

وتطور برنامج الفضاء الصيني بشكل سريع على مدى العقدين الماضيين، حيث خصصت الحكومة موارد كبيرة لتطوير قدراتها التقنية العالية حتى هيمنت على مجالات مثل تقنية الجيل الخامس.

نظارات "أبل" الجديدة بذكاء اصطناعي

في خطوة جديدة نحو عالم تقني متكامل، قررت شركة أبل البدء في تصميم نظارات جديدة بذكاء اصطناعي، من المتوقع أن تصدر عام 2022.

وتأتي هذه المعلومات وفقا لتقرير أصدره موقع "بلومبيرغ"، الذي حلل منتجات شركة أبل القادمة بالواقع المعزز، ومن ضمنها نظارات جديدة. وتوقع التقرير أن يأتي إصدار النظارات المتطورة في 2022 أو في 2023، ولن يتم إصدارها في أي وقت مبكر الآن.

وكان برنامج "فرونت بيج تيك" قد كشف عن بعض التفاصيل المتعلقة بالنظارة الجديدة، منها سعرها الذي سيبدأ بـ500 دولار. ومن المتوقع أن ترتبط النظارات بهواتف آيفون، ويتم التحكم بإعداداتها بالحركة أمام عدسة النظارة.

"حياة ذكية" في الفضاء

أعلنت وكالة الفضاء الأميركية "ناسا" أنها ستمول على مدار عامين الأبحاث الخاصة بالبحث عن أشكال للحياة الذكية في الفضاء. ويأتي الإعلان الجديد لناسا بعد أن كشفت ورقة بحثية نشرت في مجلة "الفيزياء الفلكية" هذا الشهر، أنه قد يكون هناك عشرات الحضارات القائمة في مجرة درب التبانة في انتظار أن يتم العثور عليها. ووفق ما ذكرت صحيفة "يو إس أي توداي" الأميركية، فإن التمويل سيخصص لمشاريع البحث عن حياة في الفضاء بناء على المؤشرات التقنية، وهي الخواص أو التأثيرات القابلة للقياس، والتي توفر دليلا علميا على وجود تقنيات ماضية أو حالية في موقع ما. ونقلت الصحيفة الأميركية عن أفي لويب، أستاذ العلوم في جامعة "هارفارد" وأحد المستفيدين على المنحة، قوله: "تمثل المؤشرات التقنية، تقنيات مميزة غريبة شبيهة لتلك التي نمتلكها أو أكثر تقدما منها. وقد تتضمن هذه المؤشرات تلوث الأجواء من جرّاء صناعات، ورصد أضواء وخلايا كهروضوئية وأقمار صناعية وبنى ضخمة".

وأثارت البحوث العلمية في السنوات الخمس الماضية أسئلة حول احتمال وجود حياة في كواكب أخرى غير الأرض، وذلك بعد اكتشاف مؤشرات عديدة كتواجد بخار الماء في الغلاف الجوي. واكتشف الباحثون على مدار الأعوام الـ25 الماضية أكثر من 4 آلاف كوكب خارج نظامنا الشمسي، بما فيها كواكب شبيهة بالأرض، وقد تكون قادرة تتمتع بمقومات الحياة.

أنشطة وفعاليات

الاقتصاد والمركزي يبحثان إجراءات تطبيق خطط دعم القطاعات الاقتصادية

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، ومعالي عبد الحميد سعيد محافظ المصرف المركزي، تعزيز أوجه التعاون والتنسيق بخصوص الإجراءات العملية التي يتم تطبيقها لمواجهة الآثار الاقتصادية لانتشار وباء كورونا وحماية ودعم قطاعات الأعمال.

جاء ذلك خلال اجتماع عن بعد في إطار جهود اللجنة المؤقتة للتعامل مع الآثار السلبية المترتبة على الاقتصاد الوطنية نتيجة انتشار فيروس كورونا المستجد. وبحث الاجتماع الآليات المطروحة لسرعة تحويل حزم الدعم والتحفيز المقدمة من المصرف المركزي ، ومتابعة إجراءات التنفيذ مع البنوك والمصارف في الدولة بما ينعكس بصورة مباشرة وإيجابية على قطاع الأعمال والشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد.

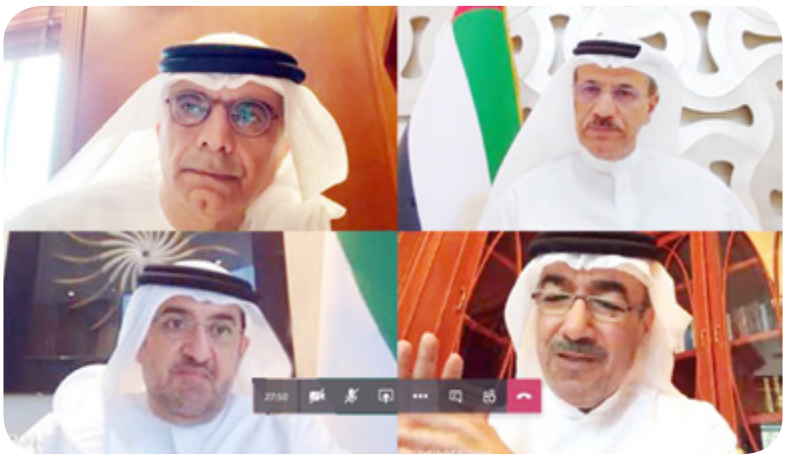

حضر الاجتماع بحضور معالي عبد الرحمن صالح آل صالح نائب رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، ومحمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وعبد الله آل صالح وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية، وعبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، وإبراهيم عبيد الزعابي المدير العام لهيئة التأمين، وجمعة الكيت وكيل وزارة الاقتصاد المساعد لقطاع التجارة الخارجية.

بحث تعزيز الشراكة التجارية مع بريطانيا

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، مع معالي كونور بيرنز وزير التجارة لدى وزارة التجارة الدولية بالمملكة المتحدة، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، والتنسيق بين الحكومتين الإماراتية والبريطانية لمزيد من التكاتف والتعاون في مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد ومواجهة آثاره على الاقتصاد والمجتمع. وناقش الوزيران أهمية تكثيف التعاون في المرحلة الراهنة لتبادل الخبرات وتأمين انتقال المعدات الطبية والأدوية والسلع الأساسية والمنتجات ذات العلاقة بالأزمة الحالية. كما بحث الطرفان أهمية الحفاظ على قنوات ومنصات التعاون التجاري والاستثماري القائمة وتطويرها، ومن أبرزها مجلس الأعمال الإماراتي البريطاني، للعمل من خلالها على تنمية

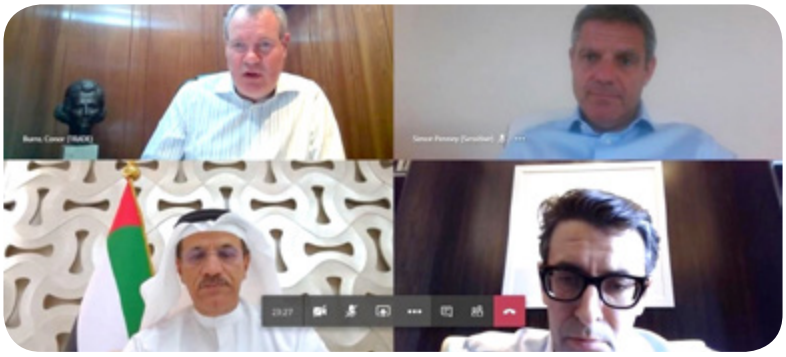

الشراكة لمعالجة التحديات والتركيز على الفرص الممكنة، بما يخدم متطلبات البلدين سواء لمواجهة تداعيات أزمة "كوفيد 19" أو لتحفيز القطاعات المتأثرة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

جاء ذلك خلال اجتماع عقد عن بعد عبر الاتصال المرئي في ابريل الماضي ، بمشاركة منصور بالهول سفير الإمارات لدى المملكة المتحدة، والمهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وعبد الله بن أحمد آل صالح وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية، وسيمون بيني المفوض التجاري البريطاني.

المشاركة في الاجتماع الاستثنائي لوزراء السياحة بدول العشرين

شارك معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد في الاجتماع الاستثنائي لوزراء السياحة بدول مجموعة العشرين لمناقشة أخر تطورات الأزمة الحالية وتداعياتها على القطاع السياحي وسبل دعم القطاع من خلال تنسيق الجهود الدولية وبحث سبل تخفيف العبء عن المستثمرين وحماية المسافرين والعاملين بالقطاع وضمان زيادة جاهزية القطاع واستدامته في مواجهة الأزمات بالمستقبل.

عقد الاجتماع في ابريل الماضي عن بعد برئاسة معالي أحمد الخطيب وزير السياحة من المملكة العربية السعودية، وممثل المملكة العربية السعودية – دولة الرئاسة والمضيف لاجتماعات مجموعة العشرين لعام 2020 ، وذلك بحضور وزراء السياحة وممثلي القطاع من دول مجموعة العشرين وممثلي المنظمات الدولية من ضمنها منظمة السياحة العالمية ومجلس السياحة والسفر العالمي ومنظمة

التعاون الاقتصادى والتنمية. ودعا معالي سلطان بن سعيد المنصوري، في مداخلته الوزراء الحضور، إلى أهمية تذكر الإنجازات والمساهمات التي قدمها القطاع السياحي لبلداننا، فهو القطاع الذى يدعم الشركات الوطنية والمجتمعات المحلية حول العالم ويساعد الحكومات في خلق حياة أفضل لمواطنيها وخلق فرص عمل للملايين حول العالم، فالسياحة أحد أهم الروافد الحيوية للاقتصادات الوطنية لمختلف دول العالم.

"الاقتصاد" و "العلوم" المتقدمة تبحثان تعزيز ريادة الأعمال

بحث معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد ومعالي سارة بنت يوسف الأميري وزيرة دولة المسؤولة عن ملف العلوم المتقدمة، سبل التعاون المشترك بين وزارة الاقتصاد وملف العلوم المتقدمة ومختلف الجهات المعنية في الدولة على المستويين الاتحادي والمحلي لدعم وتحفيز ريادة الأعمال الوطنية في مرحلة التعافي الاقتصادي وما بعد "كوفيد 19"."

وناقش الوزيران مجموعة من المحاور التي تصب في تحفيز المواطنين من رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة على المعرفة، والتركيز على القطاعات ذات الأولوية المنسجمة مع الرؤية والخطط الاستراتيجية للدولة لصناعة اقتصاد المستقبل، ودعم تلك القطاعات بالمحفزات والسياسات التنموية السليمة.

و ناقش الجانبان دور اللجنة الوطنية لريادة الأعمال التي تم تشكيلها من كل من وزارة الاقتصاد، والعلوم المتقدمة، ودائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي، ومؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تعمل على وضع خريطة العناصر الراهنة المحفزة لرواد الأعمال من كيانات ومبادرات وسياسات، وتحديد التحديات ومواطن التقوية في منظومة ريادة الأعمال الحالية، واقتراح الحلول للانتقال نحو مرحلة جديدة لتنمية القطاع.

المشاركة في الاجتماع الوزاري الاستثنائي للاقتصاد الرقمي لمجموعة الـ20

قال معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد إن التحول الرقمي يشكل عاملا رئيسيا لتسريع الاستجابة الدولية للتصدي لوباء كورونا المستجد. وأضاف أنه في الوقت الذي تتكاتف فيه دول العالم للتعامل مع تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد " كوفيد-19" والعمل على إيجاد حلول للتحديات التي فرضها هذا الوباء على مختلف القطاعات التنموية وأولهما القطاعين الصحي والاقتصادي، برز بوضوح الدور الجوهري للتكنولوجيات الرقمية والسياسات ذات الصلة في التصدي للتحديات الناجمة عن هذه الأزمة.

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه في الاجتماع الوزاري الاستثنائي للاقتصاد الرقمي لمجموعة العشرين، والذي عُقد افتراضياً في

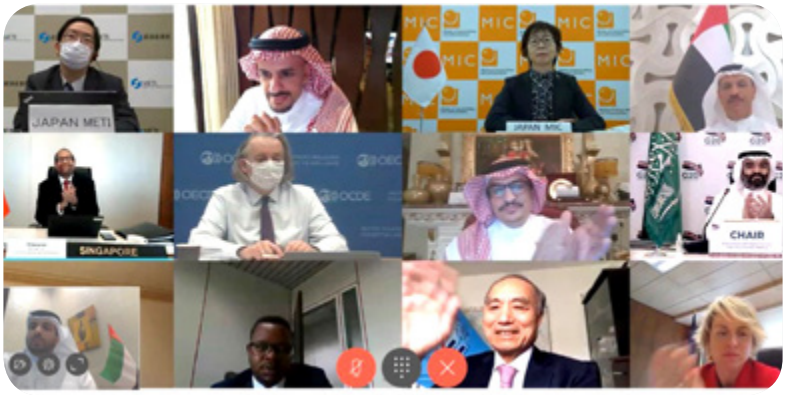

مايو الماضي، بمشاركة وزراء الاقتصاد بالدول الأعضاء وبرئاسة المملكة العربية السعودية، دولة الرئاسة والمضيف لاجتماعات مجموعة العشرين لعام 2020. وناقش الاجتماع دور التقنيات الرقمية في تعزيز مرونة الأعمال والحفاظ على الوظائف والأرواح والاقتصاد العالمي إضافة إلى وضع خيارات لسياسات دعم التحول الرقمي لنماذج الأعمال خلال فترة انتشار فيروس كورونا.

الإمارات تدعو إلى تنسيق عربي مشترك لضمان سرعة تعافي السياحة البينية العربية

شارك معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد ممثلا لدولة الإمارات، في الجلسة الافتراضية الطارئة للمجلس الوزاري العربي للسياحة، التي دعت إليها المملكة العربية السعودية، باعتبارها رئيس الدورة الحالية الـ 22 للمجلس، لمناقشة سبل تنسيق الجهود العربية المشتركة لمواجهة الآثار السلبية لجائحة " كوفيد - 19" على القطاع السياحي في الدول العربية.

وشددت الجلسة - التي افتتحت بكلمة لمعالي أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية - على أهمية التكاتف العربي والعمل العربي المشترك في المرحلة الحالية للتصدي للتبعات السلبية التي سببها انتشار جائحة "كوفيد- 19" على أنشطة السياحة في العالم، ومن ضمنها الدول العربية، ومعالجة التحديات الناجمة عن انتشار الوباء.

وقال معالي المنصوري - في كلمته خلال الجلسة - إن التعاون العربي المشترك في

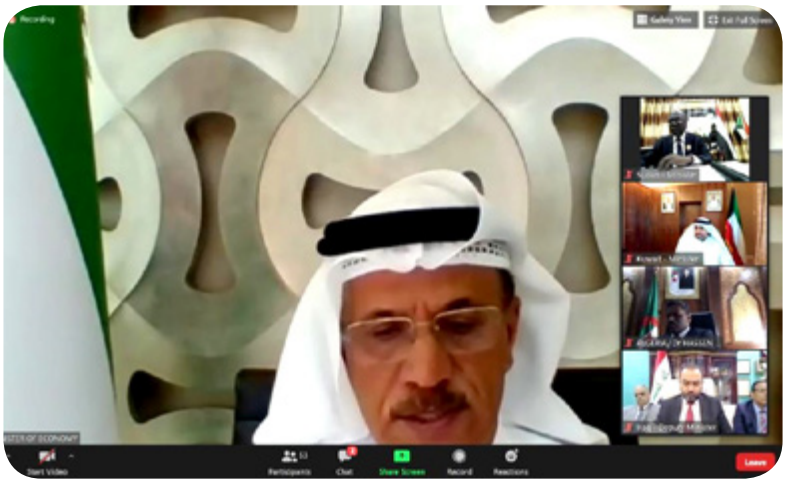

مجال السياحة والتنسيق الكامل بين الدول العربية في هذه المرحلة من مراحل أزمة فيروس كورونا المستجد تكتسب أهمية كبيرة لإيجاد أفضل السبل والإجراءات التي تساهم في تعافي الحركة السياحية في الوطن العربي ورسم خريطة طريق للعودة بها إلى مستويات ما قبل " كوفيد - 19"، لاسيما بالنظر إلى الآثار السلبية الكبيرة للوباء على هذا القطاع الحيوي، حيث من المتوقع أن يسجل إجمالي الحركة السياحية العالمية مع نهاية عام 2020 انخفاضا يقدر بنحو 57 إلى 78% /ما يعادل 850 مليونا إلى 1.1 مليار سائح/، إضافة إلى فقدان نحو 120 مليون وظيفة، طبقا لتقديرات منظمة السياحة العالمية.

وزير الاقتصاد يجتمع مع رؤساء غرف التجارة والصناعة

أكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن نجاح الدولة في تجاوز أبرز العقبات التي أنتجتها أزمة فيروس كورونا المستجد وتحديداً خلال مرحلة تقييد الحركة و الإغلاق الاقتصادي يعود إلى عدة عوامل أبرزها تكامل الأدوار وتضافر الجهود فيما بين الحكومة والقطاع الخاص، والاستجابة السريعة لقطاع الأعمال بالدولة لجميع القرارات المعلنة للتصدي لتداعيات الأزمة على الصعيدين الصحي والاقتصادي. جاء ذلك خلال إجتماع معاليه -عن بعد- مع رؤساء ومدراء غرف التجارة والصناعة بالدولة، للاطلاع على أوضاع شركات ومؤسسات القطاع الخاص، ومتابعة مستجدات الوضع الراهن، والتشاور حول الآثار الاقتصادية للجائحة والاستماع لرئيات الغرف التجارية حول أفضل السبل لإنعاش الحركة التجارية والنمو الاقتصادي ومقترحاتهم بشأن إعادة الثقة في بيئة الأعمال.

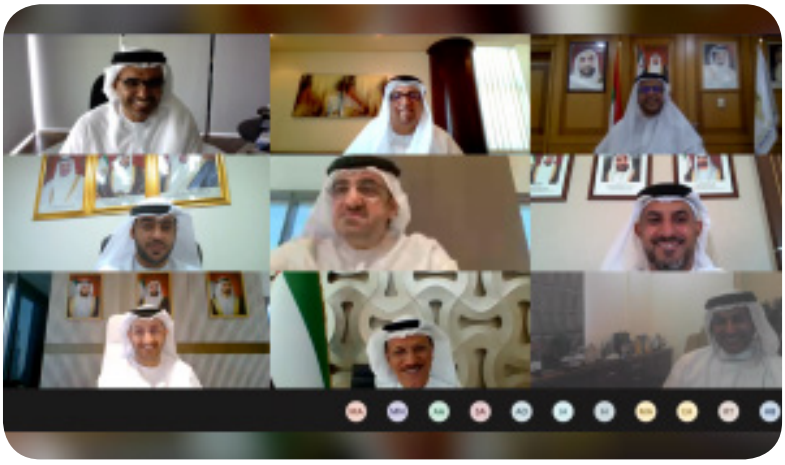

ناقش الاجتماع الذي عقد في يونيو الماضب عددا من الآليات لرفع مستوى التنسيق فيما بين الوزارة والقطاع الخاص و من أبرزها تطوير منصة إلكترونية تجمع وزارة الاقتصاد مع غرف التجارة والصناعة وممثلي قطاع الأعمال بالدولة بهدف تبادل المعلومات والبيانات بخصوص المبادرات الحكومية والحزم التحفيزية، إلى جانب إتاحة المجال للشركات لعرض مختلف التحديات التي تواجهها واقتراح أنسب الحلول لمعالجاتها بما يسهم في تسريع خطط التعافي، فضلاً عن دعم متخذي القرار بأرقام دقيقة ومحدثة عن الواقع الاقتصادي.

الإمارات تؤكد أهمية وجود قانون خليجي للمخزون الإستراتيجي من السلع

أكد المهندس محمد عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، على مناقشة الاجتماع الاستثنائي التحضيري الثاني لوكلاء وزارات التجارة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية وجود قانون خليجي للمخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية وذلك استناداً إلى القانون الاتحادي لدولة الإمارات حول المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية الذي تم صدوره مؤخراً.

وقال الشحي، الذى ترأس الاجتماع في إطار رئاسة دولة الإمارات للدورة الحالية لمجلس التعاون، إن الإمارات، وبتوجيهات من قيادتها الرشيدة، حرصت على إصدار هذا القانون ولا سيما في المرحلة الراهنة نظراً إلى دوره المحوري في تأمين ورفع احتياطي الدولة من السلع الغذائية الرئيسية لفترات طويلة" وموضحاً أن القانون سيمثل نواة

مهمة لاستصدار تشريع مشابه على المستوى الخليجي. وتناول الاجتماع متابعة تطورات أزمة انتشار فيروس كورونا واستكمال آليات العمل الخليجي المشترك للحد من آثارها على الاقتصاد والتجارة بدول المجلس وإنفاذ قرارات لجنة التعاون التجاري التي عقدت الأسبوع الماضي، ومواصلة بحث أوجه التعاون المشتركة بين الدول الأعضاء لمعالجة الأزمة والحد من آثارها.

الإمارات تنضم إلى "بيان" استمرارية سلاسل التوريد خلال أزمة "كورونا"

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى البيان الوزاري المشترك الذي أصدرته عدة دول حول العالم بشأن استمرارية سلاسل التوريد خلال أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد. وينص البيان - الذي جاء بمبادرة من نيوزيلندا - على تعهد الدول الموقعة بالتزامها بضمان استمرارية وترابط سلاسل التوريد خلال أزمة تفشي وباء "كوفيد 19" وتعزيز العمل والتنسيق بصورة مكثفة لتحديد ومعالجة العوائق التجارية التي تؤثر سلباً على تدفق السلع والبضائع الضرورية.

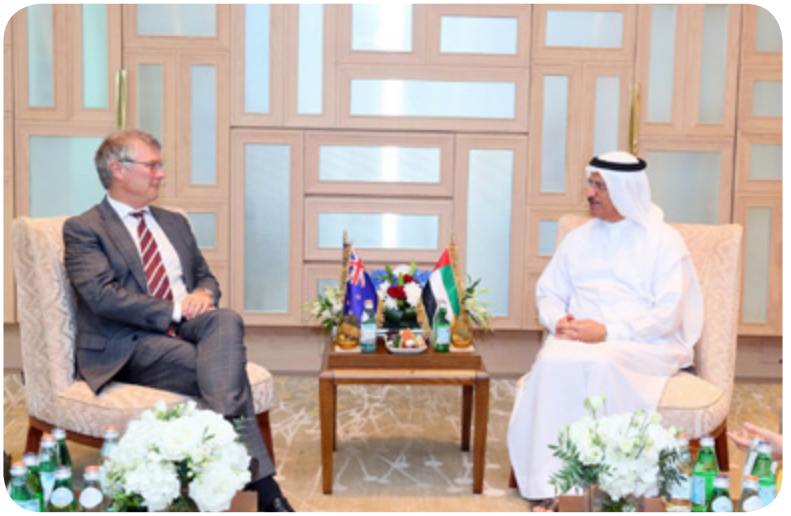

وأكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد - في رسالة إلى نظيره معالي ديفيد باركر وزير الاقتصاد ونمو الصادرات النيوزيلندي - أن حكومة دولة الإمارات وافقت على الانضمام إلى البيان الوزاري المذكور والمصادقة عليه انطلاقاً من إيمانها بأن تعزيز الجهود المشتركة على نطاق إقليمي وعالمي لتيسير حركة التجارة وانتقال السلع عبر الحدود من شأنه أن يرفع قدرة الدولة وشركائها الخارجيين على مواجهة تفشي جائحة "كوفيد 19" مع الحفاظ في الوقت نفسه على قنوات التعاون الاقتصادي الحيوية.

الاقتصاد تطلق منصة للمساعدة على التصدي لآثار كورونا

أطلقت وزارة الاقتصاد منصة مخصصة لمساعدة بيئة الأعمال على التصدي لآثار فيروس كورونا، والتي تعد منصة إلكترونية تفاعلية معرفية لدعم استمرارية الأعمال وتحفيز الممارسات التجارية السليمة للحد من أثر الفيروس في المناخ التجاري والاستثماري في الدولة، وحماية المستهلكين والشركات، والتواصل المباشر بين وزارة الاقتصاد وقطاع الأعمال لتوفير البيئة المعرفية الملائمة للتعامل مع تداعيات الجائحة.

وتهدف المنصة التي تم إطلاقها في مايو الماضي من قبل قطاع التجارة الخارجية في الوزارة إلى تقديم مجموعة من المحاور التي تساهم في مساعدة بيئة الأعمال للتصدي لآثار فيروس كورونا، من خلال التعريف بآخر المستجدات حول الوباء في الدولة من خلال الربط بمركز المعلومات الخاص بدولة الإمارات، وتقديم مجموعة من المقترحات والإرشادات وفق أفضل الممارسات في مجال تسيير الأعمال التجارية في ظل هذه الجائحة من حيث الإجراءات والخطوات الاحترازية التي يتعين على الشركات وأصحاب العمل اتباعها لمواصلة مزاولة أعمالها سواء في مقر الشركة أو من خلال العمل عن بعد. كما توفر المنصة معلومات عن متطلبات وإجراءات التعامل مع العملاء والموردين، وتقدم مقترحات لكيفية المساهمة في زيادة المبيعات خلال هذه الجائحة، وتقديم نظرة عامة حول أبرز القطاعات المتأثرة والقطاعات الواعدة.

الاقتصاد "و"تنمية تجارة هونغ كونغ" تنظمان ورشة أثر التكنولوجيا على استدامة الأعمال

نظمت وزارة الاقتصاد بالتعاون مع مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ ورشة افتراضية، تحت عنوان "استخدام التكنولوجيا واستدامة الأعمال أثناء وبعد فترة الوباء / كوفيد -19/".

و قال سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، أن الظروف التي يواجهها العالم في الوقت الراهن، تؤكد حقيقة ملموسة للجميع، وهي أن التحول نحو إدخال التكنولوجيا الحديثة وتبني الحلول الذكية في مختلف مراحل الإنتاج بات يُشكل ضرورة لضمان استمرارية الأنشطة التجارية وتعزيز قدرة الأعمال على مواصلة النمو، فضلاً عن إعطائها المرونة الكافية لإدارة الأزمات والطوارئ.

تحدث خلال الورشة التي عقدت عبر الانترنت، دانيال لام -المدير الإقليمي في

الشرق الأوسط وأفريقيا -مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ، وأندريا هيلين لاي-مدير تطوير التواصل المجتمعي-شركة ماد جاز هونغ كونغ، وبيجي لوينج-مدير التسويق للتجارة الإلكترونية-مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ، وأدار الحوار السيد/ عبد العزيز ناصر نائب المدير الإقليمي للشرق الأوسط مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ .. وركزت الورشة على مناقشة أثر الوباء العالمي على المشهد التجاري للعالم، وبحث تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والتحديات التي تواجه الاقتصاد، والجهود التي تبذلها حكومة البلدين لمواجه التحديات الراهنة.

المنصوري يترأس عمومية مجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج

ترأس معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد ، رئيس مجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج "عن بعد"، إجتماعي الجمعية العمومية غير العادي السابع.. ومجلس الإدارة الرابع والعشرين، بمشاركة ممثلي القطاع الحكومي وشركات القطاع الخاص أعضاء المجلس. وتناول الاجتماع الأول انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد للدورة الجديدة لمدة ثلاث سنوات، حيث جرت الانتخابات وفق النظام الأساسي للمجلس، والذي تمخض عنه انتخابات سلسة ودخول شركتين وطنيتين في مجلس الإدارة هما موانيء أبوظبي ومجموعة شرف، ليصبح عدد شركات القطاع الخاص الممثلة في مجلس الإدارة تسع شركات، بالإضافة إلى عضوية مجموعة فنادق "ميلينيوم وكوبثورن" الشرق الأوسط وأفريقيا.

و يرأس مجلس الإدارة، معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، ..كما تم إنتخاب نائبي للرئيس ممثلين عن القطاع العام والخاص هما سعادة عبد الناصر الشعالي، نائب الرئيس الأول لمجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج، وسعادة راشد سعود الشامسي، نائب الرئيس الثاني لمجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج وانتخاب سعادة خليفة حسن الشامسي، لمنصب رئيس اللجنة التنفيذية للمجلس.

بحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية الإماراتية الهولندية

بحث سعادة المهندس محمد احمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية مع سعادة بيتر بوتمان نائب وزير التجارة الخارجية الهولندي، جهود حكومتي البلدين لتجاوز التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على القطاعات الاقتصادية.كما ناقش الجانبان أطر التعاون الثنائي القائمة وسبل تنميتها في المرحلة المقبلة، مع متابعة عدد من التنسيقات الخاصة بعقد الاجتماع التأسيسي للجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين.

جاء ذلك خلال اجتماع افتراضي عقده الجانبان في يونيو الماضي ، عبر الاتصال المرئي، بمشاركة سعادة الدكتورة حصة عبدالله العتيبة سفير الدولة لدى المملكة الهولندية، وسعادة لودي امبراختس، سفير مملكة هولندا لدى الدولة.

وتبادل الشحي مع نظيره الهولندي وجهات النظر عن الأوضاع الاقتصادية على الصعيدين الأوروبي والعالمي، كما تم

استعراض أبرز الملامح الرئيسية لحزم التحفيز الاقتصادي التي تبنتها كل من حكومتي البلدين وخطط التعافي للمرحلة المقبلة وأبرز الدروس المستفادة ومواطن القوة والضعف والحلول الموضوعة لتعزيزها.

وأوضح الشحي أن دولة الإمارات كانت من أسرع الدول استجابة لتداعيات فيروس كورونا المستجد، سواء عن طريق الإسراع في فرض قيود صارمة على التجمعات والتنقل عند بداية ظهور الفيروس وذلك للحد من انتشاره، وهو ما أثمر الآن بشكل فعال في السيطرة على نسب الإصابات وزيادة معدلات الشفاء، بما سمح حالياً للعودة التدريجية إلى ممارسة الحياة الطبيعية.

الاقتصاد تناقش تعديلات قانون المعاملات التجارية

نظمت وزارة الاقتصاد ندوة عن بعد حول تعديلات قانون المعاملات التجارية رقم 18 لسنة 1993 وأهمية المراجعة الجارية لبنوده ليكون أكثر توافقا مع المتغيرات التشريعية والتقنية الحديثة.

ناقشت الندوة – التي عقدت في يونيو الماضي و أدارها سعادة الدكتور مطر حامد النيادي مستشار وزير الاقتصاد لشؤون القانون الدولي و المعاهدات بمشاركة 28 مستشارا وخبيرا قانونيا في الدولة - أهمية تعديل أحكام هذا القانون ليترجم التزامات الدولة في منظمة التجارة العالمية و دوره في تنظيم النقود الرقمية والشيكات السياحية و إعادة تعريف المحل التجاري و تنظيم منصات البيع الإلكترونية والاستفادة بشكل أكبر من التقنيات الحديثة لتعزيز

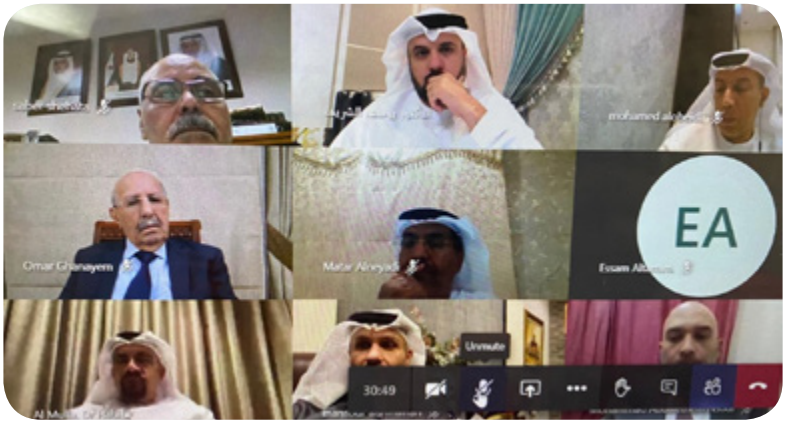

تنافسية ممارسة الأعمال التجارية في الدولة. و أثنى المشاركون على إقامة هذه الندوة و إتاحة المجال لخبراء القانون و المختصين للمشاركة في بداية مشروع تعديل قانون المعاملات التجارية، وأبدوا استعدادهم دعم جهود الوزارة في هذا الشأن ووضع خبراتهم العلمية والعملية تحت تصرفها.

DISCUSSION OF WAYS TO ENHANCE EMIRATI-DUTCH ECONOMIC RELATIONS

His Excellency Eng. Mohammad Ahmad Bin Abdul Aziz Al-Shehhi, Undersecretary of the Ministry of Economy for Economic Affairs, discussed with His Excellency Peter Botman, Dutch Deputy Minister of Foreign Trade, the two States' efforts to overcome the challenges imposed by "Covid-19" pandemic on the economic sectors. The two sides also discussed the existing bilateral cooperation frameworks and the means for developing them during the next stage, while pursuing coordination in relation to holding the founding meeting of the two States' joint economic committee.

This came during the virtual meeting held last June by the two sides through the visual communication, with the participation of Her Excellency Hissa Abdullah Al-Otaiba, the State's Ambassador to the Dutch Kingdom, and His Excellency Lody Embrechts, Dutch Ambassador to the State.

Al-Shehhi exchanged views with his Dutch counterpart about the economic situation on the European and world levels, and reviewed the most prominent main features of economic stimulus packages adopted by the governments of the two countries, the recovery plans for the next stage, the most prominent learned lessons, the strengths and weaknesses, and the solutions devised to enhance them.

Al-Shehhi clarified that the UAE showed one of the fastest responses to the new Coronavirus overspills, through the early imposing of severe restrictions on gatherings and movement to reduce the virus spread as soon as appeared, which has resulted in the effective control of infection rates and the increase in the recovery rates, allowing to gradual return to normal life.

MINISTRY OF ECONOMY DISCUSSES AMENDMENTS TO COMMERCIAL TRANSACTIONS LAW

The Ministry of Economy organized a remote seminar on amendments to the Commercial Transactions Law No. 18 of 1993, and the importance of the current review of its provisions to be more consistent with recent legislative and technical changes.

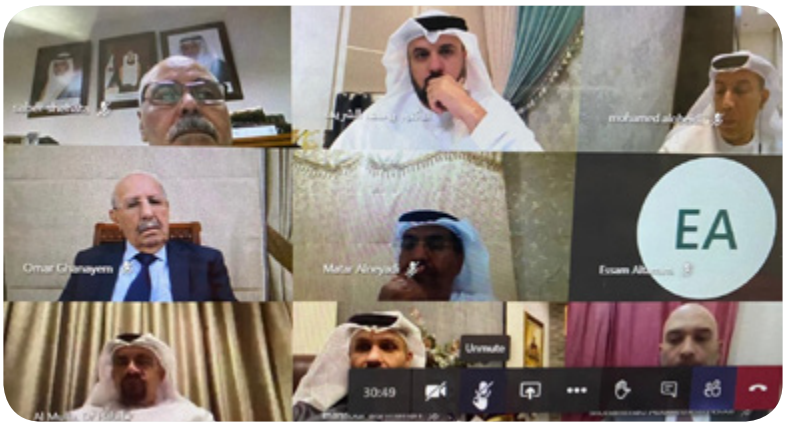

The seminar, which was held last June and run by His Excellency Dr. Matar Hamed Al Neyadi, Advisor of Minister of Economy for International Law and Treaties, with the participation of 28 legal advisors and experts in the State, discussed the importance of amending the provisions of this Law to reflect the State's commitments to the World Trade Organization and its role in regulating digital money and tourism checks, redefining the commercial businesses, organizing electronic sales platforms, and making more use of modern technologies to enhance the competitiveness of running business in the State. Participants praised the holding of this seminar and providing the opportunity for law experts and specialists to participate, from the beginning, in draft amendment to the Commercial Transactions Law, and expressed their willingness to support the Ministry's efforts in this regard and put their scientific and practical expertise at its disposal.

MINISTRY OF ECONOMY AND "HONG KONG TRADE DEVELOPMENT" ORGANIZE WORKSHOP ON THE IMPACT OF TECHNOLOGY OVER BUSINESS SUSTAINABILITY

The Ministry of Economy, in cooperation with the Hong Kong Trade Development Council, organized a virtual online workshop entitled "Technology Use and Business Sustainability during and after the Epidemic Period "Covid-19".

His Excellency Abdullah Aal Saleh, Undersecretary of the Ministry of Economy for Foreign Trade Affairs, said that the circumstances that the world is currently facing confirm a tangible reality, namely that the shift towards introducing modern technology and adopting smart solutions through the various stages of production has become an imperative to ensure the continuity of commercial activities, enhance business ability of sustained growth, and give it sufficient resilience to manage crises and emergencies.

During the online workshop, Daniel Lam, Regional Director for the Middle East and Africa - Hong Kong Trade

Development Council, Andrea Helen Lay, Director of Communication and engagement Development - Mad Jaz Hong Kong Company, and Peggy Lueng, Director of Marketing for E-Commerce - Trade Development Council Hong Kong, delivered their speeches. The dialogue was moderated by Mr. Abdul Aziz Nasser, Deputy Regional Director for the Middle East - Hong Kong Trade Development Council. The workshop focused on discussing the impact of the global epidemic on the world trade scene, and discussed the consequences of Covid-19 pandemic on the global economy, the challenges facing the economy, and efforts exerted by the government of the two countries to face the current challenges.

AL-MANSOURI CHAIRS THE GENERAL ASSEMBLY OF THE UAE INTERNATIONAL INVESTORS COUNCIL

His Excellency Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy, Chairman of the Emirates International Investors Council "remotely" presided the seventh extraordinary general assembly meeting and the twenty-fourth board of directors' session, with the participation of the representatives of government sector and members of the private sector companies the council. The first meeting discussed the election of members for a new board of directors for the coming three-year-term. The election was held according to the statute of the council, and resulted in smooth election and the entry of two national companies, Abu Dhabi Ports Company and Sharaf Group, into the board of directors. Thus, number of private sector companies represented in the board of directors becomes nine, in addition to membership of Millennium Hotels and Resorts, Middle East & Africa.

The Board of Directors is chaired by His Excellency Sultan Bin Saeed Al-Mansouri, Minister of Economy. Moreover, two vice-presidents have been elected as representatives of the public and private sectors: His Excellency Abdul Nasser Al-Shaali, First Vice President of the UAE International Investors Council, and His Excellency Rashid Saud Al-Shamesi, Second Vice President of the UAE International Investors Council, in addition to the election of His Excellency Khalifa Hassan Al-Shamesi as the Chairman of the Council Executive Committee.

UAE JOINS "CONTINUITY OF SUPPLY CHAINS DURING CORONA CRISIS" STATEMENT

The UAE joined the joint ministerial statement issued by many states around the world regarding the continuity of supply chains during the spread of the novel Coronavirus crisis. The statement, which was initiated by New Zealand, stipulates the commitment of all signatory States to ensure the continuity and interconnection of supply chains during the spread of "Covid-19" epidemic, and the enhancement of action and coordination intensively to identify and address commercial obstacles that affect the flow of necessary goods and commodities.

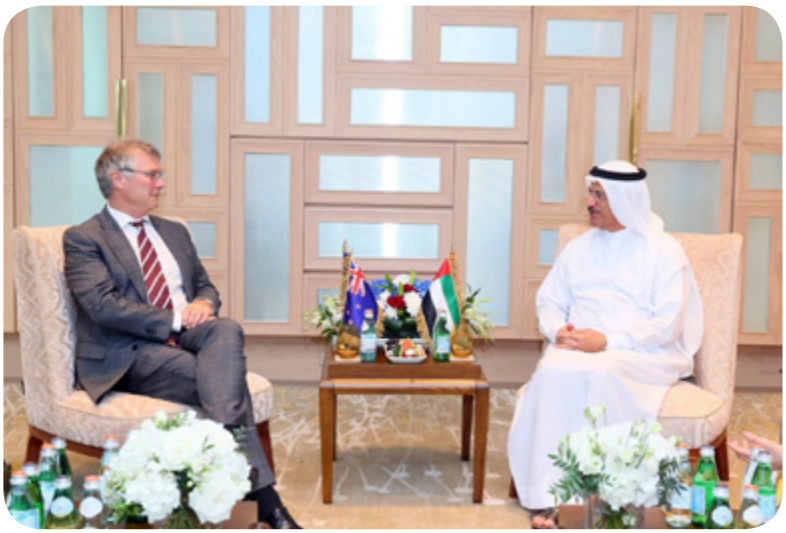

In a letter to his counterpart His Excellency David Parker, Minister of Economy and Exports Growth of New Zealand, His Excellency Sultan Bin Saeed Al-Mansouri, Minister of Economy, stressed that the UAE government has accepted to join and ratify the mentioned ministerial statement based on its belief that enhancing the joint efforts at the regional and global scale to facilitate the trade movement and commodities transport across borders would strengthen the ability of the State and its external partners to counter the outbreak of "Covid-19" pandemic while maintaining vital economic cooperation channels.

MINISTRY OF ECONOMY LAUNCHES PLATFORM TO HELP COUNTERING EFFECTS OF CORONA

The Ministry of Economy has launched a platform specified to help the business environment address the effects of Coronavirus. This platform is an interactive electronic knowledge platform to support business continuity and stimulate sound business practices to reduce the impact of the virus on the commercial and investment environment in the state, protect consumers and companies, and offer direct communication between Ministry of Economy and the business sector to provide the appropriate knowledge environment to deal with the consequences of the pandemic.

The platform, which was launched last May by the Ministry's Foreign Trade Department, aims to provide a set of axes that can help the business environment to address the effects of Coronavirus, through introducing the latest developments about the epidemic in the country by linking to the UAE Information Center, and providing a set of proposals and guidelines that meet the best practices in the field of running business in light of this pandemic in terms of precautionary measures and steps that companies and employers must follow to continue operating their business, whether at the company's headquarters or through telecommuting. Moreover, the platform provides information on requirements and procedures for dealing with customers and suppliers, and offers suggestions for how to contribute to increasing sales during this pandemic, and providing an overview of the most affected sectors and promising sectors.

MINISTER OF ECONOMY MEETS HEADS OF CHAMBERS OF INDUSTRY AND COMMERCE

His Excellency Sultan Bin Saeed Al-Mansouri asserted that the State's success in overcoming the most prominent obstacles caused by the novel coronavirus crisis, especially during the period of movement restriction and economic lockdown is attributable to many factors, the most prominent of which are the complementary roles and concerted effort between government and private sector, and the State's business sector's quick response to all issued decisions to do with facing the repercussion of the crisis on the health and economic levels. This came during the meeting between His Excellency and the presidents and directors of the chambers of commerce and industry in order to review the conditions of the private sector corporations and institutions, follow up the latest developments of the current situation, consult over the pandemic's economic effects, and consider the commerce chambers' visions about the best ways to revive the trade movement

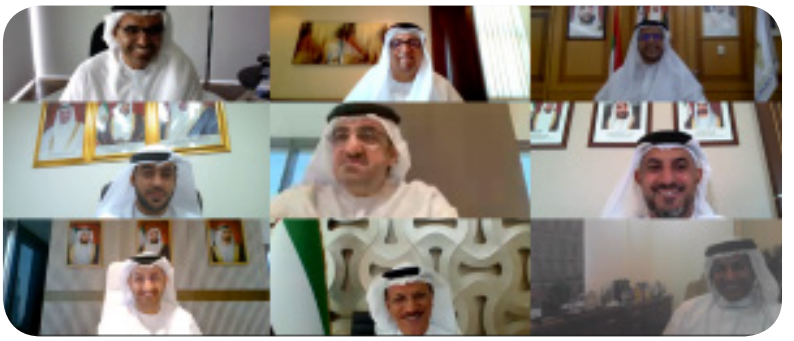

and economic growth and their suggestions to restore confidence in the business environment.

The meeting, held last June discussed a number of mechanisms to level up the coordination between the ministry and the private sector, the most prominent of which was developing an electronic platform that brings together the ministry of economy with the chambers of commerce and industry and representatives of the State's business sector in order to exchange information and data in relation to the governmental initiatives and stimulus packages, in addition to allowing companies to show the various challenges they are facing and suggesting the most suitable solutions to address them in a way that contributes to the acceleration of recovery plans, not to mention supporting decision makers by providing them with accurate and up-to-date figures about the economic reality.

UAE STRESSES THE IMPORTANCE OF HAVING LAW ON STRATEGIC COMMODITIES STOCK IN THE GULF REGION

Eng. Mohammad Abdul Aziz Al-Shehhi, Undersecretary of the Ministry of Economy for Economic Affairs, stressed that the second extraordinary preparatory meeting of GCC Ministries of Commerce undersecretaries discusses the importance having a law on strategic commodities stock in line with to the UAE Federal Law about strategic Commodities Stock that has recently been issued.

"The UAE, under the guidance of its wise leadership, was keen to issue this Law specially in the current stage due to its vital role in securing and raising the State's reserve of main food commodities for long periods", said Al-Shehhi, who presided the meeting in the framework of UAE presidency of the GCC current session, clarifying that the Law shall represent an important nucleus

to obtain a similar legislation on the Gulf level. The meeting included following up the developments of Coronavirus crisis, proceeding with the joint work mechanisms by Gulf states to reduce its effects on the economy and trade in the GCC states, enforcing the decisions of the Trade Cooperation Committee that was held last week, and pursuing the discussion of joint aspects of cooperation among the member states to address the crisis and reduce its effects.

PARTICIPATION IN THE EXTRAORDINARY G20 DIGITAL ECONOMY MINISTERIAL MEETING

His Excellency Sultan Bin Saeed Al-Mansouri, Minister of Economy, said that the digital transformation is a major factor in accelerating the international response to address the novel Coronavirus epidemic. He added that as the world countries stand together to deal with the overspills of the outbreak of the novel Coronavirus "Covid-19" and work to find solutions for the challenges the epidemic has posed on various development sectors, most notably on the health and economic sectors, the role of digital technologies and relevant policies appears essentially clearly in addressing the challenges caused by this crisis.

This took place during the participation of His Excellency in the extraordinary ministerial meeting of the G-20 digital economy, which was held online last May, with the participation of Member States' Ministers of Economy and with the presidency of KSA, the president and host of the G-20 meetings for the year 2020.

The meeting discussed the role of digital technologies in enhancing business flexibility and sustaining jobs, lives and global economy, in addition to setting options for policies supporting the digital transformation of business models during the spread of Coronavirus.

UAE CALLS FOR JOINT ARAB COORDINATION TO ENSURE A SPEEDY RECOVERY OF INTER-ARAB TOURISM

His Excellency Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy, representing the UAE, participated in the emergency online session of the Arab Ministerial Council for Tourism, which the KSA, the president of the Council's 22nd current session, called to hold in order to discuss ways of coordinating joint Arab efforts to counter the negative effects of "Covid-19" pandemic on the tourism sector in the Arab countries.

The session - which was opened with a speech by His Excellency Ahmed Aboul Gheit, Secretary-General of the Arab League - stressed the importance of Arab solidarity and joint Arab action in the current stage to address the negative consequences caused by the spread of the "Covid-19" pandemic on tourism activities in the world, including the Arab countries, and tackle the challenges caused by the spread of the epidemic.

In his speech, His Excellency Al Mansouri said that the joint Arab cooperation in the field of tourism and the full coordination between the Arab countries at this stage of the novel Coronavirus crisis is critically important on the way to find the best method and procedures that can contribute to the recovery of the tourist movement in the Arab world and draw a road map to bring it back to its pre-Covid-19 levels, especially, considering the epidemic's major negative effects on this vital sector, as it is expected that by the end of 2020, the total world tourism movement will decrease by about 57 to 78%, which equals to 850 million to 1.1 billion tourists, in addition to the loss of about 120 million jobs, according to the estimates of World Tourism Organization.

PARTICIPATION IN G20 TOURISM MINISTERS EXTRAORDINARY MEETING

His Excellency Sultan Bin Saeed Al-Mansouri, Minister of Economy, participated in the extraordinary meeting of the G-20 ministers of tourism to discuss the latest developments of the current crisis, its repercussions on the tourism sector, and ways of supporting the sector through coordinating the international efforts, as well as discussing ways to ease the burden on investors, protecting the travelers and workers in the sector, and ensuring the sector's preparedness and sustainability in facing crises in the future.

The meeting was held online last April, presided by His Excellency Ahmad Al-Khatib, Minister of Tourism and Representative of KSA, the president and host state of the G-20 meetings for the year 2020, in the presence of G-20 Ministers of Tourism and Representatives of the Sector, and representatives of the international organizations including World Tourism Organization, World Tourism and Travel Council, and Organization for Economic Cooperation and Development.

In his statement, His Excellency Sultan Bin Saeed Al-Mansouri asserted the importance of bearing in mind the tourism sector's achievements and contributions to our countries, as it supports national businesses and local societies around the world, and helps governments in securing a better life for their citizens and creating job opportunities for millions of people worldwide. For tourism is one of the most important vital sources to the national economies of world countries.

MINISTRIES OF "ECONOMY" AND "ADVANCED SCIENCES" DISCUSS PROMOTING ENTREPRENEURSHIP

His Excellency Sultan Bin Saeed Al-Mansouri, Minister of Economy, and Sarah bint Yousif Al-Amiri. Minister of State for Advanced Sciences, discussed ways of joint cooperation between the Ministry of Economy and the File of Advanced Sciences, and the various relevant authorities at the federal and local levels to support and motivate national entrepreneurship during the economic recovery and post-Covid-19 phases.

The two ministers discussed a set of axes mainly about motivating national entrepreneurs and holders of startups and knowledge-based small-and-medium-sized-enterprises, focusing on priority sectors in line with the state's vision and strategic plans to create the future economy, and encouraging those sectors with stimulus and sound development policies.

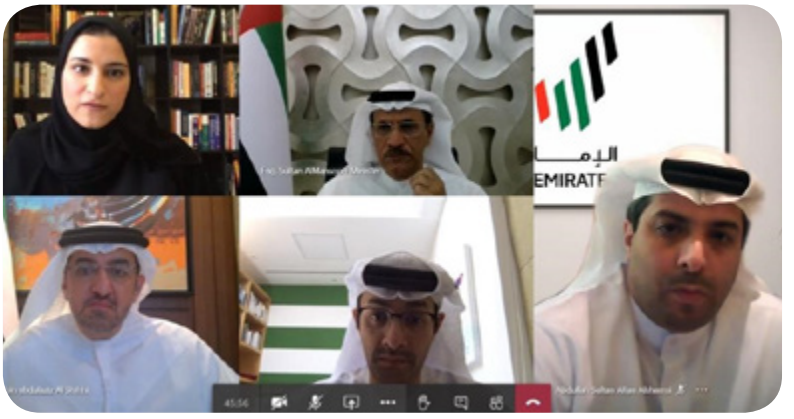

The two sides discussed the role of the National Entrepreneurship Committee that was formed by members of the Ministry of Economy, Ministry of State Advanced Sciences, Abu Dhabi Department of Economic Development, and Mohammed Bin Rashid Establishment for SME Development, which is currently working on setting the map of current incentive elements for entrepreneurs, including entities, initiatives, and policies, defining challenges and strengths in the current entrepreneurial system, and proposing solutions to move towards a new stage in developing this sector.

ACTIVITIES & EVENTS

MINISTRY OF ECONOMY AND CENTRAL BANK DISCUSS PROCEDURES OF IMPLEMENTING ECONOMIC SECTOR SUPPORT PLANS

His Excellency Eng. Sultan Bin Saeed Al-Mansouri, the Minister of Economy, and His Excellency Abdul Hamid Saeed, the governor of the central bank, discussed enhancing the ways of cooperation and coordination regarding the practical procedures implemented for countering the economic effects of the Corona pandemic outbreak, and to protect and support business sectors.

The discussion took place during a meeting held online within the framework of the efforts of the Temporary Committee for Dealing with the Negative Impacts of the Covid-19 Spread on National Economy. The meeting discussed the proposed mechanisms for expediting the transferring of support and stimulus packages provided by the Central Bank, and following up the implementation procedures with the state-run banks so as to directly and positively be reflected on the business sector, corporations, small and medium enterprises, and individuals.

The meeting was participated by His Excellency Abdurrahman Saleh Aal Saleh, Deputy Chairman of Central Bank's Board of Directors, Mohammad Ahmad Bin Abdul Aziz Al-Shehhi, Undersecretary of the Ministry of Economy for Economic Affairs, Abdullah Aal Saleh, Undersecretary of the Ministry of Economy for Foreign Trade Affairs, Obeid Saif Al-Zaabi, CEO of Securities and Commodities Authority, Ibrahim Obeid Al-Zaabi, General Manager of Insurance Authority, and Jomaa Al-Kait, Assistant Undersecretary - Foreign Trade Affairs at Ministry.

DISCUSSING ENHANCING TRADE PARTNERSHIP WITH BRITAIN

His Excellency Eng. Sultan Bin Said Al-Mansouri, Minister of Economy, discussed with his Excellency Conor Burns, UK's Minister of State for International Trade Policy, the ways for boosting economic and trade cooperation between the two countries, and the coordination between the UAE and UK governments for further drive the cooperation and collaboration to fight the spread of Coronavirus, and to encounter its effects on economy and society. The two ministers discussed the importance of intensifying cooperation at this current stage for exchanging expertise and securing the delivery of medical equipment, medicine, commodities, and other products in relation to the current crisis. The two ministers also discussed the importance of preserving and developing the existing trade and investment cooperation channels and platforms, most prominent of which The UAE UK Business Council (UUBC),

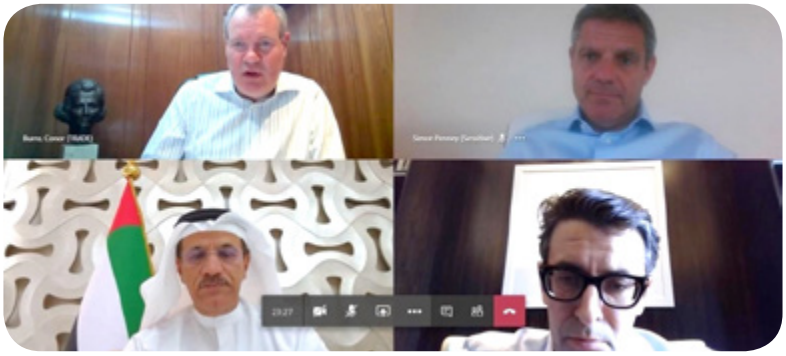

through which partnership can be developed in order to deal with the challenges and focus on potential opportunities in service of the demands of the two countries whether in encountering the repercussions "Covid-19" crisis or motivating the affected sectors and achieving economic recovery.

This came during a meeting that was held online through visual communication last April, with the participation of Mansour Balhoul, the UAE Ambassador to the UK, Eng. Mohammad Ahmad Bin Abdul Aziz Al-Shehhi, Undersecretary of the Ministry of Economy for Economic Affairs, Abdullah Bin Ahmad Aal Saleh, Undersecretary of the Ministry of Economy for Foreign Trade Affairs, and Simon Penney, UK's Trade Commissioner.

NEW "APPLE" SMART GLASSES

In a new step towards an integrated technical world, Apple decided to start designing its new smart glasses expected to be released by 2022.

This information was released in a report published by "Blumberg" Website which studied Apple's upcoming products of augmented reality, among which were the new glasses. The report expected the smart glasses to be released by 2022 or 2023, and unlikely at any time as early as now.

"Front Page Tech" Program has also disclosed some details about the new glasses such as their price which will start at USD 500. The glasses are expected to be connected to iPhones and their setting will be adjusted by the movement in front of the glass lens.

"SMART LIFE" AT SPACE

The US National Aeronautics and Space Administration (NASA) has announced that it will fund the research on the forms of smart life in space. NASA's announcement came after a research paper, published in Astronomy & Astrophysics journal this month, revealed that there could be dozens of civilizations in the Milky Way waiting to be discovered. The funding will be allocated for projects searching for life in outer space based on technosignatures. Technosignatures are measurable properties or signs, which provide scientific evidence of the existence of past or current technologies in a certain location, "US Today" Newspaper reported.

Avi Loeb, a Harvard professor of science and a recipient of the grant, was quoted by the US newspaper as saying: "Technosignatures relate to distinct alien technologies similar to, or more sophisticated than, those we have. These technosignatures may include industrial pollution of atmosphere, city lights, photovoltaic cells, megastructures or satellites.

Over the past five years, the scientific researches have raised questions about the possibility of life on planets other than Earth, after discovering many indicators such as the existence of water vapor in the aerosphere. Moreover, over the past 25 years, researchers have discovered more than 4,000 planets outside our solar system, including Earth-like planets, that may contain the essentials of life.

FUTURE TECHNOLOGY

ELECTRONIC GLASSES TO PROTECT FROM CORONAVIRUS INFECTION

A Moroccan 11 years-old child could invent electronic glasses that has the feature of alerting the holder when the safety distance, specified as one meter, is not maintained, in compliance with the preventive measure required for protection from Coronavirus infection.

The electronic glasses are equipped with sensors, and they give an alert when the safety distance is violated. They can also be used by blind people. When the specified social-distance is violated, huge numbers appear on its lenses and block vision.

The child Bilal Mohammad Hamouti of Wajda city in the east of Morocco, explained to Sky News Arabia that the first period of health emergency condition was a very good chance for him to learn the technological skills and techniques and try to experiment some ideas. He added that he uses simple techniques and elements to perform and develop his ideas, and sometimes he has to resort elements from his already used children's smart games.

Hamouti expressed that he has been fond of inventions, experiments, and robotics since his early childhood, and that whenever he got electronic toys, he was always keen on inventing similar things. However, his father's wish at the time was to pay more focus to his study.

When he got an electronic development board (Arduino) at the beginning of the quarantine, he started to apply his ideas inspired from the heart of health emergency, so he invented the safety distance glasses. The Moroccan child aspires to get some help in terms of providing him with means to work on new ideas, or any kind of support, such as specialized tutors, to develop his skills and direct his academic path towards robotics and technology.

CHINA'S "BEIDOU" COMPETES WITH THE AMERICAN "GPS" SYSTEM

China will save no chance to compete with the United States in every field, and here is Beijing, vying against Washington even in the Global Positioning System "GPS". Recently, China has launched the latest satellite of its "Beidou" Satellite Navigation System which simulates the "GPS" system, in a new stride in its progress as a major space power.

The Satellite was launched carried on the "Long March 3" rocket from the Xichang Satellite Launch Center deep in the mountains in southwest China. After about half an hour, the Satellite joined the orbit and extended energy-saving solar panels, after a weeklong delay due to a technical problem that has not been announced.

The third version of "Beidou" system, whose name refers to the "Big Bear" star constellation, will provide global coverage for timing and navigation, and an alternative for the American "GPS", the Russian "GLONASS", and the European "Galileo" systems. Yang Chang Feng, Chief Designer of the Beidou System, said: "The launch of the 55th Beidou Satellite shows China success in providing global coverage. In fact, this also indicates that we are moving from being a major space country to being a real space power".

China's space program has rapidly developed over the last two decades, as the government allocated significant resources to develop its high-tech capabilities until it gained dominance on various fields such as the 5-G technology.

The free zones have spread in most of the State's Emirates, providing great investment opportunities and incentives

the diversity of these zones in terms of industries and services. The permanent and continuous success of these zones has created new challenges in terms of keeping pace with the local, regional and international economic changes.

Free Zones Trade

The total free trade in the UAE increased to AED 621.3 billion during 2019; an increase of 2.1% compared to AED 608.3 billion in 2018, according to the records of the Ministry of Finance.

The free zones spread in all Emirates of the State are considered a major player in diversifying income sources and an essential source of support for the national economy over the past years, which made free zones development, whether at the infrastructure or legislative level, a top priority for the federal and local governments.

With reference to the important role that free zones play in supporting the national economy, the value of free zones trade constituted about 53.5% of the total non-oil trade during 2019, amounting to AED 1.16 trillion, according to official statistics.

Referring to the details of the free zones trade movement, free zones imports amounted to about AED 356.5 billion during 2019; an increase of 2.7% compared to AED 347 billion in 2018.

As for the level of free zones exports, they increased during the last year to AED 264.8 billion; a growth of 1.3%, compared to AED 261.3 billion during 2018.

The free zones include tens of thousands of foreign companies operating in various sectors, including manufacturing and storage services, in addition to logistics and merchandise trading companies, as well as companies operating in the sector of media and information technology and other sectors.

It is noteworthy that the package of features that contributed to increasing the attractiveness of the free zones in the UAE includes the strategic geographical location of the UAE, the investment legislative structure and the incentives granted to investors, in addition to the infrastructure, modern communications systems, airports, ports and express land transport lines comparable to those in developed industrial countries.

The Most Important Partners

The People's Republic of China tops the list of the top ten trading partners for free zones operating in the State at the level of imports by 24.3%, followed by Vietnam by 8.1%, the United States of America by 7.2%, India by 6.2%, Japan by 5.9%, South Korea by 4.6%, then Britain by 3.6%, Germany by 2.9%, France by 2.6% and finally Italy by 2.1%. While India tops the list of the top ten trading partners for free zones at the level of exports by 11.8%, followed by Britain by 9.3%, Iraq by 7.9%, Iran by 7.4%, Saudi Arabia by 4.8%, Malta by 2.7%, Germany by 2.6%, then the United States of America by 2.4%, Jordan by 2.4%, and finally, the Russian Federation by 2.1%.

Saudi Arabia ranks first among the top ten trading partners for free zones at the level of re-exports by 18.2%, then Iraq by 10.1%, followed by Iran by 9.1%, Hong Kong by 5.1%, India by 3.7%, Egypt by 2.7%, Pakistan by 2.1% and finally Lebanon by 1.9%.

Exports and Imports

The most important exports of the free zones in the UAE are copper wires, ships, petroleum oils and mineral oils. The most important re-exports are mobile phones for cellular or other wireless networks, information self-processing machines and their units, optical and magnetic readers, petroleum oils, automobiles, displays, diamonds, gold, and other commodities and merchandise. The most important free zones imports include medicines, telephones, information self-processing machines, diamonds, automobiles, etc.

The free zones include tens of thousands of foreign companies operating in various sectors, including manufacturing and storage services

Investment Incentives

The UAE provides many investment incentives to entrepreneurs, including 100% ownership of investments in free zones, and 100% ownership of investments in 122 activities and 13 sectors within the State, along with a flexible visa system allows renewing the residence visa every 10 years, a strong banking system in the State with high levels of liquidity and government support for the banking sector. In addition, there are no restrictions on foreign exchange, along with having a stable currency pegged to the US dollar and complete freedom to exchange it to other currencies without restrictions, as well as the decline in inflation rate and the decrease in tariffs between zero and 5% for almost all goods. The UAE also provides an ideal business environment for investors and entrepreneurs, along with excellent infrastructure facilities, backed by the professional expertise and personal services, the digital economy, the advanced technology infrastructure and the smart government, which gives the UAE a competitive advantage over other countries.

AED 621.3 billion is the total free zones trade in the UAE during 2019

Skilled Labor

The personnel and workforce in the UAE are among the most efficient and skilled in the world. The State's multicultural population contributes to enhancing the productivity and innovation of the workforce. The UAE seeks to be the first haven of the highly qualified and skilled labor and the talented human capital in the vital and economic sectors through its flexible and easy labor policies to attract foreign labor.

The advantages of the Foreign Direct Investment Law apply to all foreign direct investment projects that are licensed in the State, except for the free zones. The licensed FDI companies are also treated as national companies.

The free zones have revitalized the vast areas surrounding them for investment. Real estate projects have expanded to serve the employees at free zones companies, which allowed for better intertwining of economic sectors by placing the movement of trade and investment in the service of financial and real estate expansion. This led to a significant shift in the national economy to an advanced stage of providing services to the regional economy over a vast area that extends from Central and South Asia to the Arab region and European countries and deep into the African continent.

Free zones activities have expanded to include financial industry, information technology and media

Officials and experts in free zones in the UAE confirm that the United Arab Emirates is one of the most important countries that have successful free zones by several measures, translating their successes into the volume of investments they have reached, and

FREE ZONES ENHANCE THE UAE'S INVESTMENT ATTRACTIVENESS

The free zones in the United Arab Emirates have played a vital role in the service of economic development and reinforced the role of the UAE as a regional and global center for trade and financial services. In the UAE, there are about 40 free zones, which their rapid growth has been linked to the economic boom achieved by the State. Those free zones have expanded to include financial industry, information technology and media and spread in most of the State's Emirates. Free zones have vitally contributed to creating demand for real estate and services by the large number of employees at free zones companies and their need for housing and transportation, in addition to the increasing occupancy of commercial spaces as a result of the continuous expansion of their offices.

The free zones in the UAE support the performance of the national economy by attracting investments from various parts of the world. They have become havens of prosperity for local and international companies. They contribute to the diversification of economic income sources and increase the competitiveness of the national economy, along with the transfer of knowledge and skills.

40 free zones in the State allow 100% ownership of foreign investment locally. The State also provides modern industrial and commercial business centers, and provides great flexibility for doing business anywhere in the UAE. The places for doing business are available in the free zones, industrial zones, and commercial premises, according to the Ministry of Economy.

A report issued by the Ministry of Economy stated, "The UAE's economic stability is based on 12 advantages, including: the strategic location, the huge financial reserves, the large sovereign wealth funds, the well-established international relations, the increasing government spending on infrastructure, the digital transformation, the innovation, the open-door government policy for economic diversification, the multi-disciplinary free zones, the increase in foreign direct investments, the booming, competitive economy, the economic openness, the fair, developed, and speedy judicial system, and the existence of internationally recognized arbitration centers.

40 free zones allow 100% foreign ownership

The Best Destinations

The UAE is considered one of the best attractive investment destinations in the world, as it provides an ideal business environment for investors and entrepreneurs, along with providing excellent infrastructure facilities, backed by professional expertise and unique services, which give the UAE a competitive advantage over other countries.

The UAE encourages private sector growth and competition, and applies legislation and laws prohibiting monopoly. The UAE has strong relations with major commercial organizations at the regional and international levels, and the UAE has membership in international organizations.

Before the crisis began, e-commerce in the region was more related to the sale of goods, as was the destination for shoppers with the intention of purchasing only. However, this will change after (Covid 19), because as shoppers go to shopping centers to obtain a shopping experience, the same will likely happen in the new e-shopping environment; these will include richer and smoother content. Better yet, retail destinations in all areas have begun to move in this context. For example, with the entry of "The Dubai Mall", one of the most luxurious destinations of shopping in the Emirates in partnership with the Noon.com platform, one of the main players in the field of e-commerce in the area, with the aim of creating a virtual shopping center to target the traditional shoppers and consumers. The most important concern of the traditional retailers is currently to provide the same level of actual shopping experience when e-shopping.

Online Shopping Revival

The results of a questionnaire conducted by the company "Kearney Middle East" for Research stated that 79% of the UAE consumers have completely changed their shopping habits during the current period due to the Corona pandemic. Now they prefer online shopping over traditional shopping, and they spend more on it than before.

The company conducted its questionnaire on a sample of consumers consisting of 1,000 people between the fifth and the ninth of current April. When respondents were asked about their shopping habits after the Corona recedes: 48% of them said that they intend to keep these new habits and allocate more shares of their time and money to online shopping. The results of the questionnaire also indicated that 60% of 500 people in the sample are now spending greater sums on purchasing basic commodities such as food, groceries and health care supplies.

Remote Payment

A global study showed that there is an increasing shift in the use of remote payments in the UAE during the coronavirus pandemic period. Safety plans have led consumers to prefer remote payment options because of the great ease and comfort it has. 73% of those surveyed in the Country replaced their traditional cards with other cards that provide the advantage of remote payment, and 82% of the respondents locally look at remote payment methods as a preferred method of payment.

The new study conducted by the company «MasterCard» on changing consumers' behavior in nineteen countries, revealed that many countries in the Middle East last March have imposed restrictions that changed the lifestyle of many societies in those countries. After these restrictions, a large number of consumers resorted to adopting remote payment solutions when purchasing their daily needs.

Three out of four people in the UAE (74% of those surveyed) confirmed that fears of infection with Corona virus pushed them to limit the use of cash payments, while 83% expressed their desire to continue using remote payments even after the threat of the pandemic would have vanished.

The study highlighted the increasing demand of consumers for the use of remote payment techniques, where 70% of the study participants in the Middle East and Africa confirmed that they use remote payment methods for safety and health care reasons, and showed a high level of confidence in remote payment solutions, while 71% of the consumers reported that they use one of the remote payment methods, 84% agreed that it is one of the safest methods of payment during the period of "Corona", and 85% of them confirmed that it is more suitable than cash payment, while 84% expressed its easiness.

The main criterion for consumers' expectations will become the adoption of automated and timely models in providing services and meeting demands

Furthermore, 78% of the UAE respondents also stated that adopting remote payment solutions is easy and smooth. Remote payments are 10 times faster than other payment methods, allowing customers to enter and leave stores in less time.

There are many payment platforms available via cards, and there are many companies specialized in delivering products and goods to shoppers

retailers to go to develop electronic sales platforms to help sustain sales, especially from small and medium-sized companies. The demand for developing electronic sales platforms has increased dramatically since the emergence of the novel Corona virus, and the market has witnessed a growing demand during the past month for the maintenance and creation of digital sales platforms and websites. The escalation of the term "online store" can be seen according to Google Search Engine in the past three months in the Emirates. «Google» statistics show that «digital shopping» is the most searched as well since the beginning of 2020, and the UAE is deemed the fourth in the world in terms of interest in the digital shopping.

The Demand Doubled

Since the lockdown took effect in malls or traditional stores, we have noticed a double demand to develop digital sales platforms, and most of the requests come from companies that were not prepared for such an emergency situation, and that brought them to the point of complete stop in sales.

Paying by cards is no longer a challenge, due to partnerships between electronic sales websites and many parties specialized in this field; where you collect the payments, and then transfer them to the merchant account easily. It is noted that many food and commodity distribution companies or even services companies are currently linking their operations with ready-made digital platforms with these platforms taking a percentage of the value of sales. However, this model cannot be generalized to stores that have their own brands like fashion and others who prefer to build platforms or sales websites of their own.

Great Readiness

Experts point out that the UAE has always been the fastest developing e-commerce market in the region and North Africa. That is why we have noticed that the circumstances that accompanied the outbreak of the (Covid 19) pandemic have greatly enhanced the business of e-commerce platforms. These platforms are witnessing an increase in visitors' traffic by 30% to 250%, while the download rate of their electronic applications has increased by 400%.

It was noted that the development and use of e-commerce platforms is increasing. Online purchases made new records. It is clear that most hypermarket chains have already achieved a remarkable presence online, and now we are seeing food and beverage outlets, also the medical sector and the retail sector are rushing to switch to e-commerce websites and platforms to continue sales and overcome the consequences of closing the traditional markets.

The current situation imposed a major acceleration on the part of traditional retailers to turn to developing electronic sales platforms to help sustain sales

The recent period has witnessed a growth in demand for e-commerce platforms because of the precautionary and preventive measures in the face of the novel Corona virus (Covid 19) and the accompanying citizens and residents' staying at their homes all the time except for the necessary cases. For example, over the past few months, home delivery requests for meals have jumped by more than 400 percent.

New Concepts

Experts note that e-shopping is growing at an unprecedented rate, where we are now shopping in new ways and through new channels; a trend that will most likely continue after things return to normal after the disappearance of (Covid 19).

They have pointed out that the shoppers will not go to e-shopping just to buy, but also for entertainment: videos, games and live broadcasts are available. This will strongly drive the demand for the development of digital websites and sales platforms to meet the growing demand by shoppers. E-retailers must provide content that satisfies the desires of the traditional shoppers or they will lose their customers in favor of other platforms that offer these options.

"REMOTE SHOPPING" IS REVIVING IN THE UAE WITH THE SUPPORT OF THE ADVANCED DIGITAL ARCHITECTURE

About a decade ago, the UAE invested in digital infrastructure. This revived its e-commerce and facilitated, in light of the crisis of the novel Corona virus (Covid 19), the concept of "remote shopping", which made home delivery easy and effective. This has reflected and still reflects on the development of digital sales platforms and e-commerce, and at an accelerated pace.

The crisis of the spread of the novel Corona virus (Covid 19) has prompted the traditional retailers to invest in developing their own digital shopping platforms and websites so as to overcome the closure situation; the demand for these platforms and sites has doubled several times, compared to before the crisis.

Specialists in building digital sales platforms confirmed that such platforms contribute, at least in part, to reviving the sales during the current period. Experts said that building digital sales platforms has become easier and faster now with the availability of information on goods and products, also payment platforms are available through cards and there are many companies specialized in better delivery of products and goods to shoppers.

The advanced digital infrastructure in the UAE has revived e-commerce and facilitated "remote shopping"

Experts confirm that e-shopping will continue to accelerate, and with the emergence of the novel "Corona" virus, it is expected that the shopping experience will change by shifting from products to customers as a priority in the retail sector, where retailing based on the shopper's experience mixes sensual and digital products and services with customization according to personal tastes and what suits them. Besides, the retail companies will improve how they measure and improve customer experiences.

Looking ahead to 2025, robots and artificial intelligence are expected to play a major role in all aspects of business, starting from automation in warehouses, robots in stores, and delivery of self-driving cars; as adopting automated and timely models in providing services and meeting requests will become the main criterion for consumers' expectations.

Digital Transformation

Companies wishing to launch digital retail platforms in the UAE need to work with technical partners in distribution channels so as to achieve the process of linking with the digital transformation agendas.

Great Rise

According to a recent report on industry, it is expected that the size of the e-commerce market in the Middle East will reach 49 billion dollars by 2021, while electronic shopping has become one of the most important components of business plans for the retail sector in the region, especially in the UAE as it has technical intelligence and the precedence in e-commerce adoption.

Companies, that transform into smart business projects and which combine customer data with operational data, can increase efficiency in order to take actions that depend on the desires and preferences of their clients. Mr. Haltout pointed that the large retailer shops in the Emirates were pioneers in adopting online shopping platforms in the Emirates; so major retail chains have accelerated their digital transformation by opening unified digital platforms which provide hundreds of thousands of products on their website, and through applications for tablets and smartphones.

The current situation has imposed a significant acceleration from traditional

ONLINE PLATFORM FOR HOLDERS OF "BEDAYAT" LICENSE

By virtue of a memorandum of cooperation signed between Dr. Amna Khalifa Al Ali, Chairwoman of Ajman Businesswomen Council and Fahim Zain Al Zubaidi, the Executive Director of "Akshak" Company, Ajman Businesswomen Council announced providing an online shopping platform for products by Ajman Businesswomen Council members and holders of "Bedayat" license.

Dr. Amna Khalifa asserted the importance of this memorandum of cooperation, as it offers an online platform for exhibiting, under one dome, the home-made products by ladies registered in the council and working at home in a view to overcome marketing challenges facing home-made product business holders on social media, contributing thereby to the profits increase for the ladies and the feasibility of carrying out commercial transactions via the App in a safe and secure manner.

She praised the efforts of "Akshak" Company for online transactions as it offered a shopping platform that lives up to the demands of the current stage, pointing that it is a national company that supports home-made and handcraft products, and a member of Hamdan Innovation Incubator. The two parties agreed on the necessity of familiarizing the members, holders of "Bedayat" household license, with "Akshak" application and spreading it, in addition to the importance of training and qualifying the members, willing to join the platform, on the use of the application and the best ways for marketing their products; and supporting the members participating in the application to enable them continue their business.

SHARJAH BUSINESSWOMEN COUNCIL (SBWC) DOUBLES ITS MEMBERSHIP

Since 2016, until the last April, memberships of SBWC doubled to 2246 in number, where 60% are citizens and 40% are residents, whereas this number in 2016 was 1284, according to Sheikha Hind Bint Majid Al Qasimi, Chairwoman of SBWC, who also pointed that 46% of the members are businesswomen, 49% are professionals and 5% are students.

She mentioned that the membership system includes five main categories: entrepreneurs, professionals, producers, students and individuals. The membership program also includes businesswomen of 21 different fields such as real estate, legal counseling, education, management, arts and crafts, information technology and software.

Most of the members' activities focused on fashion, clothing, food and beverage, according to Sheikha Hind Bint Majid Al Qasimi, who assured that SBWC dedicates it efforts to encourage ladies to engage in the fields of technology, innovation and digital business through its different events which, during the past five years, reached more than 65 of workshops, exhibitions, conferences, trade missions and business travels.

Al Qasimi pointed out that the council provided the exclusive single-window service to entrepreneurs in 2017, launched its first mobile phone App in 2017, established many partnerships with governmental institutions in 2018, launched the "council's dialogue" platform, the council's "virtual tour" campaign and the introductory campaign for students in 2019, and organized a series of virtual workshops and tours during the first four months of the current year, all with the aim of accelerating transactions that include applications, permissions, visas and licenses from the Economic Development Department and encouraging women entrepreneurs to engage into labor markets.

Chairwoman of SBWC stated that the council's attempt to provide all types of support for businesswomen and entrepreneurs reflects its goals and orientations, mainly about the professional and economic empowerment of women, supporting businesswomen and entrepreneurs to develop, maintain and expand their own businesses and projects, and to encouraging entrepreneurs from all over the world to invest in Sharjah economy and consolidate the emirate position as a business-friendly destination that hosts all entrepreneurs, as well as encouraging women to seek further business excellence, and facilitating the growth and prosperity of women- owned companies.

AJMAN BUSINESSWOMEN COUNCIL REVIEWS ITS ACHIEVEMENTS

During the second online meeting chaired by Amna Khalifa Al Ali, Chairwoman of the Council and board member of Ajman Chamber of Commerce and Industry, Ajman business women council reviewed the achievements of the first quarter of the current year and the work plan of 2020.

The board members of Ajman businesswomen council, during their meeting, reviewed and approved the agenda and the minutes of the previous meeting; they also discussed the first meeting's recommendations and following action, as well as achievements made in the first quarter of 2020 and the major developments, mainly related to online business, on the council's services during the current period.

The participants discussed the possibility of organizing online courses and workshops as well as the council's action plan which involves diversifying the services available to the board members and businesswomen, and promoting the partnership and cooperation with the public and private sectors in order to ensure the provision of value-added services. They also reviewed the latest updates about the new building of Ajman Chamber of Commerce and Industry which will serve as sustainable platform for business holders, create marketing solutions for entrepreneurs, and avail halls for organizing exhibitions, courses and goal-oriented workshops.

Dr. Amna Khalifa stressed the keenness of Ajman Businesswomen Vouncil to pursue the provision of its services to its members, holders of "Bedayat" license, through online work in order to ensure business continuity, and the availability of council's channels for businesswomen for marketing their products online.

She also praised the wise leadership efforts to create a favorable environment for ensured business continuity, especially on the economic level, in the light of the current conditions and the changes the world is witnessing, through lunching packages of stimulus initiative. Dr. Amna Khalifa commended the State's various electronic and digital services provided by federal and national institutions to guarantee business growth and continuity.

SHARJAH BUSINESSWOMEN COUNCIL (SBWC) LUNCHES THREE ELECTRONIC INITIATIVES

Sharjah Business Women Council (SBWC), an affiliate of NAMA Women Advancement Establishment (NAMA), has launched three interactive electronic initiatives including #SBWCEntrepreneursTips, #SBWCReads and #SBWCDictionary in order to support the projects' development and well-being of its 2000 members.

These initiatives are part of the council's holistic approach of further supporting business women-owned and led projects all over Sharjah and the UAE. These initiatives serve as a comprehensive source of new business information and best practices in the rapidly changing market and a nexus for sharing ideas, learning from fellow members, and helping them utilize their free time to learn and gain business knowledge in their different business areas.

The council made these three initiatives available across all its social media platforms, allowing members to communicate and participate on a regular basis within an active and vibrant system.

The initiatives provide some tips on ways to help businesswomen benefit from their time at home in order to refine their business insights, and through these initiatives, the council aims to offer guidance, ideas and practical knowledge on how to continue doing business from home while also achieving work-life balance. On a weekly basis, these initiatives will also provide the members with the pointers and outcomes of the #SBWCVirtualtour initiative launched by the council last week, which offers business counseling to its members to help them adapt to new business strategies in light of challenges posed by the global health crisis. Concerning the three initiatives, Sheikha Hind Bint Majid Al Qasimi, Chairperson of SBWC, said: "These initiatives reflect our commitment to sharing knowledge and providing practical solutions that best support businesswomen under all circumstances in conformity with the vision and guidance of the founder and honorary chairperson of SBWC, her Highness Sheikha Jawaher Bint Mohammed Al Qasimi, wife of the Ruler of Sharjah, we have strived to turn this challenging time period of staying home and social distancing to an opportunity to learn, engage, ideate and innovate."

WOMEN ENTREPRENEURS

BUSINESSWOMEN RUN THEIR PROJECTS ONLINE

UAE businesswomen assured that the Coronavirus pandemic has not affected their projects or their work continuity as they are taking the protective measures, running their businesses online. They also pointed out that they managed to effectively run work online thanks to the smart shift of all transactions and procedures between public & private entities and individuals of society, especially with the availability of strong network services and their expansion all over the State...

Dr. Huda Al-Matroushi, a partner in Empire Group for restaurants' management, food catering and hospitality, said that economy goes through four stages: recovery, inflation, recession and depression. So, we, as businesspersons, have to face the challenges efficiently and competently, and enhance our ability to develop and provide creative solutions and ideas. Under the current circumstances, we held online meetings with partners, and adopted decisions that facilitate work process in the days to come. Those included, a complete restructuring of work method, trying to minimize the expenses, finding new ways for marketing, and developing products, and adding new services that were not there before in order to facilitate the service delivery to consumers without compromising the services and product quality, in addition to fulfilling all health and safety standards. She noted that these circumstances make it necessary to re-study the projects, rearrange them, and search for new partnerships and projects.

The businesswoman Badria Al Mulla, on her part, explained that she is following up all her business activities from home via different programs and applications that enable her to hold meetings with the employees and also communicate with task teams and investors form different countries such as Greece, Spain and Switzerland. She added that she did not touch any change or impact on managing the activities of her projects apart from some procedures and transactions with governmental agents taking longer time. The current crisis, she that pointed out, has proved the State's ability and preparedness for complete digital transformation and created a chance for businesswomen to think out new strategies, find solutions to deal with the existing dysfunction, and figure out smart strategies to avoid traditional methods of work, which cost money and effort.

Fatima Al Saadi, a businesswoman, said "the experience is not new to me, I am going ahead with my online work, which I practice by virtue of the home business license of my project which is preparing food and selling it via social media". Al Saadi added that the UAE has early prepared for the stage of transition and was the world's fastest in digital transformation. Al Saadi stressed the importance of expanding the entrepreneurs' benefit from the different Apps in promoting their projects and delivering them to all beneficiaries, emphasizing the fact that social media applications are characteristically increasing and being followed up by all society's groups.

DUBAI SMALL ENTERPRISES DEFY "CORONA"

The US "Entrepreneur" Magazine confirmed that SMEs in Dubai are able to overcome the current severe economic crisis caused by the outbreak of the novel Coronavirus "Covid-19" allover world. The magazine published a report on the prospects of SMEs in Dubai in light of the current crisis, and their potential opportunities to overcome them, pointing to four factors that can support these enterprises in facing the pandemic.

The report pointed out that, although extremely difficult, these enterprises still have a chance to overcome the crisis; however, there are specific factors that can provide them with the necessary support to get out of the crisis and continue their commercial activity as before the spread of "Covid-19", or as close as possible to it.

The report mentioned that the most important of these factors is Dubai's incessant support for the SMEs sector as one of the most vital lifeline of the emirate's economy. The report cited result data released last year by the "Mohammed Bin Rashid Establishment for the Development of Small and Medium Enterprises", stating that this sector dominated 99.2% of the total commercial establishments in Dubai in 2019, in addition to its employment of 51% of the total workforce in the emirate. Moreover, the SMEs accounted for as much as 46% of Dubai's GDP in 2019.

The report referred to the second factor which is Dubai's excellence in online work mechanisms, e-commerce, digitization applications, and other products and mechanisms of modern technology that have become a reality in different economies around the world after the outbreak of "Covid-19".

The report touched upon the third factor which is the distinctness of Dubai, and the UAE in general, at the level of facilitating commercial business, and the fourth factor is the generous tax exemptions Dubai grants to companies operating on its territories.

INVESTMENT IN "BIDAYA FUNDS" TO EMPOWER TECHNOLOGY STARTUPS IN THE EMIRATE

"Abu Dhabi Investment Office" announced its investment in "Bidaya Funds" to empower the technology startups in Abu Dhabi to reach the capital they need to continue developing their businesses. "Bidaya Funds", whose total value amounts to USD 40 i.e. AED 147 million, run by "Shorooq Partners" company in Abu Dhabi, aims to support the technology startups in the Middle East and North Africa during the early stages of financing.

"Bidaya Funds" for investment represents a continuation for "Shorooq Partners" strategy aiming at investing in companies in the early stages of establishment and financing, and supporting them to move to next stages of financing. Although "Bidaya Funds" already has wider regional powers and focuses on investments in the Middle East, yet, the USD 5 million i.e. AED 18.4 million investment of "Abu Dhabi Investment Office" would accelerate "Bidaya Funds" support to companies which are based in Abu Dhabi.

"Bidaya Fund" will focus its investments in startups specialized in various technological fields such as financial technology, business services, and technology-based platforms and programs. "Shorooq Partners" will work closely with these companies to help them expand their business in the region and abroad.

"RAKEZ" LAUNCHES "MY BUSINESS" PACKAGE TO SUPPORT ENTREPRENEURS

Ras Al Khaima Economic Zone "RAKEZ" has launched its latest packages under the name of "My Business" to support entrepreneurs in the UAE and encourage them to make use of the challenges and turn them into opportunities, as the package includes all that individuals may need to translate their ideas into a tangible reality.

Ramy Jallad, CEO of "RAKEZ" Group, referred to the package advantages for helping entrepreneurs establish and develop their businesses in order to fulfill their professional dream. This is a means through which "RAKEZ" expresses its commitment to support new entrepreneurs as they move into the world of business and welcomes their joining of "RAKEZ" clients' community, over 15000 in number. "My Business" Package offer is valid for a limited period at a price of AED 11535, with the same costs guaranteed upon the license first renewal so that it suits the budgets of investors at the onset of establishing their start-ups, where half of the costs can be paid in advance and the rest after 6 months. The package also includes a business license, establishment card valid for one year, residence visa for investors in the UAE, and many other advantages that also cover the entrepreneurs' family members.

"DUBAI STARTUP HUB" ORGANIZES ONLINE SEMINAR FOR ITS NEW MEMBERS

"Dubai Startup Hub", one of Dubai Chamber of Trade and Industry's innovative initiatives to support entrepreneurship, organized an online seminar for its new members in the framework of its plans to shift towards electronic and smart services in its coming events, in line with its strategy to consolidate the concept of entrepreneurship and help entrepreneurs in the emirate.

The online seminar targeted 40 new members who were introduced to the services and advantages offered by the chamber to develop their entrepreneurial ideas and support their startups, in addition to introducing them to various initiatives the chamber provides for entrepreneurs to promote their competitiveness and help them to achieve success and excellence in Dubai competitive business environment.

Natalia Sycheva, Manager of Entrepreneurship, at Dubai Chamber of Commerce and Industry, stated that the smart shift in Dubai services for startups has become an urgent necessity to keep up with the changes in institutional work, indicating that organizing online seminars and workshops serves as an important step towards consolidating the notion of entrepreneurship and elevating Dubai's position as a global destination for entrepreneurship.

She also pointed out that modern technology is more dependent on the youth and entrepreneurs who realize its importance in promoting their businesses and supporting its continuity, indicating that the success of the online seminar in achieving its goals is an indicator of the importance of completing this series of online courses which deliver information, save time and effort, and allow for a positive interaction that enhances entrepreneurs' competitiveness.

The membership of "Dubai Startup Hub" offers entrepreneurs with the opportunity to get to know and benefit from the initiatives and services it provides such as Business Partners Entrepreneurs Network, Dubai Smartpreneur Competition, Business Partnership Program, and many others.

ABU DHABI GOVERNMENT PROVIDES MORE FINANCING OPTIONS FOR SMEs

In line with the guidance of his Highness Mohammad bin Zayed Al Nayan, Crown Prince of Abu Dhabi, Deputy Supreme Commander of the Armed Forces, and Chairman of Abu Dhabi Executive Council, to give priority to SMEs, Abu Dhabi Government broadened the scope of the SMEs-Credit-Guarantee Scheme in order to provide more financing opportunities for these enterprises in the emirate.

This new partnership between the Department of Finance on one hand, and Abu Dhabi Commercial Bank, Abu Dhabi Islamic Bank, and First Abu Dhabi Bank on the other, provides more financing options for SMEs. Under this partnership, the government will guarantee up to 80% of the value of the SMEs-Credit-Guarantees Scheme in the emirate, which enhances the resilience of companies to adapt to market fluctuations.

This step provides SMEs with wider access to options of working capital financing loans for a period of three months, as well as granting term loans for a renewable period of four years, which encourages and supports more investment in Abu Dhabi. This program is available to all registered and operating SMEs based in the emirate. The new partnership is part of the economic stimulus package announced by the Abu Dhabi government last March and includes 16 initiatives for supporting economic activity, reducing costs of living, and facilitating business in the emirate.

SMEs represent a vital component of Abu Dhabi's economy, as they account for 98% of the total companies in the emirate and contribute by 29% of the GDP and 44% of the non-oil economy of the emirate. Providing this important sector with more financing options during this period contributes to providing valuable economic returns on the long term, and ensures a sustainable march towards a diverse knowledge-based economy in Abu Dhabi.

"KHALIFA FUND" TRAINS AND QUALIFIES 1260 ENTREPRENEURS VIA VISUAL CONTACT

صندوق خليفة لتطوير المشاريع
Khalifa Fund for Enterprise Development

Khalifa Fund for Enterprise Development succeeded in training 1260 male and female citizens last April through organizing 15 specialized and free training courses via visual and technological communication system; unprecedented record figure, compared to only 92 trainees last March, within the framework of its efforts to spread the culture of entrepreneurship and empower SME owners.

The virtual training courses focused on specialized topics including the way of building the investment business model for an enterprise, setting an integrated business plan, as well as courses in the field of generating ideas, simplified finance, in addition to courses on the importance of early response to crises, the impact of social media on the success of enterprises, and introducing the trainees to the preliminary steps for starting e-commerce.

H.E. Mohammad Ali Mohammad Al-Shorafaa, Chairman of Board of Khalifa Fund for Enterprise Development, stressed the Fund's keenness to consolidate its role and position as a leading institution in the field of spreading the culture of entrepreneurship and empowering SME owners especially in the current conditions which require inventing new ways and methods that ensure its continuity to provide services for potential entrepreneurs on the State level.

He added that this great engagement in the training courses via the visual communication system contributed to a great extent to the success of Khalifa Fund in implementing its training and qualification plan, as these free training courses witnessed an unexpected great attendance which urged their organizers to continue spreading the culture of entrepreneurship and providing SME owners with opportunities to expand their knowledge and capabilities to manage their projects according to the best global standards and measures in force.

Enhancing the process of innovation and the sustainability of the entrepreneurial sector through developing mechanisms for issuing commercial licenses and visas and managing cash flow

for the Saud bin Saqr Foundation for the Development of Youth Projects; and Abdul Rahman Obaid bin Nimrud , Board Member, Fujairah Chamber of Commerce and Industry.

Unlimited Support

HE Al Mansouri said that the challenges facing the SMEs sector are great at the regional and global levels, but the government efforts and unlimited support from our wise leadership, in addition to the availability of an institutional and legislative structure that supports this vital sector, are all factors that will enable entrepreneurs and owners of startups and SMEs to overcome the obstacles created by the global pandemic and to restore activity again.

He stressed the need to move quickly to activate the procedures and economic support packages provided by the federal government to support entrepreneurs and SMEs, while working to update an integrated database for this sector. He added that the presence of a strong representation of institutions and entities related to entrepreneurship at the federal and local levels within the SME Council makes it an ideal platform to coordinate and unify the efforts made so as to ensure that entrepreneurs rapidly benefit from the announced support packages. Al Mansouri clarified that to achieve more homogeneity among the roles of bodies and institutions represented in the Council, a new work system was adopted for the Council through the formation of standing committees and sub-committees, provided that the National SMEs Program is assigned the tasks of the secretariat and the executive arm of the Council.

HE pointed out the importance of continuing efforts to enhance an incubating business environment for SMEs. The environment will further enable innovation, employing advanced technology tools, strengthening international partnerships, and attracting foreign investments that contribute to the transfer and localization of knowledge and technology.

The meeting witnessed a discussion of the most prominent challenges facing SMEs sector, especially in light of the emerging COVID-19 crisis, particularly those related to financing and supply chains, among others.

Several proposals for developing incentives were also reviewed in cooperation between the Ministry of Economy and local funds, institutions and programs concerned with SMEs, in order to serve the affected SMEs owned and managed by citizens. The Council agreed to transfer the file to the Emergency Committee for Supporting Citizens' SMEs under COVID-19.

Standing Committees

The Council's decisions regarding the formed committees include the following standing committees: SMEs Finance Committee, headed by HE Shaker Farid Abdul Rahman, Head of Business Sector at the Emirates Development Bank; Citizens Training and Qualification Committee, headed by HE Moza Obaid Al Naseri, Acting CEO, Khalifa Fund for Enterprise Development; Government Incentives and Purchases Committee, headed by HE Abdul Baset Al Janahi, Executive Director of the Mohammed Bin Rashid Establishment for SMEs Development; the National Committee for Emirati Women Entrepreneurship.

The temporary committees include Emergency Committee for Supporting Citizens' SMEs Under COVID-19, headed by Moza Obaid Al Naseri, Acting CEO, Khalifa Fund for Enterprise Development; The National Committee for Establishing the National SMEs Database, headed by HE Eng. Azza bin Suleiman, Director of the National SMEs Program - General Secretariat of the Council.

The Council also selected HE Abdul Baset Al Janahi, Executive Director of the Mohammed Bin Rashid Establishment for SMEs Development as Vice-President of the Council.

SME clients within a maximum period of two days. It also asked the banks not to impose a minimum balance in excess of 10,000 AED on the account of SMEs clients in order for the SMEs to be able to carry out their commercial activities. It stressed that the validity period of the support program applies until the end of 2020, stressing that the banks must postpone the installments and interests due on loans granted to their affected clients (individuals and private sector companies and SMEs).

Significant importance is given to the incentive initiatives adopted by the UAE to support the startup and entrepreneurs sector

The owners of SMEs and micro projects have previously confirmed that their projects are relatively far from the banks radar after the stimulus package that was approved by the Central Bank because of the requirements imposed by the banks on those companies. They stressed that a number of banks have been slow to provide the necessary support and facilities to small investors, where they ask these investors to carry out non-actionable measures. They stated that debt settlement and deferral requests and new financing requests are frozen and suspended without clear reasons, explaining that the payment grace period and reduction of interest rate are not activated as required so far. They demanded the Central Bank to join efforts with all concerned government agencies to push the banks towards implementing considerable facilities approved by the wise leadership and the Central Bank, especially for SMEs and the retail sector.

Entrepreneurs pointed out that SMEs face major problems, especially in dealing with banks. Noting that debt settlement and deferral requests and new financing requests are all rejected and suspended in one way or another. Highlighting that even payment grace period and reduction of interest rate are not applied, where banks respond to their requests by explicit or implicit refusal.

Mechanism to Activate Federal Facilities

His Excellency Sultan bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy and Chairman of SME Council, instructed the activation of federal incentives and facilities for owners of SMEs, especially related to financing and government purchases urgently, and to adopt immediately measures that contribute to reducing the impacts of COVID-19 on businesses of affected citizens.

This came during HE's presidency of the first meeting of SME Council under the second session of the Council after the Cabinet decision to renew the Council, which includes HE Aisha Mohamed Belharfia, Assistant Undersecretary For Labor Affairs, the Ministry of Human Resources and Emiratization; HE Abdul Rahman Al Hammadi, Undersecretary For of Support Services and Monitoring, Ministry of Education; Sultan Ahmed Al Tamimi, Manager of Governor's Office, Central Bank of the United Arab Emirates; Shaker Farid Abdul Rahman, Head of Business Sector, Emirates Development Bank; Saeed Muhammad Al Nazri, Director General, Federal Youth Foundation; Moza Obaid Al Naseri, Acting CEO, Khalifa Fund for Enterprise Development; Abdul Baset Al Janahi, Executive Director of the Mohammed Bin Rashid Establishment for SMEs Development; Sheikh Abdullah Bin Nasser Al Nuaimi, Director of Planning and Business Development, Department of Economic Development, Ajman; Hamad Ali Abdullah Al Mahmoud, Director of Rowad Foundation; Abdullah Khamis Al Suwaidi, CEO of Saud bin Rashid Al Mualla Program; Youssef Muhammad Ismail, Board Member of Ras Al Khaimah Chamber and Chairman of the Supreme Committee

A pivotal role is played by SMEs and innovative companies in various economic fields

SUPPORTING SMEs AND ENTREPRENEURS IS A PRIORITY FOR THE FUTURE OF THE ECONOMY

The growth of Startups and Small and Medium Enterprises (SME) sector is a pillar to consolidate the region's position as a center for innovation and knowledge production. The sector contributes about 40% to the UAE's GDP and provides about 50% of jobs. Hence, it is highly important to take appropriate measures to support SMEs and improve the cash flow to counter the decline in revenues as a result of COVID-19 crisis.

Empowering startups and entrepreneurs and promoting digital economic activities is a fundamental and an important pillar for the future of a sustainable economy at the national and global levels, according to a recent report issued by Dubai Future Foundation. The report stated that the crisis of "COVID-19" will impose real challenges on emerging companies in the UAE as is the case in the whole world, but the UAE is one of the best countries in preparing for future changes in the innovation and entrepreneurial sector. Small startups constitute about 50% of the companies registered in Dubai, and generate about 47% of the annual GDP of the UAE; they receive the largest share of financing for projects in the region by 60%, according to the MENA Venture Investment Report 2019, followed by Egypt with 14% and Kingdom of Saudi Arabia by 9%.

Ensuring Continuity

The report stressed the importance of the incentive initiatives that the UAE has adopted to support the startup and entrepreneurs sector, where it recognizes the pivotal role that SMEs and innovative companies play in various economic fields, and in promoting innovation and the viability of the entrepreneurial sector. This goal can be achieved by developing mechanisms for issuing commercial licenses and visas, managing cash flows, increasing reliance on the concept of teleworking, and keeping pace with the rapid changes in the technology and innovation sector, in addition to updating private legislation and regulations in light of global changes, especially in the sectors of health, education, energy and teleworking, among others.

The report addressed a number of proposals to enhance the innovative environment in the UAE and the region, including supporting employers in reducing the costs of renting offices and facilities, postponing payment of payments, fees and taxes due, reducing commercial licensing fees and facilitating their renewal in the event of their expiry date, providing loans and flexible financing options, working to reduce the cost of living and housing, facilitating movement, promoting free zones, and issuing and transferring visas.

The UAE is considered one of the best countries in preparing for future changes in the sector of innovation and entrepreneurship

Providing Support

The report sees that government support provided by countries to strong startups with a high burn rate will help them to return to pre-crisis levels once the COVID-19 pandemic has subsided, and will contribute to protecting the innovative environment and the entrepreneurial sector from permanent damage that may lead to an economic downturn on the long term.

Financial Facilities

In the context of supporting entrepreneurs, the Central Bank obligated all banks to open accounts for

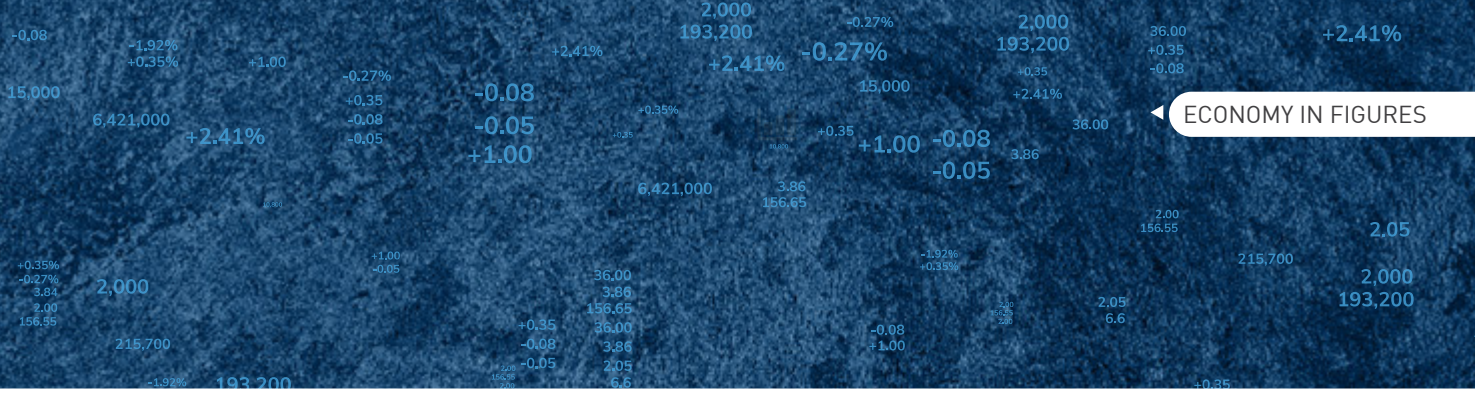

AED
803.6
Billion

Abu Dhabi's GDP reached AED 803.56 billion in 2019, at constant prices, with a growth rate of 1.5 percent compared to AED 792,065 billion in 2018. The GDP per capita at fixed prices increased by 10.2% to AED 313.1 thousand in 2019 compared to AED 284.1 thousand in 2018, and the gross fixed capital formation amounted to AED142.402 million, according to the results of 2019.

As the emirate of Abu Dhabi is implementing an ambitious strategy of diversifying the economic base and sources of income, estimations from the Statistics Center - Abu Dhabi reveal that although very significant to the economy of the Emirate, oil contribution to GDP at current prices was only 40.8% even with the significant rise in oil prices in global markets during the past year. Non-oil economic activities and sectors contributed about 59.2% to GDP at current prices, which clearly reflects that the Emirate of Abu Dhabi has come a long way in terms of diversification of the economic base and sources of income.

AED
93.4
Billion

AED 93.4 billion was the total cumulative balance of financial facilities provided by banks operating in the UAE for the small-and-medium-sized enterprises in the first quarter of 2020, with an increase of AED 3.9 billion, and a growth of 4.3% compared to AED 89.5 billion in the fourth quarter of 2019.

Loans obtained by small-and-medium-sized enterprises account for about 8.1% of the total accumulated balance of credit facilities obtained by the wholesome of economic and commercial activities in the private sector during the first quarter of this year; approximately AED 1.149 trillion, according to statistics by the UAE's Central Bank.

Small-and-medium-sized-enterprises account for more than 94% of the total number of companies operating in the State, divided as 73% working in the wholesale and retail trade sector, 16% in the services sector, and 11% in the industry sector, as statistics by the Ministry of Economy show.

USD
10
Billion

USD 10 billion was the amounts of funds provided by the Arab Monetary Fund to 14 of its members since its foundation in 1976 until the end of 2019, equivalent to 2.4 billion Arab Accounting Dinars (the Dinar equals to 4.1 USD), including USD 321 million loans approved last year.

In its annual report, the Fund confirmed that it had approved all funding requests submitted by Arab member states during 2019 for supporting economic and financial reform programs. It also referred to visits paid by consultation missions from the Fund to the states requesting support, and the set of reform programs that were agreed upon to be supported by the Fund's resources. Moreover, the report noted that "Arab Monetary Fund" continued its committed contribution to the Arab financial agencies' joint effort for providing humanitarian aid to Palestinian people, allocating 10% of the net annual income to support the education, health, economic empowerment and women sectors.

ECONOMY IN FIGURES

AED 1.6 Trillion

AED 1.6 trillion was the UAE's total of non-oil trade in 2019, with growth rate of 4.4%, compared to AED 1.536 trillion in 2018 according to the latest statistics released by the Federal Competiveness and Statistics Authority. Statistics also show that the re-export trade resumed its momentum during the last year, reaching AED 457,4 billion, against AED 431.55 billion in 2018, accounting for 28.5% of the total foreign trade, while the exports accounted for 14.4% of the trade total, rising from AED 206 billion to AED 231.23 billion during the monitoring period. The imports value increased to AED 914.8 billion from 898.37 billion; 85% of the total trade. Re-export and free zones trade have also started to become a favored feature of the UAE economy on the Middle Eastern and world level.

AED 8.44 Billion

AED 8.44 billion will be the value of e-payment in the UAE via the digital e-wallets on Smartphones (Apple Pay and Samsung Pay) by 2022. Thales Group, a company specialized in e-payment solutions, confirmed that UAE is the region's leading state in terms of contactless payment cards and digital smartphones wallets. The company estimated the number of dual interface (contactless chip cards) to reach 17 million cards in local use by 2020. "The digital technology, supported by the continued innovation, have become significantly effective in the sectors finance and banking, as the use of these technologies spread on a wider scale in the aftermath of the "Coronavirus" Pandemic.

Effectively, the digital banking services became the dealers' preferred method for managing their financial transactions. Data from MacKenzie and Company show that over 80% of consumers in UAE and KSA are planning to use their smartphones and other devices to carry on their banking transactions in 2020.

AED 149.8 Billion

AED 149.8 billion were the revenues of the governmental joint-stock companies in 2019 compared to AED 149.65 billion in 2018 and about AED 132 billion in 2017, according to figures issued by the Federal Competitiveness and Statistics Authority. The profitability of government companies reflects the great financial strength and solvency it has, that has placed it among the largest global companies over the past years.

The state-run companies are generally from all across the emirates of the State, but the largest percentage of companies are situated in the Emirates of Abu Dhabi and Dubai. The companies' capital is over AED 200 billion, according to previous statistics by competent authorities, including the Ministry of Economy.

The revenue of the state-run companies constituted 31.3% of the total public revenue of the Sate that amounted AED 478.2 billion approximately during the year 2019 according to the numbers of the national accounts released by the Federal Competiveness and Statistics Authority.

The contribution of the non-oil sectors such as wholesale and retail trade, manufacturing industry, construction, financial activities and insurance is growing

2.984 million barrels per day during the year 2020; this is in line with the OPEC agreement.

On the other hand, the Central Bank report showed that the labor market in the UAE witnessed activity during the first quarter of year 2020, as employment in the private sector increased by 1.3 percent on a quarterly basis and 2 percent on an annual basis in the first quarter of the year compared to an increase of 0.3 percent and 0.2 percent, respectively, in the previous quarter. The private sector jobs reached 5.1 million employees, with 64,000 new jobs being added in the first three months of the current year.

In year 2019, the private sector jobs increased in line with the non-hydrocarbon gross domestic product, as the coefficient of correlation between the increase in jobs and the increase in non-oil output reached 70 percent in the recent period. Jobs in the real estate sector, business services sector and other sectors increased on an annual basis in the first quarter by 7.1 percent and 11.3 percent, compared to 6.35 and 10.5 percent in the previous quarter.

Employment in the manufacturing industry sector, which constitutes about 9.2 percent of total employment in the private sector, continued to grow by 1.3 percent on an annual basis, the same rate recorded in the first quarter of year 2020. In addition to this, employment in the transport, storage and communications sector increased by 0.9 percent year on an annual basis.

The contribution of the oil and gas sector to the UAE's gross domestic product has shrunk dramatically

obligations, whether debts or other, and there are only small debts, the majority of which are for companies, and these debts dwindle a lot in front of the investment assets of the State and government and private companies as well as against the strong exchange rate of dirham.

Open Policies

The fifth foundation is the open economic policies and competitive work environment that the Emirates is distinguished for and was established over decades, making it the first business and investment environment in the region. The United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD statistics and reports reveal that the UAE ranks first in the Arab world in attracting and exporting investments.

The balance of foreign investment entering the Country increased from USD 76.1 billion in 2010 to USD 140.32 billion in 2018, an increase of USD 64.2 billion and a growth rate of 64 percent. The net inflows of foreign development investment into the Country increased from about USD 4 billion in 2010 to USD 10.4 billion in 2018.

Extensive Business Relationships

The sixth foundation is the UAE's extensive trade relations with about 220 countries on the six continents. The value of non-oil foreign trade increased from AED 754.4 billion at the end of 2010 to AED 1.62 trillion at the end of 2018, an increase of AED 873.6 billion, with a growth rate of 115 percent. The non-oil exports increased from AED 83.1 billion to AED 212 billion, an increase of AED 129 billion, with a growth rate of 155 percent.

According to the World Trade Organization statistics 2019 issued by the World Trade Organization, the Country's exports of services rank 22nd globally and contribute by 1.2 percent of the global exports of services. Commodity exports, including oil, are ranked 16th in the world and contribute by 1.8% of global exports. Furthermore, the UAE ranks first in the Arab world in goods and services exports, and the Country ranks 3rd globally in re-exporting goods.

Beginning of Economic Recovery

The UAE Central Bank expected that the UAE economic recovery will begin in the second half of 2020. Economic activities in the first quarter of 2020 witnessed disparate movements, as the UAE economy performed well during the first two months of the year.

The Bank asserted – in the audit report for the first quarter of 2020 issued by the Bank recently – that the support program directed by the Central Bank and the economic stimulus packages announced by local governments is likely to affect positively the Purchasing Managers' Index (PMI), real estate prices, employment and credit growth with a positive impact on the general feeling. The Central Bank stated that the average oil production of the UAE will reach

Today, the UAE is reaping the fruits of the successful economic diversification policy that it started more than 30 years ago

liquidity. The Country has several funds for sovereign wealth and foreign investments, whose value of assets is approximately USED 1.5 trillion, most notably the Abu Dhabi Investment Authority, which recently ranked third globally among the largest sovereign funds.

This is worth USD 697 billion. There is also the Government Investment Corporation of Dubai, which ranked 13th with assets of about USD 233.8 billion, and the Mubadala Development Company in the 14th rank with a value of approximately USD 226 billion, and the Emirates Investment Authority ranked 28th in the world with assets worth USD 34 billion, and these assets provide it liquidity at demand.

Increased Reserves

The third foundation is the increasing international reserves, both for the Central Bank and the banks, which amounted to AED 449.6 billion at the end of last March. These reserves achieve continuous growth supported by an effective strategy applied by the Central Bank to provide liquidity to the national economy. Liquidity circled to its highest level at all-time, at the end of last April as it reached AED 1.75 trillion. This liquidity is supported by a strong banking sector, whose assets according to the latest statistics increased to reach AED 3 trillion and 155.7 billion, and bank deposits for residents and non-residents increased by the end of April to AED one trillion and 872.2 billion. Government deposits also increased to AED 286.7 billion at the end of April.

Specialists believe that the huge financial liquidity owned by the Emirates, whether through its sovereign funds or cash reserves abroad or the assets of its banking and investment sector at home, is enough to enable it to face any crises, whether the Corona pandemic or other.

The Central Bank also plays a major role in providing liquidity successfully, which was clearly demonstrated in its comprehensive plan for which more than AED 265 billion is allocated; the largest financial support plan in the region.

The fourth foundation is the diminishing of the State's external debt. As the economic expert, Dr. Ali Al-Amri, confirms, the UAE does not have any pressuring financial burdens or

WELL-ESTABLISHED FOUNDATIONS FOR THE GROWTH OF OUR NATIONAL ECONOMY

Our national economy has well-established foundations that enhance the chances of its sustainable and balanced growth despite the current challenges facing the global economy in general. The International Monetary Fund has expected that the UAE will achieve positive economic growth in its gross domestic product by 3.3 percent for 2021, and its experts have expected, in the Fund's most recent reports, that the UAE will achieve a surplus in the balance of payments to the gross domestic product, by about 4.1 percent for next year, compared to 1.5 percent for the current year.

According to the International Monetary Fund, the most challenges that the world will face, especially the oil-producing countries in the Middle East region during the current and next two years, is to provide adequate financial liquidity for their economies and to support their financial stability, especially with the decline in oil revenues significantly due to the significant decline in the oil prices and the repercussions of the Corona pandemic. The report emphasized that countries with high debts are more vulnerable to the financial and economic fluctuations.

Many Foundations

The UAE economy has 6 main foundations that make it more capable and resilient to face the economic and financial crises and fluctuations that ravaged the economies of the world and the region in recent years, particularly since the global financial crisis of 2008, from which it emerged more resilient and stronger.

The UAE economy has many foundations that make it more capable and resilient to face the economic and financial crises and fluctuations that ravaged the economies of the world and the region

The first foundation is the successful economic diversification policy that the UAE started more than 30 years ago and it is reaping its fruits today. According to the latest reports of the Federal Competitiveness and Statistics Authority, the contribution of the oil, gas, mining and quarrying sector to the gross domestic product of the UAE has shrunk dramatically, and its value amounted to AED 387 billion, constituting only 25 percent of the gross domestic product of AED one trillion and 546.6 billion at the end of 2019 at ongoing prices.

In contrast, the roles of other non-oil sectors such as the wholesale and retail trade sector increased by 12.5 percent, manufacturing industry by 8.7 percent, construction by 8.4 percent, financial activities and insurance by 8.6 percent, and other non-oil sectors with a 36.7 percent share. This economic diversification contributes strongly to absorbing the impact of the shocks of the falling oil prices.

During the past ten years 2010-2019 that witnessed major global and regional economic crises, UAE's gross domestic product increased by 45.3 percent at ongoing prices from AED 1.06 trillion in 2010 to AED 1.54 trillion by the end of 2019.

Qualitative Investments

Parallel to the UAE's expansion in the policy of economic diversification, it directs huge qualitative investments to the oil and gas sector in order to increase its production and maximize its oil reserves, says Naguib Al Shamsi, economist and general manager of Masar Economic Studies, where these reserves are estimated at 98.6 billion barrels to occupy the sixth place globally in oil production. The UAE is also a member of the Big Five club in gas reserves with a stock of 353 trillion cubic feet.

The second foundation is the UAE's possession of huge investment assets that provide it with sufficient financial

The Central Bank develops detailed and comprehensive regulations for the economic support plan through a set of support decisions in order to preserve consumer protection

Moreover, the federal government announced many decisions including extending expired residence visas for residents on March 1 for 3 months, exempting people with expired residence visas from financial violations until the end of 2020, suspending administrative penalties on the violations of the Federal Authority for Identity and Citizenship from 1 April, 2020, and approving the registration of vehicles without paying traffic violations or conducting vehicle technical testing.

UAE is Number One in the Support Plan

Jihad Azour, Director of the Middle East and Central Asia Department at the International Monetary Fund, stressed that the UAE has the ability to counter and overcome the consequences of the crisis supported by its huge financial buffers and economic growth base. He said that it is likely that the economy will bounce back to achieve a strong growth rate of 3.3% in the coming year after shrinkage of 3.5% this year because of to the repercussions of "Covid-19" crisis that led to almost a complete halt in the world economic movement.

He also added that the UAE was one of the first counties in the world to take appropriate measures to counter the health, social, and economic consequences in facing the Coronavirus outbreak. Therefore, it approved a number of monetary and financial support packages, in addition to a set of measures to reduce fees and support SMEs in countering the consequences of the crisis, with a notable focus on health aspects and on ensuring the safety of citizens and residents.

According to the Fund's estimates included in the recently-released report of economic growth prospects for the countries of the region, the UAE's GDP is expected to reach AED 1.26 trillion (USD 343 billion) this year, and to rise to AED 1.334 trillion (USD 363.6 billion) next year, with the economy recovering from the temporary interim consequences of Covid-19.

The Fund expects that economic stagnation, in light of the preventive measures aiming to contain the spread of the virus, will lead to the shrinking of the UAE's non-oil GDP by 5% this year, and to record a growth leap of 4% next year.

The Fund stated that the State's oil GDP is expected to stabilize this year without recording any growth or regression, and return to grow by about 1.7% next year. According to the Fund's estimates (which were prepared before reaching the agreement between OPEC and the Fund), the State's oil production is expected to reach 3.06 million barrels per day this year and about 3.14 million barrels in 2021. Moreover, the State's daily exports of crude oil are expected to reach 2.37 million barrels this year and about 2.44 million barrels in the next year.

UAE is number one globally in launching the economic support plan to counter Coronavirus

Special incentives for supporting individuals, along with grants, exemptions, postponed payments, and many other facilities

reduce companies' incorporation fees in Hub71 market, and in Khalifa industrial platform and city.

In Dubai, the institutions that launched incentives included Dubai International Financial Center, Dubai Silicon Oasis Authority, Dubai Airport Free Zone Authority (DAFZA), Jebel Ali Free Zone Authority (JAFZA), Mohammed Bin Rashid Establishment for Development of SMEs, Dubai Customs, the Dubai World Trade Center Authority, "Dubai South" Free Zone, and Dubai Healthcare City Authority.

Moreover, the Sharjah government injected AED 4 billion through short-term instruments to boost the liquidity of the emirate's banks, while the Sharjah Publishing City Free Zone launched a package of aids to support existing clients and exempt permanent ones from 3 months rental, along with many other incentives.

In the Emirate of Ajman, Ajman Media City Free Zone decided to extend its support packages to its operating companies, extend fine cancellation in Ajman Media City Free Zone as a result of non-renewal of lease contracts for rented units until May 15, and continue working to refund all the amounts received as guarantees for rented units until May 15. Ajman Free Zone also decided to allocate AED 6 million to support the management of Ajman China Mall, while Ajman Transport Authority decided to support franchise companies in the transportation sector.

In the emirate of Umm Al Quawain, a package of incentives was launched to support business sector and individuals. The incentives were manifested in reducing 50% of the fees of new and renewed licenses of all kinds; commercial, industrial and professional, and cancelling late fines for expired licenses of economic companies and institutions in the emirate, and many other incentives.

On its part, Ras Al Khaima government launched a package of stimulus measures and facilities that covered different business sectors in the emirate, such as a 25% exemption on the renewal fees of commercial licenses that were closed based on the governmental circular of suspension, in addition to many other incentives.

Finally, Fujairah government decided to support the business sector through many local fees and taxes exemptions that included exempting commercial activities from commercial licenses annual fees, exempting resorts, hotels, and hotel apartments from the prescribed local tax, and exempting commercial institutions from the taxes to Fujaira chamber of commerce and industry for the year 2020.

A report released by the Ministry of Economy under the title "The UAE Incentives for Business Sector to Combat Coronavirus", pointed out that the forefront incentive provided by the UAE to the business sector to combat Coronavirus was the comprehensive economic support plan adopted by the Central Bank, which included a number of monetary policy measures and procedures on the federal level to support the national economy and protect consumers and companies. These measures covered setting standards for loaning and reducing capital, and adopting new regulations, as the plan value amounted to AED 256 billion, of which 50 billion as capital buffer relief in banks, 50 billion as a zero cost funding support, AED 95 billion as liquidity buffer relief, and AED 61 billion as a reduction of cash reserve requirements.

The economic support incentives and governmental initiatives focused on alleviating economic burdens during the crisis to avoid any negative repercussions of"Covid-19" outbreak on various sectors in the country, as the federal government adopted 9 initiatives and measures to encourage investors and business sector in general, and to grant facilitations to citizens, residents, and visitors.

The cabinet issued a resolution approving a positive list of sectors and economic activities in which direct foreign investment is eligible with 100% foreign ownership. The decision confirmed 122 major and minor economic activities for foreign investors in the agricultural, industrial, and service sectors.

The incentives included mitigating operational burdens incurred on the financial sector during this stage

for SMEs in a maximum period of two days, on the condition of adhering to the provisions on countering illegitimate uses.

On the level of initiatives by the UAE government and federal entities, the Ministry of Economy decided to cut the taxes on 94 services for individuals, companies, and business sector clients, which would reduce the costs for the business sector.

Package of Initiatives

On the other hand, the Ministry of Human Resources and Emiratization launched a package of initiatives to support the continuity of private sector establishments' work. These initiatives included cutting the fees for obtaining the required internal work permits, the possibility of recovering the value of the bank guarantee for employees, cancelling restrictions imposed on the establishments as well as suspending administrative fines for six months, reorganizing work in terms of wages and leaves, and organizing telecommuting.

The Securities and Commodities Authority also adopted many initiatives to support capital markets and the companies operating in the field of securities, including the limiting down of share price to 5% of the previous closing price maximum, extending the deadline of holding the joint-stock companies' meetings until June 30 this year, to avoid any risks resulting from delaying the meetings, granting some exemptions for the system of companies' purchasing of own shares in order to facilitate the process, and many other incentives.

On its part, the Insurance Authority launched a second package of incentives that included introducing the free-of-charge "Professional Training Academy" for citizens and some free programs for people working in the sector, extending the application period for joining the Experimental Environment of Financial Technology in the insurance sector, and launching the fast track of decision-making on appliance until15 June, 2020. Furthermore, while the General Pension and Social Security Authority decided to defer the contribution payment of the private sector companies for a renewable period of three months, Sheikh Zayed Housing Program allowed to postpone the payment of due housing loans on the beneficiaries for 6 months to one year.

The Ministry of Finance announced three new decisions to cut the federal taxes including cutting the fees of registration in the Suppliers and Contractors Register, cancelling the fees of registration renewal so it becomes free, and cancelling the fees of selling documents and filings of tenders at the federal entities / ministries and authorities / so they become free of charge.

In addition, the Federal Tax Authority decided to exceptionally extend the tax period for people registered in the selective tax to include March and April, 2020.

Local initiatives

On the level of the local governments' initiatives to ensure the stability of the business sector, Abu Dhabi government allocated 15% of the total annual government purchases and contracts to MSMEs, and Abu Dhabi Department of Economic Development decided to waive fines and violations on 72 thousand economic licenses which amount to more than AED 246 million.

In the same respect, the incentives launched by Abu Dhabi governmental institutions and entities also included incentives by Abu Dhabi Housing Authority, Abu Dhabi Fund for Development which launched a billion-dirham initiative to support national companies through soft loans, and, similarly, Abu Dhabi Customs and Abu Dhabi Global Market which decided to

Federal institutions continued launching incentives aimed at supporting the various sectors and the private SMEs

INCENTIVES EN MASSE TO SUPPORT ECONOMY, BUSINESS COMMUNITY AND INDIVIDUALS

The numerous incentives launched in the UAE on the federal and local levels were the main leverage to boost and push forward business continuity in light of the current circumstances related to the repercussions of the novel Coronavirus "Covid-19" global outbreak.

The number of economic and commercial incentives launched by the federal government and the local governments in all the State's emirates amounted to over 227 initiative in three months, and contributed altogether to promoting the economic growth and supporting the business sector, according to a monitoring report issued by the Federal Competitiveness and Statistics Authority.

According to the new monitoring report, the second of its kind in three months, released by the Federal Competitiveness and Statistics Authority, the ministries and institutions in the federal government and local governments continued launching more incentives which was reflected positively on the economic and commercial sectors, business community, and individuals in general during the period from March until early June of the year 2020.

Moving to the details, the second report was devoted to monitor the incentives during the period from April 11 to June 4 of the current year, which reached about 127 ones, while the number of incentives monitored by the first report, for the period from March 1 to April 10 of the same year, reached about 100 incentives.

Federal Incentives

The new report shows that the federal institutions continued launching incentives that aimed at supporting the various sectors, private SMEs, and individuals, and granting exemptions, postponing payments, and providing many other facilities.

During the period between the beginning of April until early June of the current year, the Central Bank of the UAE, within the framework of the comprehensive economic support plan, continued urging banks and financial institutions to support companies of the private sector, SMEs, and individuals for their role in pushing the wheel of economic growth forward in the State by further postponement of loans instalment payments for the clients, with the possibility of extending the period of

227 incentives were launched in the UAE during three months to enhance economic growth and support business

postponing debts and interests on the due payments until 31 December , 2020.

The Central Bank also decided to postpone implementing a group of capital standards related to the plans of implementing "BASEL III" requirements for all banks in order to mitigate the operational burdens incurred on the financial sector during this stage.

Comprehensive Systems

The Central Bank developed detailed and comprehensive regulations for the economic support plan through a set of support decisions for preserving consumer protection, those included reducing the amount of the first advance instalment for real estate purchaser to facilitate the purchase of real estate cancelling the minimum balance requirement on SMEs accounts, and requiring all banks to open accounts

Financial managers in the UAE are optimistic that the economy will recover

best cities for jobs, but also to take the time to reflect on the economic impact of "Coved 19", and the response of each government to the crisis.

To conduct the study, the educational platform has first identified a list of 100 cities around the world well known for their economic, educational and ambitious opportunities, as the extent of the city enjoying a strong economic position is an important indicator of its employment opportunities. That is why the study collected data on the rate of Gross Domestic Product (GDP) growth associated with the pre-outbreak of the virus, in addition to the number of new startups, to show whether the city is a hub for innovation.

The study then compared the statistics with the current unemployment rate versus the unemployment rate for the same period last year, in order to help determine the impact of the epidemic on the labor market. After this, it considered the government's response to "Covid 19" in terms of support to the companies, such as loans and financial assistance (for individuals and companies) and the plans developed to help the troubled industries.

The index, which did not include any other Arab city, was led by Singapore, Copenhagen, Helsinki and Oslo, respectively, and London ranked 34, Paris 68, Rome 97 and Santiago 100.

Improved Pace of Employment

With reference to the resumption of recovery, data from the LinkedIn network of professionals affiliated with Microsoft reported that employment in the UAE is recovering from a sharp decline due to the Corona virus pandemic.

The data indicated that the number of people who found a new job in the State began to increase slightly at the end of last month after it declined sharply since early March, the date when the lockdown on movement were imposed.

"The UAE had been negatively affected by the lockdown imposed to contain the spread of the virus," said the director of the Middle East and North Africa and the Emerging Markets in Europe and Africa at LinkedIn. Ali Matar said that recruitment activities on LinkedIn had declined between 40 and 44 percent year on year for the period from March to May.

Annually, vacancies in the retail sector posted on the website fell by 63 percent, decreased by 50 percent in the entertainment and travel sectors, 30 percent in the media and communications, and 15 percent in the construction sector.

The job advertisements on LinkedIn witnessed the biggest increase in technology and software jobs, reaching 66 percent, and vacancies in health care increased by 28 percent. The total employment in the private sector in the UAE at the end of the first quarter of 2020 was 5.1 million employees.

According to the audit report for the first quarter of 2020 issued by the UAE Central Bank, the UAE private sector added 64,000 jobs to the labor market in the UAE. The report pointed out that the negative developments in the macro economy due to the novel Corona virus by the end of the first quarter of 2020 were not reflected in the labor market, as employment in the private sector increased by 1.3 percent on a quarterly basis and 2 percent year on year in the first quarter of 2020, compared to an increase of 0.3 percent and 2 percent, respectively.

increase during the period from 2020 to 2024, to reach 19.6 percent of the Gross Domestic Product (GDP) during the same period.

Optimism of the Financial Managers

The majority of the financial managers working in the UAE have expressed optimism that the economy will soon recover from the economic repercussions resulting from the novel "Corona" virus, also known as the "Covid 19" pandemic, all over the world.

The American company "McKinsey & Co." Managing Knowledge and Learning consultations, has conducted a questionnaire among the financial managers working in the Country, to monitor their feelings about the recovery of the UAE economy from the severe global economic crisis left by the pandemic, and also to assess how their methods in dealing with this crisis have developed, and in responding to the changes imposed by it, in a series of similar questionnaires conducted by the Company in a number of countries in the world.

Regarding the Emirates, the results of the questionnaires indicated that 60% of the financial managers are optimistic about the recovery of the economic activity in the Country, and its return to its normal state before the crisis, or a situation close to it, within a short period, ranging from two months to three months from now.

Optimistic financial managers based their optimism on several reasons, including the speed of movement on the part of the UAE to contain the economic repercussions of the pandemic, through a successive set of incentive measures, which the UAE government began to implement at all levels, whether the federal government, or local governments, or entities affiliated with the government, such as the Emirates Central Bank, in order to alleviate these repercussions on the national economy and help it to recover quickly from them.

A percentage of 33% of the financial managers expressed their expectation that the recovery of the economy will take a longer period, ranging from 6 to 12 months, while the remaining 7% expected that the pandemic will have a longer negative impact on the economy.

Advanced Rank

Dubai ranked 1st regionally and 5th globally in the list of the top 100 cities globally known for its economic, educational and ambitious opportunities, to manage the economy after "Coved 19" in a study released yesterday by " Future Learn " online distance learning platform, a jointly owned company between the FutueLearn "Open University" and the London-based SEK Group. According to the study, Dubai surpassed major global cities, most notably San Francisco, Munich, Geneva, Stuttgart, Los Angeles, Seoul, New York, Stockholm, Frankfurt, Tokyo, Paris and London.

The study used data and statistics to evaluate the best cities where to find a job. As each city was studied against 15 factors related to the economy, government policies, quality of life and gender equality; sub-indicators were also included within, such as Gross Domestic Product (GDP), youth opportunities, unemployment rates, immigration and openness rates, and women in the leadership role.

The study stated that Dubai recorded high levels in several sub indicators, as it achieved a full balance of 100 percent in the health expenditure sub indicator, 95.62 percent in the disposable income index, 93.80 percent in the youth opportunity index and 96.52 percent in the women's index in the role of leadership and 98.89 percent in the index of immigration and openness, while its total balance reached 85.18 percent.

The survey found that people living in countries such as France, Italy and the United States showed that an average of 50 percent of the respondents either lost their jobs entirely or their ability to earn somehow diminished since the start of the pandemic. As a result, it is imperative to proceed with this research project, not only to offer hope and insight in the

UAE incentives pump new blood into the national economy

trade, import and export, which had a great deal of mitigation of the effects of Corona on the economy.

The government has also provided a unified platform for the residents to apply for jobs on the virtual labor market portal. It asked the employers to post their jobs' vacancies on this portal while linking the vacancies to residence visa holders. Utility companies also reduced electricity and water fees to reduce the impact on homeowners and companies during the epidemic.

Expected Growth

Fitch Solutions, the multinational economic studies institution, expected the UAE to achieve a tremendous recovery in its economic growth during the next year, as the Country is expected to register in 2021 a Gross Domestic Product (GDP) of at least 3.9%.

Also, Fitch Solutions issued a report on the expected economic impact of the spread of the Corona pandemic across the world on the expected economic growth in the UAE during the current and next two years. The report emphasized that the UAE economy will recover and revive strongly during the next year, registering a solid leap in its growth, as it will achieve a growth of 3.9%. The report expected that the expected rise in oil prices will contribute to the economic recovery due to the return of the global demand for it as a result of the return of economic activity that had stopped in various parts of the world because of "Corona."

Encouraging and facilitating business in investment, production, trade, import and export

Among the most important factors is the return of the global trade traffic through the ports also the resumption of the global activities of the chains of logistics and supply.

In turn, the British "Economist" magazine expected that the financial incentives announced successively by more than one of the stakeholders in the Emirates during the recent period would lead to protecting the economy in the Country and enhancing the private consumption among the population. Besides, the "Economist Intelligence Unit" of the weekly magazine published a special report on its expectations for the prospects of the UAE economy during the period from 2020 to 2024.

The report pointed to the group of the financial incentives announced by several competent bodies in the UAE during the past two weeks to deal with the negative economic impacts resulting from the rapid spread of the novel "Corona" virus, including the Emirates Central Bank which announced a huge financial incentives package.

Regarding the rate of inflation expected in the UAE during the period covered by the report, the report stressed that the Country's policies will succeed in keeping the inflation rates low so that they do not exceed on average 2.7% during the mentioned period.

The report touched on the policy of linking the Dirham to the US Dollar, so it expected the link to remain valid due to the clear commitment by the UAE government to this. The report emphasized that this policy has achieved monetary stability in the UAE economy for successive decades.

Exports

Regarding exports, the report expected that the exports' revenues will decrease during the current year as a result of the drop in international oil prices, but revenues will recover starting from next year, with the start of Abu Dhabi using its new energy in oil production, in addition to the expected rise in oil prices to USD 70 a barrel, during the period from 2021 to 2024. At the conclusion of the report, it expected that the surplus of international trade to the UAE will

PROACTIVE ACTION AND MOTIVATION PAVE THE WAY FOR POST CORONA PROSPERITY

Global acclaims continue, represented by international prestigious research centers and institutions, on the proactive measures taken by the UAE to stimulate the economy for facing the repercussions of the Corona virus pandemic. Such measures protected the national economy and the business sector from the negative repercussions of the pandemic and paved the way for the post Corona era.

A British report praised the UAE's proactive response to dealing with the global outbreak of the Corona virus. The report listed six indicators of future prosperity in the Emirates, which are: proactive planning, organized implementation, motivation, solidarity, and optimism, and the most important is the humanitarian dealing that clearly emerged in the UAE society during the global health crisis.

The report stated that the UAE realized the seriousness of the situation early, and it was very organized and strategic in its dealings and technically advanced in the procedures that are carried out in a phased manner, while closely monitoring the developments around the world, and responding to the recommendations of the World Health Organization.

According to a report published in "HR director magazine" which is specialized in human resources issues, this epidemic has made people in the UAE closer and stronger and work in solidarity more than ever; they are more caring and more supportive; individuals and institutions provide free consulting services, free webinars, free training and volunteering, and much more for the SMEs and individuals. Humanism and optimism alongside cooperation will help companies and society not only to survive but also to prosper.

The report stated that when the virus spread in the world at the beginning of 2020, and while some countries were floundering in their reactions; some took a very slow approach between retreat and denial, and others stopped in a state of helplessness, the UAE community and

Many indicators herald future prosperity in the Emirates

the companies working in it felt safe and secure. The UAE was among the first countries that had taken measures to control the epidemic even before the World Health Organization announced that the outbreak of the virus had turned into a global pandemic on March 11.

The report added that as a result of these strict measures and organized procedures, there was no shortage of the basic and pharmaceutical commodities, as in some countries. Everyone has followed government directions and instructions. More importantly, the government has reassured everyone to be safe, to stay in their homes, and that everything is available abundantly and not to be worried. Business began the transition to work remotely and in a short period of time, everyone started providing services online, as of meetings, to training courses, to conferences.

Generous Support

The report praised the government's generous support to the business sector through government stimulus packages while reducing the cost of doing business from 25 – 98 percent, saying that this would encourage and facilitate businesses in investment, production,

Moreover, the mechanisms included pursuing awareness and rationalization programs in food consumption, in order to achieve abundance of goods and reduce waste rates. They also included expanding the banking sector financing of food commodity sector projects and increasing licenses granted for industrial projects and activities that are consistent with sustainable development goals.

Shipping Lines

Among the most prominent steps taken are directing national airlines to open air cargo lines to ensure the flow of food and medical supplies, directing all food commodity suppliers to supply from local producers in bulk, and liaising with farmers and local meat and fish farm owners to develop a monthly procurement program in support of local production.

The report touched on a number of exceptional initiatives that the UAE has witnessed to support food security, including the initiative to secure the needs of citizens and residents of the Emirate of Abu Dhabi from the necessary and major consumer goods, especially foodstuffs, by increasing the number of sales outlets in all cities and regions of the emirate to facilitate options for consumers to buy from their nearest outlet. In addition, a smart application was dedicated to display food products so that the consumers can choose the necessary goods and pay for them through the application, where the goods are delivered by sales outlets to the homes of consumers through the integrated transportation center at reasonable prices.

The issuance of the strategic stockpile law for food commodities in the UAE is a strategic step to strengthen the food security system

Raising the UAE's sufficiency of the main food commodities reserves in various circumstances, including crises, emergencies and disasters

The report pointed to the initiatives aimed at controlling the prices of food commodities and sterilization supplies and punishing price manipulators. It highlighted the "Al Meer" social initiative to provide main foodstuffs for 12,000 families, individuals and workers, in addition to an initiative to give suppliers free selling space in cooperatives and major sales outlets, and an initiative for cooperation and coordination between companies that own e-shopping platforms and taxis to contribute to delivering the purchases that the companies wish to deliver to the buyers.

Food Industry

The food and beverage industry sector in the UAE has witnessed during the past years an accelerated growth that strengthened its contribution to achieving food security for the country after its success in covering a large part of the local market needs with a large number of main food products of daily consumption.

The number of food and beverage factories registered with the Ministry of Energy and Industry is more than 500 factories distributed in the various emirates of the country. They operate with a high production capacity to secure the requirements of markets and local sales outlets and even export to regional and global markets.

The volume of investment in the food and beverage industry sector in the country is estimated at more than 62 billion AED, a figure which is expected to increase significantly in the future due to the normal increase in the population and the accompanying rise in the rates of food and beverage consumption.

The UAE is committed to providing all forms of support to the food and beverage industry sector and ensuring that all the resources it needs to meet the growing demand in local consumption are provided, especially providing the sector with a greater proportion of locally grown products through innovative progress in food production and the use of agricultural technology.

The UAE pays close attention to the process of developing technical regulations and standards in the food and beverage industry, with the aim of urging manufacturers to adopt best practices and procedures that contribute to raising the quality of national products and enhancing local and international consumer confidence in them.

In this context, the Emirates Authority for Standardization and Metrology (ESMA) plays a national role in supporting the government's efforts in the field of food security by setting standards and issuing conformity certificates for local food products. It issued approximately 1,250 standards in the food and agricultural sector, including 716 technical regulations.

On the international level, the products of the UAE food industries have succeeded in securing a prominent position in the major and most important global markets. Bakery products, dairy products, coffee products, juices and organic agricultural products in the UAE are competing strongly in the global markets due to the strict health standards and international quality standards that they comply with.

Enhancing Food Security

The Federal Competitiveness and Statistics Authority confirmed the success of the measures and initiatives taken by the UAE to enhance food security in the country as part of its precautionary measures to prevent the outbreak of the novel COVID-19 virus.

In a recent report, the authority confirmed that the steps taken by the UAE Council for Food Security contributed to strengthening the national stockpile of food and health supplies. It highlighted that the recent issuance of the strategic inventory stockpile for food commodities in the UAE is a strategic step to strengthen the food security system in the country, which contributes to raising the UAE's sufficiency in the main food commodity reserves in various circumstances, including crises, emergencies and disasters.

The report, titled "Initiatives of the Government of the United Arab Emirates to Confront the COVID-19 Crisis," highlighted the most prominent of these initiatives and measures.

The report pointed out the Council's adoption of a mechanism to monitor the country's food import systems to follow up on the movement of the main goods and food products within the various components of the supply chain, which includes 3 main stages: logistics movement at the border outlets; global food budget data that monitor the quantities of food available for circulation and export in global markets; and early monitoring data on agricultural production using agricultural market information monitoring system reports.

The report pointed out that the Council saw the need for government flexibility in implementing complementary standards and procedures for clearing food shipments by relying on electronic documents for health certificates and completing pesticide residue checks in the country.

Steps taken by the UAE Food Security Council have contributed to strengthening the national stockpile of food and health supplies

The Council set up a plan to diversify the sources of importing the main food items, as a point of induction and guidance for food trade to enable them secure food smoothly. The Council worked to coordinate and communicate with the Food Security Alliance to know more about their preparations to support national food security through their foreign agricultural investments and the products that are available to them. The Council communicated with the country's diplomatic missions to facilitate the food trade.

Moreover, the Council has developed an information plan that includes awareness messages aimed at not over-purchasing food and the importance of adopting food safety precautions in line with international best practices.

Stockpile Law

The report pointed out the importance of the recent issuance of the strategic stockpile law for food commodities in the UAE, which came as a strategic step to strengthen the food security system in the country from the legislative point of view and lay down legal procedures to raise the UAE's sufficiency in the main food commodity reserves in various circumstances, including crises, emergencies and disasters.

The report noted the importance of the law, where it stipulates the enhancement of the model of partnership and integration of roles between the government and private sectors to serve strategic goals, and obligate registered suppliers and merchants to maintain a secure stock and provide and supply the required goods according to specific distribution plans. The law also stated that registered traders and suppliers receive a package of the incentives and facilities in exchange for their commitment to the standards stipulated in the law and establishing an electronic link with the competent authorities to follow up on strategic stocks permanently.

The report dealt with another set of steps taken by various authorities in the country to enhance food security in the face of the COVID-19 -pandemic, including increasing the stockpiles of main food commodities. All these measures have increased the total food stockpile for long periods by 30 percent. Its value exceeds half a billion AED, bringing the number of food and non-food commodities present in stores to more than 69,000 different commodities.

Securing Needs

The report pointed out that the UAE started implementing five mechanisms within its food security strategy, in order to enhance the sufficiency system and support the ability to meet the food needs of the local market in the face of the COVID-19 crisis. The mechanisms included diversifying the foreign markets and sources of goods for each main food item in the market to meet local demand and achieve a strategic stockpile of food commodities.

The mechanisms also included expanding future agricultural projects due to the presence of qualified infrastructure to increase food production in the country, and promoting technology and sustainable agriculture and artificial intelligence tools available to develop food industries by producing about 100,000 tons of food within 3 years.

imposed severe restrictions on their exportation in order to ensure that they are provided to their residents without a rise in prices.

The report pointed out that the matter was completely different in the GCC countries under the current crisis caused by COVID-19, as they are now getting these goods from investment projects owned by them within the producing countries. For example, the UAE manages a large portion of the nutritional needs of its population from farms in which it has joint investments and projects in Eastern Europe and East Africa.

"The GCC countries have learned a lot from the 2008 crisis," said Eckart Woertz, the director of the Institute for Middle East Studies (IMES) at the GIGA German Institute of Global and Area Studies in Hamburg.

The report pointed to the impact of COVID-19 crisis on the future policies of the GCC countries in dealing with the issue of food. It highlighted that the crisis has returned the issue of land reclamation and cultivation to the center of attention. The report pointed out that the GCC countries intend to deal with this issue with more attention after COVID-19 crisis has receded. One of the most important evidence in this regard is the fact that Abu Dhabi intends to build the largest vertical farm in the world. It will entrust its establishment to the American company, "AeroFarms", which specializes in agricultural technologies. The farm is expected to start production by mid-next year.

Measures and initiatives taken by the UAE prove successful in enhancing food security

Innovative Methods

In November 2018, the government of the UAE launched the National Strategy for Food Security in an effort to develop a comprehensive national system based on the foundations of enabling sustainable food production and defining the elements of the national food basket. It has adopted basic criteria: knowing the volume of local consumption of the most important products, and the ability to produce and manufacture foods to cover the needs. The UAE launched 38 major initiatives focused on facilitating the global food trade, diversifying food import sources and identifying alternative supply plans. This makes the country the world's best in the World Food Security Index by 2051, and among the top ten countries by 2021.

The UAE keeps pace with all international initiatives and pledges to commit to achieving food security targets in a manner consistent with the goals of the "UAE Vision 2021" and the "UAE Centennial 2071", and achieves the best future for present and future generations by expanding the base of innovation in modern technology applications, and using it to achieve the goals of sustainable development. The UAE is relying on an integrated system of work, partnership and mutual cooperation between the government and private sectors in all sectors, through a set of means, the most important of which are: devoting smart technologies in food production, activating initiatives to enhance food research and development capabilities, facilitating business practices within the agricultural production sector, reducing food loss and waste, and adopting training programs on national food safety and prevention in commercial food activities.

SECURING FOOD IS A NATIONAL SECURITY PRIORITY FOR THE UAE

The UAE has made great efforts for the sustainability of the food sector in all its forms, and has provided a fertile environment for investment and expansion, in order to meet the strategic goal of diversification and efficiency of production. It has focused on the agricultural and livestock sectors as pivotal tributaries of food security, a strong driver of development and economic diversification, and a promising and influential contributor to the process of promoting growth. The UAE has adopted the sustainable global best practices and the latest technologies used in this field in a way that enriches the knowledge repository, develops the capabilities of workers in this sector, and enhances their contributions to support performance and raise productivity. The country was keen on attracting and transferring modern knowledge and technologies necessary for production and enable farmers and livestock breeders to increase their economic returns resulting from their investments in the sector's activities on the one hand and enhance vital food security in the country on the other hand. This strategy has been accompanied by the enhancement and increase of the UAE's foreign investments in the agricultural sector and related food industries.

The UAE adopts the best innovative methods to enhance food security

International Testimonies

Bloomberg News Agency reported that the UAE is dealing with the provision of food supplies to its residents, whether citizens or residents, as a national security issue. From this standpoint, the UAE government does not falter or spare no effort in overcoming all obstacles that would hinder the march of food security for the country's population. The UAE achieved its goal effectively and successfully during the current global crisis resulting from the spread of the COVID-19 pandemic throughout the world.

Bloomberg News published a detailed report on the handling of the GCC countries in general, and the UAE in particular, with food supplies as a result of severe disturbances in the movement of global supply chains due to COVID-19.

The report stressed that the UAE is well aware of the importance of the issue of securing food supplies to its population. Therefore, the UAE has taken all measures to ensure that supplies are provided to the population normally during the COVID-19 pandemic, and in the same way that was carried out prior to COVID-19.

Among the most important of these measures was the formation of the Food Security Council last February, whose first decision was to announce an increase in the UAE's stockpile of strategic commodities. Indeed, the government has started to mobilize cargo planes coming into the country with additional quantities of food. Parallel to that, the UAE government announced the facilitation of regulations governing the import of food commodities under normal circumstances. It has reduced the value of customs duties imposed on imported food commodities and reduced the requirement to write the name of the food product in Arabic on each package.

The report emphasized that the GCC countries, led by the UAE, had a good understanding of the lesson learned during the global financial crisis in 2008, when the GCC countries faced problems in providing for their food needs, as the countries that produced these goods

in the annual World Competitiveness Yearbook 2020, issued by the Center for Global Competitiveness of International Institute for Management Development in Lausanne, Switzerland, which revealed the country's leadership for the fourth year in a row, where it topped the countries of the Middle East and North Africa region and ranked ninth globally among the most competitive countries in the world.

They affirmed that the UAE's achievement of advanced ranks globally in many of the report's indicators comes as a culmination of the federal and local government efforts in implementing the vision and direction of wise leadership that seeks to make the UAE a leading country in the developed world.

HE Ohood bint Khalfan Al Roumi, the Minister of State for Happiness and Wellbeing, the Director General of the Prime Minister's Office at the Ministry of Cabinet Affairs, and Board Member of the Federal Competitiveness and Statistics Authority, confirmed that the experience of government work in the UAE that adopts the visions and directions of His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, Vice President, Prime Minister and Ruler of Dubai, represents a global model in efficiency, flexibility and readiness, and a pioneering experience in developing proactive approaches and mechanisms that enhance the country's leadership in the indicators of global competitiveness.

HE said that the UAE's achievement of the first rank globally in the absence of bureaucracy in government work, and ranking first globally in 23 indicators, and the achieving advanced ranks in many axes and indicators of competition (as per the annual World Competitiveness Yearbook 2020), is a result of the efforts of the UAE government's team to embody the leadership directives by developing methodologies for enhancing governmental efficiency based on human wellbeing, developing new sectors that enhance readiness efforts for the next fifty years, and ensuring the preservation of the country's leadership and global competitiveness.

Road Map

HE Abdullah Nasser Lootah, Director General of the Federal Competitiveness and Statistics Authority said, "For more than 10 years, the UAE has developed a clear road map for joining the top ten competitive economies in the world by 2021, and since then the country has achieved exceptional achievements. Despite the challenges that the world is facing under the Covid-19 crisis, the UAE continues to maintain its global leadership and dedicates its position among the top ten globally. The UAE was able to reach its goal before the target date in many World Competitiveness Yearbook 2020s, most notably the World Competitiveness Yearbook 2020, which is one of the most important reports of global competitiveness in evaluating countries according to their efficiency in managing their resources to achieve prosperity for their people.

The UAE is the third globally in government efficiency and the fourth globally in economic performance

Lootah added, "The UAE, within the national strategy to prepare for the next fifty years, is moving forward with an ambitious vision that looks forward to the future. It entrenches a culture of excellence in being at the forefront of the world's competitiveness at various levels. Thanks to the vision and guidance of wise leadership, the country has managed since 2017 to join the top ten competitive countries in this report, and to maintain its deserved position among the top ten globally in the overall ranking and its regional leadership, despite the rapid shifts in the global competitiveness map and the successive developments taking place in the global economy, which somehow affect the competitiveness of countries."

The UAE maintains Arab and regional leadership and is the first globally in 23 indicators and among the top ten globally in 106 sub-indicators

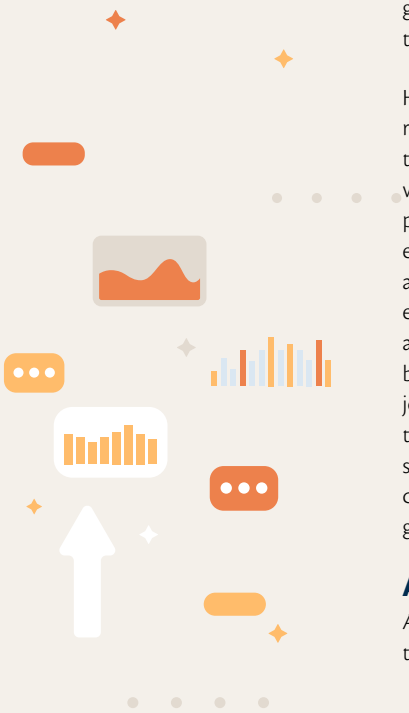

plunged the global economy towards the biggest recession since the Second World War, we realize that the progress achieved by the UAE in the axis and indicators of economic performance is gaining double importance. It was not only confirming the solidity of the UAE economy in front of challenges, but it also went beyond the ability to maintain its competitive position and continue achieving leadership and progress on a global level, even in the darkest crises in the global economy".

He stressed that these results are also the result of strong partnerships between the government and the private sector, which constitutes one of the main pillars of the strength of the economy, especially in the post-COVID-19 phase and preparing for the stage of the digital economy that will lead the recovery and the post-recovery phase. Focus will be made on future skills for careers and jobs that will witness a shift towards the introduction of technology at every stage of production as an important continuity factor for business and future growth.

Advanced Ranks

A number of ministers and officials praised the advanced ranks achieved by the UAE

The UAE maintained its position among the top ten for the fourth consecutive year

country's image abroad, national culture, percentage of total domestic energy production, and cybersecurity.

The UAE ranked fifth globally in many indicators, including the percentage of gross domestic savings, the gross domestic product per capita according to the purchasing power rate, the ratio of total public government debt, the measures needed to start economic activity, credit, and the trend towards globalization, the availability of qualified engineers, and the transfer of higher education students to the country.

The country also ranked sixth globally in the indicators of public funds, the effectiveness of the personal income tax rate, the period of training in a profession, financial and banking services, the availability of investment capital, changes of market conditions, the effectiveness of corporate boards, and understanding the need for economic and social reforms, digital transformation in companies, and basic and secondary education.

The UAE ranked seventh globally in the indicators of commodity exports, employment in the government sector, fuel prices, interest payment index, total tax revenue collected, social security contributions collected, central bank policy, exchange rate stability, transparency, low bribery and corruption, investment incentives, the establishment of companies, low murders, societal cohesion, the productivity of the industrial sector according to purchasing power per capita, and society's values' support of competitiveness. The country also ranked eighth globally in the indicators of current account balance / billion US dollars /, the focus on exports from partners, the workforce growth, and the language skills. While it ranked ninth in the indicators of the ratio of exports to goods, capital cost, support, the number of days it takes to start a business, political stability, small and medium enterprises, the economic cost of each worker, the availability of financial skills, and pollution problems. The country ranked tenth globally in the indicators of FDI outflows relative to GDP, youth unemployment, equal opportunities, total productivity with purchasing power parity, low corporate debt, gross domestic energy production, and the ratio of pupils to teachers / secondary education.

Efficient Economic Approach

Commenting on the UAE's performance in this year's World Competitiveness Yearbook 2020, His Excellency Sultan bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy, emphasized that the global superiority of the economy's competitiveness and its leading positions in many indicators of global competitiveness represent an international testimony to the efficiency of the economic approach adopted by the government of the UAE under the UAE vision 2021 and the efforts it makes to build a diversified global competitive economy based on knowledge and innovation and led by national competencies.

HE said that the progress of the country by three ranks in the annual World Competitiveness Yearbook 2020, where it came fourth globally, surpassing many major economies, in addition to being ranked first globally in the index of partnership between the government and the private sector, once again provides evidence of the clarity of the country's strategic vision, the efficiency of its development policies, and the effectiveness of the sustainable model it adopts in order to advance on the track of global leadership.

His Excellency added, "if we take into account the unprecedented global crisis that the world is currently experiencing due to COVID-19 pandemic that

five ranks in two of the five axes that it includes, namely: the "labor market" axis, in which the UAE advanced to the first rank globally, and the "behavior and values" axis (second globally). While the country ranked twelfth in the axes of productivity, efficiency, and administrative practices. The country also ranked tenth globally in the "basic infrastructure" axis within the main axis "infrastructure" in which the UAE advanced 5 ranks from last year. The country's performance improved in three out of five sub-axes.

Leading the World in 23 Indicators

The country ranked first globally in 23 indicators included in the report under its sub-axes and sub-indicators. The country ranked top globally in the indicators of employment rate, the terms of trade exchange, the low threats of changing business locations on the economy, the consumer price inflation, and the household consumption expenditures - actual growth, which are listed under the economic performance axis.

It also ranked first globally in the indicators of the absence of bureaucracy, the flexible residency laws, the low costs of compensation for termination of worker services, the low rate of external government debt, the low tax evasion, the low personal income tax collected /%/, the low indirect tax revenue collected /%/, the actual personal tax, and the percentage of female representation in Parliament, which are listed under the axis of government efficiency and its sub-axes.

The country ranked first globally in the indicators of the percentage of the workforce in the total population, working hours, the senior specialized managers, the low labor disputes, and the percentage of the expatriate workforce, which are listed under the axis of business efficiency. The UAE also came first globally in the indicators of low dependency ratio, the partnership between the government and the private sector, and environmental laws, which are listed under the infrastructure axis and its sub-axes.

Among the Top Ten

According to the results of the annual World Competitiveness Yearbook 2020, the UAE ranked among the top ten globally in 106 indicators out of 338 sub-indicators covered in the report. It ranked second in the indicators of government consumption expenditures

Sultan Al Mansouri: the global superiority of the competitiveness of our national economy confirms the efficiency of the economic approach adopted by the government of the UAE

"actual growth", corporate tax collection, and the percentage of capital collection and real estate taxes, the ability of government policy to adapt, the labor regulations, the low number of older persons relative to the population, the percentage of skilled labor, the availability of global expertise, the companies' use of big data and analytical tools, entrepreneurship, the quality of air transport, and government spending on education per student.

The country ranked third in the indicators of low local government debt, legal and regulatory frameworks, unemployment legislation, lack of talent leakage, attracting highly-skilled expats, and the city management index. It ranked fourth in the indicators of low inflation expectations, low unemployment, and the absence of parallel economy, opportunity and absence of threats, the

The UAE is the first regionally and the ninth globally in global competitiveness 2020

performance axis, in which the country became fourth globally, and the infrastructure axis in which the country advanced 5 ranks, while it ranked third globally in the government efficiency axis and seventh globally in the business efficiency axis.

Besides the UAE's progress in the two main axes of "economic performance" and "infrastructure", the country also recorded an improvement in 7 sub-axes. It advanced to rank first globally in the labor market axis, fifth globally in the employment axis, and sixth in the price axis. It advanced in other sub-axes such as the societal framework axis, education, technological infrastructure, health and environment; while it maintained its ranking without any change in two sub-axes, which are the behavior and values (second globally) and the tax policy (third globally).

This year's report praised the competitive performance of the UAE, and the significant improvements witnessed in many axes and indicators, which contributed to maintaining the country's ranking among the top ten countries in global competitiveness, which was topped by Singapore for the second year in a row.

This year's list of the top ten witnessed shifts in the classification of countries, as the United States fell from third place in the report last year to tenth place this year, and Hong Kong fell from second place to fifth place, in addition to Ireland, which ranked seventh last year in the top ten list, however, it ranked twelfth this year.

Superior Economic Performance

Despite the emergency conditions that the whole world is going through due to COVID-19 pandemic, the UAE has achieved a balanced performance in the main axes of the report. The country advanced three ranks in the main economic performance axis, whereas the Netherlands topped the global ranking, followed by the United States and Singapore. The UAE ranked fourth globally in this axis, surpassing countries such as Germany, China, Luxembourg, Malaysia, Canada, Japan and others.

This axis contains a set of sub-axes, including the local economy, international trade, international investment, employment. Moreover, in the price axis, the UAE rose from 18th rank in the report last year to the sixth rank this year. The country ranked advanced in the first five ranks globally in many of these sub-axes. It ranked fifth globally in the employment axis, compared to the ninth rank last year; and it also ranked fourth globally in the international trade axis.

In the main axis, "Government Efficiency," in which the UAE ranked third in the world, the country ranked among the top ten globally in three of the sub-axes that this axis contains, i.e. "tax policy" (third globally), "public financial policy" (fifth globally), and "business legislation" (sixth globally).

In the main axis, "Business Efficiency", in which the UAE ranked seventh globally, the country ranked among the first

The UAE consolidates its place in the "Top Ten Club" in the World Competitiveness Yearbook 2020

THE UAE STRENGTHENS ITS REGIONAL LEAD AND GLOBALLY ADVANCED RANKING IN COMPETITIVENESS

With confident and solid steps, the UAE continues its triumphant progress on the path of excellence, leadership, empowerment and promoting sustainable prosperity. It has overcome difficulties and transformed challenges into opportunities and achievements. On the basis of these compelling facts, the UAE topped for the fourth year in a row the countries of the Middle East and North Africa region in the World Competitiveness Yearbook 2020, issued recently by the Center for Global Competitiveness of International Institute for Management Development in Lausanne, Switzerland. The UAE ranked ninth globally among the most competitive countries in the world.

For the fourth year in a row, the UAE topped the countries of the Middle East and North Africa in the World Competitiveness Yearbook 2020, and ranked ninth globally among the most competitive countries in the world, demonstrating the sound vision and goal of UAE wise leadership. After the UAE government removed the word "Impossible" from its work dictionary, and "the number one" mentality has become one of the axioms of working in various government agencies and institutions. Today, the UAE maintains its usual position among the ten best competitive countries in the world during 2020, ahead of countries such as the United States, Ireland, Finland, Luxembourg, Germany, and the United Kingdom. Our country remains the only Arab country that has succeeded in securing a position in the Top Ten Club in the World Competitiveness Yearbook 2020 for four consecutive years, since joining the top ten lists in 2017.

Various Indicators

According to the results of the report, the UAE ranked first globally in 23 indicators and sub-indicators, while it ranked among the top five globally in 59 indicators, and among the top ten globally in 106 indicators, out of a total of 338 indicators covered by the report this year.

The World Competitiveness Yearbook 2020 relies in its methodology on the questionnaires collected at 33.33% and on statistics and data provided by countries by 66.67%. In its classification of the countries it covers, the Report relies on four main axes that include economic performance, government efficiency, business efficiency, and infrastructure. These axes include 20 sub-axes that cover 338 competitive indicators in various economic, financial, legislative, administrative and social fields, along with some new indicators that have been added in the current year's version, including ones that reflect the importance of achieving sustainable development goals, and providing a vision of the economy's position in relation to various sustainable goals that must be met within ten years, such as education, environment, empowerment, aging and health.

Continuous Progress

The UAE recorded progress in two of the four main axes, namely the economic

WELL-DESERVED PROMINENCE DESPITE CHALLENGES

The UAE has been taking great and confident strides towards the pionership and prominence of various domains, making its way up to the top to be the world's number one state, just as our wise leadership aspires. All this would not have been achieved without the strategies and diligent work that started fifty years ago, with the first day of founding of our beloved UAE at the hands of our Founding Father Sheik Zayed bin Sultan Al Nahyan, whose guidance our wise leadership has been following ever since. Thus, the UAE was able to go along way ahead in a very short period of time, something that other countries couldn't reach, or even get close to, in hundreds of years.

It is no wonder the UAE has maintained its position among the top ten states on the Competitiveness Index for the fourth consecutive year, ranked first Arab-wise, overtaking some developed and prestigious countries in the world. This essentially proves the persistence and determination of the UAE, through its well-thought-out planning and strategies as well as its tireless work, to achieve its ambitions, through a competition journey with most advanced nations, to reach the top position in various fields.

The UAE ranking first globally on twenty-three indexes, and its position among the top ten in 106 sub-indices are but a clear evidence of its excellence in achieving rapid development leaps in various areas, which has attracted the world's attention, especially on the economic indexes, and those related to the governmental performance index, in addition to the civilizational index where the UAE ranked top in terms of women representation in the Parliament.

This year's Competitiveness Report came to be more important as it was issued at a time when the world is experiencing the serious impacts of the Coronavirus Pandemic, which has revealed the exceptional efficiency of our State in facing the repercussion of this crisis, giving the UAE a well-deserved leadership, and a front position among the world's 'Top Ten'.

The UAE is well known for racing time to make inroads that can place it in leader and outstanding global positions, fulfilling, thus, the vision of the wise leadership of the State that has and repeatedly stressed its "only-top-ranks' vision, as the government of the UAE is in a constant pursuit to achieve the vision of our leadership the world's number one.

The UAE has succeeded in maintaining its position among the top ten most competitive economies in the world, according to the roadmap developed by the government ten years ago with the aim of joining the world's top ten economies by 2021, thanks to the guidance and support of our wise leadership, and the continuous efforts by the government to promote the State's global competitive capacities. Thus, the State could make great achievements, coping with the challenge and crises, and managed to hit its targets before deadline in many global competitiveness reports.

Today and for the fourth consecutive year, UAE is topping the Middle East and North Africa Region according to the 2020's Global Competitiveness Report issued by the World Competitiveness Center, which praised the UAE's competitive performance and the great improvements in many axes and indexes; that contributed to maintaining the global competitiveness classification of the UAE in top ten ranks.

Undoubtedly, the UAE's top position in the Global Competitiveness Report 2020, and its ninth rank classification among the most competitive countries in the world, are both a further culmination of the exerted efforts, and an indicator of the competence of the UAE development model and its capability to maintain its global excellency despite the economic challenges on the regional and international levels, as the exceptional position the State has achieved is a reflection of a wise vision that was and is still drawing a bright, prosperous and honorable future for all the citizens and residents of this homeland .

By the grace of God and the guidance of our wise leadership, our beloved country shall continue to march forward, on this path of excellence, pioneership, and competitiveness, and to promote and consolidate its leading position in the world in the various sectors and areas.

Eng. Sultan Bin Saeed Al Mansoori
Minister of Economy

Achieve the national economy's development and competitiveness. Prepare for an environment that encourages the practice of economic businesses by enacting and modernizing economic legislations and external trade policy, developing national industries and exports, tourism development by developing its products and enhancing its quality, encouraging investment, regulating competitiveness and SME's sector, protecting consumer rights and intellectual property, supporting the efforts of cooperative societies, diversifying economic activities, popularization of smart apps. All of the above should be led by Emirati competencies in accordance with global standards of creativity and innovation and knowledge economies.

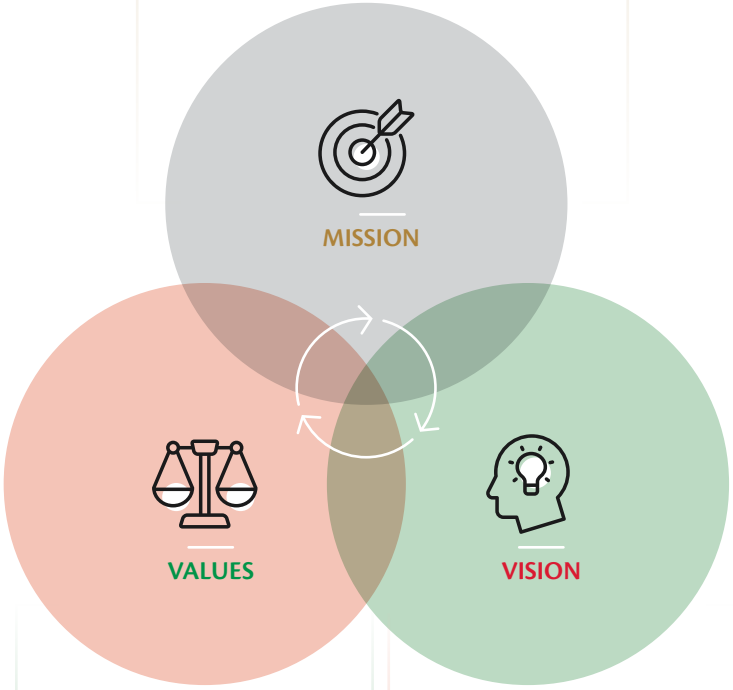

Innovation, Respect of Rights, Sustainability, Integration, Competitiveness, Excellence and Team Spirit.

To become a diversified global competitive economy based on knowledge & innovation, lead by National Competencies.

CONTENTS

08
COMPETITIVE
The UAE Strengthens Its Regional Lead and Globally Advanced Ranking in Competitiveness

14
FOOD SECURITY
Securing Food is a National Security Priority for the UAE

18
PROACTIVE
Proactive Action and Motivation Pave the Way for Post Corona Prosperity

07 | **MINISTER'S MESSAGE**
Well-deserved Prominence Despite Challenges

22 | **INCENTIVES**
Incentives En Masse to Support Economy, Business Community and Individuals

26 | **SUSTAINABLE GROWTH**
Well-Established Foundations for the Growth of our National Economy

30 | **ECONOMY IN FIGURES**

32 | **ENTREPRENEURS**
Supporting SMEs and entrepreneurs is a priority for the future of the economy

35 | **YOUTH ENTREPRENEURS**

38 | **WOMEN ENTREPRENEURS**

41 | **E- COMMERCE**
"Remote Shopping" is Reviving in the UAE with the Support of the Advanced Digital Architecture

45 | **INVESTMENT**
Free Zones Enhance the UAE's Investment Attractiveness

47 | **FUTURE TECHNOLOGY**

49 | **ACTIVITIES & EVENTS**

UAE ECONOMY

A QUARTERLY MAGAZINE PUBLISHED BY THE MINISTRY OF ECONOMY

ISSUE
38
2019
JUNE

Editorial Team at the Ministry of Economy

General Supervisor:
Hamid AlMuhairi

Managing Editor:
Emad Diyab Al Ali

Editorial Secretary:
Najlaa Abo Al Kassim

Coordination:
Mohamed Ibrahim

Distribution:
Saaed Buti AlMuhairi
Salah Al Abri

Photography:
Mohamed Shafy

Design & Layout:

Offices of the Ministry of Economy

Emirates	Phone	Fax
Abu Dhabi	02 613 1111	02 626 0000
Dubai	04 314 1555	04 358 1811
Sharjah	06 528 1222	06 528 5333
Ajman	06 747 1333	06 754 7979
Ras Al Khaimah	07 227 8000	07 228 0099
Umm Al Quwain	06 766 4426	06 766 4426
Fujairah	09 223 3330	09 222 0041
Al Ain	03 765 5268	03 766 4880

For Communications and Suggestions:
communication@economy.ae

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

UAE ECONOMY

A QUARTERLY MAGAZINE PUBLISHED BY THE MINISTRY OF ECONOMY

ISSUE
38
2019
JUNE

THE UAE STRENGTHENS ITS REGIONAL LEAD AND GLOBALLY ADVANCED RANKING IN COMPETITIVENESS

SECURING FOOD IS A NATIONAL SECURITY PRIORITY FOR THE UAE

PROACTIVE ACTION AND MOTIVATION PAVE THE WAY FOR POST CORONA PROSPERITY

INCENTIVES EN MASSE TO SUPPORT ECONOMY, BUSINESS COMMUNITY AND INDIVIDUALS

www.economy.ae